الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في

**الشعبة :** علوم إقتصادية

**التخصص :** إقتصاد ومالية دولية

**بعنـــــوان**

# أثر الإنفتاح التجاري على احداث فوارق بين اليد العاملة المؤهلة والغير مؤهلة في الجزائر

# دراسة وصفية لدالة الطلب على العمل في الجزائر (1990 – 2014 )


**من إعداد الطالبة :**

❖ باسكول إسراء

**تحت إشراف الدكتور :**

بومدين محمد أمين


**أعضاء لجنة المناقشة :**

الأستاذ ..... رئيسا

الأستاذ ..... مشرفا ومقررا

الأستاذ ..... ممتحن

الأستاذ ..... ممتحن

**السنة الجامعية :** 2017/2016

الإهداء
والتشكرات

# إهداء

اللهم لك الحمد والشكر حتى ترضى، إلى من أحاطنا برحمته الربانية وأطعمنا القدرة على تحمل عناء البحث إلى الرحمان المنان .

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من قال فيهما عز وجل " وبالوالدين إحسانا "

إلى الصدر الحنون أمي الغالية التي كانت سندي وشرحت صدري وكانت لي المرشد والدليل .

إلى والدي الحبيب الذي دعمني ماديا ومعنويا وكان لي المعين والمؤيد في حياتي الدراسية .

إلى عائلتي وكل من جمعتني بهم الحياة إلى زملائي وأصدقائي رفقاء دربي إلى كل طلبة ماستر (02) دفعة 2016 – 2017 إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل .

إسراء

# تشكرات

**قال تعالى** " وقليل من عبادي الشكور "

إنه لمن الوفاء والإعتراف بالجميل أن أزف تحية شكر وعرفان لكل من اعطاني يد المساعدة في إنجاز هذا البحث المتواضع سواء من قريب أو بعيد .

وأخص بالذكر الأستاذ : **بومدين محمد أمين** الذي له جزيل الشكر على المجهودات التي بذلها في إشرافه على هذا البحث ولم يبخل بتوجيهاته التي أنارت لي الطريق للوصول إلى هاته المراحل دون ان أنسى الأستاذ **جلولي محمد** والز ميل **مهيدي بن ويس** ومجهوداته في إنجاز هذا البحث .

وأشكر كل من كان معنيا ولو بجزء بسيط لإنجاز هاته المذكرة .

الملخص

**الملخص** :

من خلال هذه الدراسة حاولنا ابراز سياسة الانفتاح التجاري وتأثيرها على العمالة خلال الفترة (1990 – 2014 ) ودراسة التحرير التجاري والتغير التكنولوجي الناجم عنه على سوق العمل الجزائري في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر ( الزراعة، صناعة، أشغال عمومية، تجارة وخدمات) ، حيث أثبتت الدراسة أن الانفتاح التجاري والتغير الناجم عنه يؤثر بصورة متباينة على الطلب على العمل المؤهل والعمل غير مؤهل ، كما أثبتت عدم وجود اختلاف في تاثيره على الطلب على العمالة مابين القطاعات و ذلك بالاعتماد على دراسة الارتباط بين المتغيرات محل الدراسة واختبار مدى وجود فروق معنوية بين فترات التحرير .

**الكلمات المفتاحية** :

الانفتاح التجاري ، التغير التكنولوجي التحرير التجاري، اليد العاملة، المؤهلة، غير المؤهلة

**Résumé:**

Cette étude ,
vise à montrer l'impact de l'ouverture commerciale sur la main d'œuvre durant la période (1990-2014), et voir quels sont les conséquence de l'ouverture commerciale et des changements technologiques qui s'en résultent sur le marché du travail Algérien sur les principaux secteurs( Agriculture, industrie, travaux publics, commerce et services),.

Nous avons procédé en utilisant la corrélation entre les variables et nous avons testé s'il existe des différences significatives durant la période de libéralisation

Nos résultats montre que l'ouverture commerciale et les changements qui sont engendrés par cet ouverture impact d'une manière différente le travail qualifié et le travail non qualifié, tout comme nous avons constaté qu'il n'existe pas de différence sur l'impact sur la demande dans les différents secteurs.

**Mots-clés :**
Ouverture commerciale, évolution technologique de libéralisation commerciale, de main d'oeuvre, qualifiée et non qualifiée.

قائمة المحتويات

| الموضـــــــوع | الصفحة |
|---|---|
| الإهـداء | I |
| التشكـرات | II |
| ملخص الدارسة | III |
| قائمة المحتويات | IV |
| قائمة الجداول والأشكال | V |
| مقدمة عامة | أ-هـ |
| ***الفصل الأول : نظريات التجارة الخارجية.....01*** | |
| **تمهيد** .....**02** | |
| **المبحث الأول : نظريات التجارة الخارجية.....02** | |
| **المطلب الأول** : النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية .....02 | |
| **المطلب الثاني** : النظرية النيوكلاسكية.....06 | |
| **المطلب الثالث** : النظريات الحديثة في التجارة الخارجية.....07 | |
| **المبحث الثاني : سياسات التحرير التجاري.....16** | |
| **المطلب الأول** : ماهية التحرير التجاري.....16 | |
| **المطلب الثاني** : سياسات التحرير التجاري .....17 | |
| **المطلب الثالث** : شروط نجاح التحرير التجاري وأثاره .....19 | |

**المبحث الثالث : تحرير التجارة في الجزائر.....21**

**المطلب الأول** : تطور التجارة الخارجية في الجزائر .....21

**المطلب الثاني** : انضمام الجزائر إلى الجات.....24

**المطلب الثالث** : انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....25

**الفصل الثاني : سوق العمل والبطالة.....29**

**تمهيد**.....**29**

**المبحث الأول : التحليل الاقتصادي لتوازن سوق العمل.....30**

**المطلب الأول** :العمل عند الكلاسيك.....30

**المطلب الثاني** : العمل عند كينز .....37

**المطلب الثالث** : النظريات الحديثة لسوق العمل .....43

**المبحث الثاني : سوق العمل في الجزائر.....49**

**المطلب الأول** : المحطات الهامة للإقتصاد الجزائري والتشغيل .....49

**المطلب الثاني** : سوق العمل في الجزائر .....54

**المطلب الثالث** : هيكل العمالة في الجزائر .....58

**المبحث الثالث : البطالة في الجزائر.....64**

**المطلب الأول** : ماهية البطالة .....64

**المطلب الثاني** : أسباب البطالة في الجزائر، آثارها ، طرق معالجتها .....67

**المطلب الثالث** : تطور البطالة في الجزائر .....70

**الفصل الثالث : دراسة وصفية لعلاقة اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة مع التحرير التجاري**

**تمهيد**


1. دراسة وصفية لعلاقة اليد العاملة المؤهلة و غير المؤهلة مع التحرير التجاري .....76
2. منهجية الاختبار.....76
3. دراسة الارتباط بين المتغيرات محل الدراسة .....77
4. إختبار مدى وجود فروق معنوية لمتغيرات الدراسة بين فترتي التحرير التدريجي و الكلى.....77
5. اختبار **T** لدراسة الفروق المعنوية لمتغيرات اليد العاملة المؤهلة، غير المؤهلة النسبة بين العمل المؤهل و غير المؤهل بين فترتى البحث.....78
6. إختبار **T** لدراسة الفروق المعنوية لمتغير التحرير التجاري و التقدم التكنولوجي بين فترتى البحث.....79
7. اختبار **T** لدراسة الفروق المعنوية لليد العاملة وفقا لمعيار القطاع القانوني ( العام ، الخاص )والسنوات81
8. إختبار **ANOVA** لدراسة الفروق المعنوية للمتغيرة اليد العاملة وفقا لمعيار الأجر..... 82

- دراسة مدى وجود فروق معنوية لمتغير اليد العاملة الإجمالي وفقا للمعيار الاقتصادي... .. .....83
- دراسة الفروق المعنوية لإجمالي اليد العاملة وفقا لمعيار القطاع.....83
- دراسة الفروق المعنوية لإجمالي اليد العاملة وفقا لمعيار الفترة.....84
- دراسة الفروق المعنوية لإجمالي اليد العاملة وفقا لمعيار القطاع و الفترة معا .....85

**خلاصة الفصل .....88**

**خاتمة عامة .....89-91**

**قائمة المصادر والمراجع .....92-95**

# قائمة الجداول والأشكال

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | نفقات انتاج الوحدة من كل سلعة مقدرة بساعات العمل | 03 |
| 02 | نفقات إنتاج كل وحدة من النبيد والنسيج مقدرة بساعات العمل | 04 |
| 03 | مراحل دورة حياة المنتج وخصائصها | 13 |
| 04 | محاور برنامج دعم النمو للفترة ( 2005 – 2009 ) | 24 |
| 05 | مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 | 51 |
| 06 | مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009 | 53 |
| 07 | توزيع العمالة حسب التأهيل | 58 |
| 08 | توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية من سنة 1990 الى 2014 | 59 |
| 09 | توزيع العمالة وفقا لمعيار السن ( 1990 – 2014 ) | 60 |
| 10 | توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية حسب الجنس | 61 |
| 11 | توزيع العمالة حسب الحالة المهنية | 62 |
| 12 | توزيع العمالة حسب القطاع القانوني | 63 |
| 13 | توزيع العمالة حسب الأجر | 63 |
| 14 | توزيع البطالة حسب الطبقة | 71 |
| 15 | توزيع البطالة حسب الجنس | 72 |
| 16 | توزيع البطالة حسب الفئة العمرية | 73 |

| | | |
|---|---|---|
| 17 | نتائج معامل الإرتباط بيرسون بين المتغيرات التابعة والمستقلة | 77 |
| 18 | المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمتغيرات اليد العاملة المؤهلة و غير المؤهلة و النسبة بين العمل المؤهل و غير المؤهل لفترتي البحث. | 78 |
| 19 | . نتائج إختبار **T** لمتغيرات اليد العاملة المؤهلة و غير المؤهلة و النسبة بين العمل المؤهل و غير المؤهل بين فترتي البحث. | 79 |
| 20 | المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمتغيرات التحرير التجاري و التغير التكنولوجي بين فترتي البحث. | 80 |
| 21 | نتائج إختبار **T** لمتغير التحرير التجاري و التغير التكنولوجي بين فترتي البحث | 80 |
| 22 | المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمتغيرة اليد العاملة وفقا لمعيار القطاع القانوني (العام ، الخاص ) والسنوات | 81 |
| 23 | نتائج إختبار **T** لمتغيرة اليد العاملة وفقا لمعيار القطاع ( العام، الخاص) والسنوات | 81 |
| 24 | المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لليد العاملة وفقا لمعيار الأجر | 82 |
| 25 | نتائج إختبار **ANOVA** الأحادي لمتغيرة اليد العاملة وفقا لمعيار الأجر . | 82 |
| 26 | المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجمالي اليد العاملة في كل قطاع إقتصادي | 83 |
| 27 | نتائج إختبار **ANOVA** الأحادي لمتغير إجمالي حجم اليد العاملة وفقا لمعيار القطاع . | 84 |
| 28 | يوضح المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجمالي اليد العاملة خلال كل فترة | 84 |
| 29 | نتائج إختبار **ANOVA** لمتغير حجم اليد العاملة وفقا لمعيار الفترة | 85 |
| 30 | المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجمالي اليد العاملة وفقا لمعيار القطاع و الفترة. | 86 |
| 31 | نتائج إختبار **ANOVA** لمتغير إجمالي حجم اليد العاملة وفقا لمعيار القطاع والفترة | 87 |

# قائمة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تمثيل بياني للفجوة التكنولوجية | 10 |
| 02 | مراحل دورة حياة المنتج | 11 |
| 2-1 | دالة الطلب على العمل عند الكلاسيك | 32 |
| 2-2 | دالة عرض العمل عند الكلاسيك | 34 |
| 2-3 | توازن سوق العمل عند النيوكلاسيك | 35 |
| 2-4 | دالة عرض العمل عند كينز | 40 |
| 2-1 | توازن سوق العمل عند كينز | 41 |

مقدمة عامة

أصـــبحت المعاملات التجارية بين المجتمعات دات أهمية عالية بدأت هذه الأهمية مند أن بدأ الانســـان الاتســـاع الاقتصـادي خاصـة مند القرون الوسـطى واحتلال الدول القوية لغيرها أو عن طريق الهيمنة على الدول الضـعيفة وازداد الاهتمام بالمعاملات التجارية وشـــروطها مع نهاية الحرب العالمية 2 ومن هنا بدأ الاقتصـــاد في مجال التجارة الخارجية يتطور وظهرت سياسات التجارة الخارجية والتي تنقسم الى اتجاهين : اتجاه يطالب بتحرير التجارة الخارجية أما الاتجاه الثاني فيدعوا الى تحريرها من كافة القيود .

وهدف الدولة من وراء هذه الســياســـات هو تحقيق المزيد من الاســتقرار والنمو الاقتصـــادي ودعم برامج التنمية وتحقيق التشغيل الكامل .

وتستمد السياسة التجارية إطارها العام من فلسفة الانفتاح التجاري والايجابية في التعامل مع الشركاء التجاريين التي تقوم على أســس من التكافؤ وتحقيق المصـــالح المشـــتركة قد خطت شـــوطا طويلا على طريق التحرير التجاري الى جانب تعزيز آليات السوق وتشجيع روح المبادرة الفرعية .

كما أن مبدأ التجارة الخارجية ينطلق من فكرة أن انفتاح اقتصـــاديات الدول على المنافســـة الدولية من شـــانه ان يحسن من تنافسية الأنظمة الإنتاجية لهذه الدول المشاركة في هذا الانفتاح ورفع مستوى كفاءتها في تخصيص الموارد حيث انه ســوف يتيح لهذه الدول التمتع بمزايا التخصـيص الإنتاج والتقسـيم الدولي للعمل والاسـتفادة من وجود فوارق في التكاليف النسبية والوصول الى مستوى أعلى من الإنتاج وبالتالي تحفيز النمو وخلق فرص جديدة .

ولقد شهدت معظم الدول النامية من بينها الجزائر تحولات عميقة في سياستها الاقتصادية في بداية 1990 وتمثلت في التوجه نحو التحرير تجارتها الخارجية وتبني سياسات انفتاحية تجسدت من خلال عقد شراكة مع الاتحاد الأوربي والسعي الى الانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة العالمية .

وقد تم تحليل اثر الانفتاح التجاري على الطلب على اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة في الجزائر وفقا لوضـــعيتها النسبية فيما يخص مواردها الاقتصـادية المتاحة حيث انه في حالة قيام مبادلات تجارية مع شـريك تجاري يمتاز بوفرة نسبية لليد العاملة ، فان الانفتاح التجاري يمكن ان يؤذي الى زيادة الطلب على اليد العاملة غير مؤهلة ، والعكس صحيح يعني في حالة قيام المبادلات مع شريك يمتاز بوفرة اليد العاملة الغير مؤهلة يزداد الطلب على العمل المؤهل ومم سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية :

**أولا : الإشكالية الرئيسية**

تكمن الإشكالية الأساسية لهذا البحث في إيجاد جواب السؤال التالي :

- ماهو أثر الانفتاح التجاري على إحداث فوارق بين اليد العاملة المؤهلة واليد العاملة غير المؤهلة في الجزائر ؟

وبناءا على هذا السؤال يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية والتي تتمثل في :

- ماذا نقصد بالانفتاح التجاري، وأين تكمن ايجابياته وسلبياته ؟
- هل الانفتاح التجاري أثر على الطلب على اليد العاملة مؤهلة يختلف عنه بالنسبة للعمالة غير مؤهلة ؟ .
- هل الانفتاح التجاري أثر على الطلب على اليد العاملة مؤهلة يختلف عنه بالنسبة للقطاعات الاقتصادية وهل يختلف عنه بالنسبة للاجر ؟

**ثانيا :فرضيات الدراسة**

للإجابة على هذه التساؤلات يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات

1- الانفتاح التجاري يمكن أن يؤذي إلى زيادة حجم اليد العاملة في القطاعات خاصة القطاعات التي تملك الجزائر فيها ميزة تنافسية .

2- الانفتاح التجاري يؤذي إلى تكثيف المنافسة على مستوى سوق السلع في الجزائر والتي بدورها تؤدي إلى رفع حساسية الطلب على عوامل الإنتاج .

- الانفتاح التجاري في الجزائر يؤثر على معدل البطالة والنمو .

**ثالثا : أهداف البحث**

يهدف هذا البحث إلى معرفة أثر الانفتاح التجاري على العمالة المؤهلة وغير مؤهلة وذلك من خلال :

- الإجابة عن التساؤلات والتحقق من الفرضيات المقدمة
- إبراز أثر تحرير الجزائر لتجارتها الخارجية على الطلب على سوق العمل ، حيث العمل على تحديد هذا الأثر من خلال القيام بدراسة وصفية على دالة الطلب على اليد العاملة في القطاعات الاقتصادية .
- ابراز العلاقة بين الانفتاح التجاري وسوق العمل في الجزائر .

**رابعا : أهمية البحث**

تأتي هذه الدراسة كمساهمة علمية في أحد المواضيع المهمة المتمثلة في الانفتاح التجاري وسوق العمل والاهتمام الكبير الذي يستحوذ عليه التشغيل في مختلف البرامج التنموية التي شهدتها الجزائر .

**خامسا : صعوبات البحث**

من أهم الصعوبات التي واجهتني خلال الدراسة التي قمت بها في هذا المجال :

- صعوبة الحصول على الاحصائيات اللازمة
- قلة المعطيات والمعلومات خاصة فيما يخص سوق العمل .

**سادسا : تقسيمات البحث**

انطلاقا من طبيعة الموضوع والأهداف المتعلقة به فقد تم تقسيم المذكرة إلى ثلاثة فصول بعد المقدمة :

**الفصل الأول** : في هذا الفصل سنتطرق إلى مختلف نظريات التجارة الخارجية التي ساهمت في ابراز سياسات الانفتاح التجاري ،كما سنتطرق إلى مفاهيم حول الانفتاح التجاري وتأثيره على اقتصاديات الدول وإبراز مراحل تطور التجارة الخارجية .

**الفصل الثاني** : في هذا الفصل سنهدف الى تحديد آليات توازن سوق العمل وفقا لمختلف الدراسات الاقتصادية ،إضافة إلى ابراز يعتمد عليها سوق العمل في الجزائر وأثر الانفتاح التجاري على توازن سوق العمل وسوق البطالة في الجزائر .

**الفصل الثالث** : في هذا الفصل سنقوم بدراسة إحصائية وصفية لأثر الانفتاح التجاري على تباين الطلب على اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة بين فترتي التحرير التدريجي والمطلق

**سابعا : الدراسات السابقة**

- **دراسة بوكونة نورة : تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**,رسالة ماجستير,كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير,جامعة الجزائر,2012.

بحيث تمحورت إشكالية المذكرة حول:على ماذا ارتكزت سياسات التجارة الخارجية الجزائرية وماهي كيفية تمويلها ؟

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الدولة في تطوير التجارة الخارجية وضرورة تحريرها من أجل تحقيق معدلات عالية من التنمية,تبيان مكانة الجهاز المصرفي في الجزائر في تنظيم التجارة الخارجية, حيث توصلت إلي أهم النتائج وتمحورت في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي للسيطرة الكاملة في تسيير تمويل التجارة الخارجية,تدعيم سلطة المراقبة في البنوك التجارية و خاصة البنوك الخاصة لتفادي المخاطر في تسيير الأموال.

- **آيت عيسى عيسى – سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر (إنعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية)** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص تسيير ، حيث تمحورت الإشكالية حول : هل ستؤذي إلى توسيع الفروق الاجتماعية وانتشار البطالة وهل ستساهم في تنمية المؤسسات مما سيضاعف فرص التشغيل في ظل الانفتاح التجاري.

هدفت هذه التجارة إلى اظهار البعد الاقتصادي والاجتماعي لسياسات التشغيل أي اعتمدتها الجزائر خلال حقبتين متناقضين ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها :

العمل أو الرأس المال البشري يمثل إحدى عوامل الإنتاج الأساسية وعملية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا يمكن أن تتحقق إلا بتخصيص واستغلال أمثل للعمالة .

- **عبدوس عبد العزيز ، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، حيث تمحورت الإشكالية حول : كيف أثرت سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر على الوضعية التنافسية للاقتصاد الوطني ؟

هدفت هذه الدراسة الى تحليل الدور الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري في رفع وتحسين القدرات التنافسية للدول وبيان مدى أهمية هذه السياسة على باقي المؤشرات الاقتصادية الأخرى ، إضافة إلى تقدير درجة الانفتاح الاقتصادي ومدى تأثيره على حرية التجارة الخارجية .

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها هي :

دور سياسة الانفتاح التجاري في زيادة الكفاءة التنافسية للدول وتعظيم مؤشرات التنافسية المستخدمة لمؤشر النمو ومؤشر العمالة

- **بومدين محمد أمين** ،أطروحة دكتوراه، **أثر التحرير التجاري على سـوق العمل في الجزائر، من الفترة ( 1990– 2014 )** حيث تمحورت إشكالية المذكرة حول : مامدى تأثير الطلب في سوق العمل الجزائر بالانفتاح التجاري .
- حيث هدفت هذه الدراسة الى ابراز أثر تحرير الجزائر لتجارتها الخارجية على الطلب سوق العمل الجزائري وتطوير القطاع الصـــناعي الجزائري لتنمية الصـــادرات خارج المحروقات وتوفير المزيد من فرص العمل لاستيعاب الزيادات الكبية الداخلين والخارجين الجدد لسوق العمل

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز أثر تحرير الجزائر لتجارتها الخارجية على الطلب في سوق العمل الجزائر وتطوير القطاع الصناعي الجزائري لتنمية الصادرات خارج المحروقات وتوفير المزيد من فرص العمل ، وتحديد الأثر من خلال دراسة قياسية على دالة الطلب على اليد العاملة في القطاعات الاقتصادية ، كما توصلت نتائج الدراسة الى أن التحرير التجاري سيؤدي الى رفع حساسية الطلب على عوامل الإنتاج في الجزائر وخصوصا الطلب على اليد العاملة حيث أثبتت نتائج الدراسة القياسية وجود تأثر سلبي للتحرير التجاري على الحجم الكلي لليد العاملة لجميع القطاعات الاقتصادية وذلك خلال فترة تحرير الجزائر لتجارتها الخارجية 1990- 2014 .

# نظريات التجارة الخارجية

## تمهيد:

إن التجارة الخارجية تعكس وضع الاقتصاد ككل في دولة معينة و مستوى التجارة الخارجية و هو نتيجة حتمية و منطقية للقدرات الإنتاجية و سبب دافع لترقية قدراتها التنافسية و العمل على الحد من أثار السلبية و الصدمات التي قد تأتي من الخارج كما ساهمت التجارية الخارجية في الانفتاح الاقتصادي العالمي و تحرير التجارة يعتبر أحد الركائز التي تهدف غلى تحقيق النمو للتنمية الاقتصادية في الدول النامية و المتقدمة.

وقد حاولت الجزائر منذ الاستقلال على تمنية اقتصادها و تنويع إنتاجها و الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الانضمام إلى الاتحاد الأوربي و المنظمة العالمية للتجارة.

نهدف من هذا الفصل إبراز مختلف النظريات التجارية التي ساهمت في إبراز سياسات التحرير التجاري، كما تناولنا مفاهيم حول التحرير التجاري و تأثيره على اقتصاديات الدول و إبراز مراحل تطور التجارة الخارجية .

## المبحث الأول : نظريات التجارة الخارجية

### المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية

ظهرت النظرية الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر18للدفاع على حرية التجارة الدولية ،استندت النظرية الكلاسيكية على مجموعة من الفروض **أهمها** :

- وجود دولتين وسلعتين والتبادل يأخد شكل مقايضة .
- عوامل الإنتاج متوفرة بكميات محدودة ويمكن التعبير عنها بواسطة عامل واحد هو العمل .
- ثبات التكاليف أي عدم تغيير تكاليف الإنتاج مع زيادة السلع المنتجة .
- إهمال تكاليف النقل والرسوم الجمركية .
- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج ، أي أن زيادة إنتاج سلعة ما يستلزم تخفيض إنتاج سلعة أخرى .

وعلى أساس هذه الفروض ضمت النظرية آراء وأفكار مجموعة من الاقصاديين منهم :

**أولا : نظرية الميزة المطلقة آدم سميث :**

أوضح أن المزايا التي تنتج من تقسم العمل داخل الدول تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي ، فتقسيم العمل الدولي يتيح لكل دولة أن تتخصص في انتاج وتصدير السلعة التي تمتلك فيها ميزة مطلقة وتستورد تلك التي لا تتوفر فيها ميزة مطلقة .

- والمقصود بالميزة المطلقة " أقل تكلفة تنفق في سلعة واحدة تنتجفي بلدين مختلفين ، وتتمثل تكلفة السلعة في كمية العمل اللازمة لانتاجها [1].

ولتوضيح فكرة " **آدم سميث** " يعتمد على المثال **الثالي** :

حيث يفترض وجود دولتين **مصر** و **السودان** تنتجان السلعتين **قمح** و **قصب السكر** وفقا للتكاليف الموضحة في الجدول أدناه :

1- **علي عبد الفتاح، أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات و سياسات**، دار المسيرة، عمان ، ط 02، 2010-1430ه ، ص 33-34

**جدول رقم 01** : نفقات انتاج الوحدة من كل سلعة مقدرة بساعات العمل .

| | البلد مصر A | البلد السودانB | وحدة / ساعة عمل |
|---|---|---|---|
| السلعة قمحX | 75 | 150 | |
| السلعة قصب السكر Y | 120 | 80 | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة.

نلاحظ من خلال الجدول أنه في البلد **A** يتطلب إنتاج وحدة واحدة من السلعة **X** كمية من العمل قدرها **75** ساعة عمل ، في حين أن إنتاج وحدة واحدة من السلعة **Y** يتطلب كمية من العمل قدرها **120** ساعة عمل ، أي بتكلفة أكبر من تكلفة إنتاج السلعة **X** .

و في البلد **B** يتطلب انتاج وحدة واحدة من السلعة **X** كمية من العمل قدرها **150** ساعة عمل ، في حين أن إنتاج وحدة واحدة من السلعة **Y** يتطلب كمية من العمل قدرها **80** ساعة عمل ، أي بتكلفة أقل من تكلفة انتاج السلعة **X** .

- مما سبق بتضح أن للبلد **A** ميزة مطلقة في انتاج السلعة **X** مقارنة بالبلد **B** بينما للبلد**B** له ميزة مطلقة في انتاج السلعة **Y** .

**الإستنتاج** :

ووفقا لنظرية الميزة المطلقة فمن مصلحة البلد **A** أن يتخصص في انتاج السلعة **X** ويتخصص البلد **B** في انتاج السلعة **Y** وبالتالي يتضاعف انتاج الدولتين من هنا تبين السلعين ، ثم تقاسم هذه الزيادة من خلال التبادل فيما بينها .

**ثانيا : ديفيد ريكاردو ونظرية الميزة النسبية :**

رد الاقتصادي " **ديفيد ريكاردو**" على نظرية " **آدم سميث** " في كتابه المشهور " مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب عام **1817**.

وطبقا لهذه النظرية فإنه في ظل الظروف التجارية الحرة يمكن لأي دولة أن تتخصص في انتاج وتصدير السلعة التي تنتجها بتكلفة نسبية أقل[1] ، وتستورد السلعة التي تنتجها بتكلفة نسبية أكبر أي التي لا تتوافر فيها ميزة نسبية.*"**والمقصود بالميزة النسبية**" هي أقل تكلفة نسبية تتفق في سلعة واحدة مقارنة بسلعة أخرى يتم إنتاجها في بلدين مختلفين.

وقدم " **ريكاردو**" مثالا عدديا لشرح نظريته :[2]

حيث أخذ كل من إنجلترا والبرتغال وتنتجان سلعتين هما النبيد والنسيج كما يبينه **الجدول التالي** :

**جدول رقم 02** : نفقات إنتاج كل وحدة من النبيد والنسيج مقدرة بساعات العمل

( **وحدة / ساعة عمل** )

| | **إنجلترا** | **البرتغال** |
|---|---|---|
| **النسيج** | 100 | 90 |
| **النبيد** | 120 | 80 |

**المصدر : كتاب علي أبو شرار ص 38 .**

من الجدول نلاحظ أن البرتغال لها ميزة مطلقة في انتاج السلعتين معا مقارنة بانجلترا وعليه فحسب نظرية الميزة المطلقة فإن البرتغال يتخصص في انتاج السلعتين معا .

- التكلفة النسبية للنبيد في البرتغال **هي** : تكلفة انتاج النبيد / تكلفة انتاج النسيج **80 / 90 = 0.89**

أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النبيد في البرتغال تعادل **0.89** من تكلفة انتاج النسيج .

- التكلفة النسبية للنبيد في إنجلترا 100/120 1.2

أي أن تكلفة انتاج وحدة واحدة من النبيد في البرتغال تعادل **0.89** من تكلفة انتاج النسيج.

وبناءا على ذلك ، تكون تكلفة انتاج النبيد بالنسبة للنسيج في البرتغال أقل مما عليه في إنجلترا ( **1.2 > 0.89** ) ومن تم تكون من مصلحة البرتغال أن تتخصص في انتاج وتصدير النبيد لأنها تنتجه بتكلفة نسبية أقل من

1- السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي، النظرية و السياسات**، دار الفكر عمان ، ط 1 ، سنة 2011، ص 20-21.

2- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 37.

تكلفة انتاجه في إنجلترا وبالطريقة نفسها يمكن توضيح أن من مصلحة إنجلترا ان تتخصص في انتاج النسيج ، لأنها تنتجه بتكلفة نسبية أقل من تكلفة انتاجه النسبية في البرتغال .

**النتيجة :**

من خلال نظرية ريكاردو يتضح أن الشرط الضروري لقيام التبادل التجاري بين الدولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع من دولة لأخرى .[1]

**ثالثا : جون ستيوارت ميل ونظرية الطلب المتبادل :**

لم يفسر ريكاردو كيف يتم تحديد سعر معين أو نسبة معينة للتبادل التجاري بين الدولتين المشتركين في التجارة

لقد تنبه لهذه المسألة " جون ستيوارت ميل " الذي حلل قانون النفقات النسبية وعلاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية ، وفي ابراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولي، ووفقا لهذه النظرية فإن معدل التبادل الدولي يحدد على أساس الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى أي يتوقف على عاملين هما العرض والطلب الدوليين .[2]

وركز ميل في نظريته على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل في الدولتين بدلا من التركيز على التكلفة النسبية للعمل في كل منهما كما فعل ريكاردو فهذا الأخير يوضح مفهوم النفقة النسبية يثبت كمية الإنتاج لإظهار الاختلاف في التكلفة بينما ميل يقوم بتثبيت كمية العمل ليظهر الفرق في الإنتاج أو المردودية .[3]

**تحليل مارشال– ألفريد :**

سنقوم بعرض تحليل مارشال لكيفية تحديد معدل التبادل الدولي والذي يستند إلى نظرية الطلب المتبادل التي وضع أساسها جون ستيوارت ميل .

1- هجيرة عدنان ، أمين زاكي، **الاقتصاد الدولي، النظرية و التطبيق**، دار الاثراء ، عمان ، ط 1 ، سنة 2010، ص 53.

2- سامي عفيفي حاتم، **التجارو الخارجية بين التنظيم و التظير**، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، ط 2 ، سنة 1993، ص 107.

3- محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية** ، الدار الجامعية، القاهرة، سنة 1993، ص 30.

## المطلب الثاني : النظرية النيوكلاسكية

### أولا : نظرية تكلفة الفرصة البديلة :

استطاع **هابرلر** عام **1836** من تحرير قانون الميزة النسبية ل " **ريكاردو** " من القيود حيث تؤكد هذه النظرية أن تكلفة انتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل المبذول في إنتاجها وإنما بمقدار كمية السلعة الثانية التي يضحى بها وذلك من اجل تحرير كمية كافية من الموارد لإنتاج وحدة إضافية من السلعة الأولى ، وبالتالي فإن الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرصة البديلة تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها وتستطيع أن تحقق الكسب من وراء التبادل الدولي اذ أن معدل التبادل الدولي يتحدد بواسطة ثلاقي قوى العرض والطلب .[1]

### ثانيا : نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج

أو ضحت النظرية التقليدية للتجارة الدولية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية (ريكاردو) للإنتاج في البلاد المختلفة و لكن لم توضح أسباب هذه الاختلاف،[2]و لقد قامت النظرية السويدية بتقديم تفسير لهذا الاختلاف بواسطة هكشر و أولين.

حسب هكشر و أولين فيتمثل الاختلاف في النفقات النسبية للإنتاج في الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج المختلفة بين البلدين و الذي ينجز عنها، اختلاف في أثمان عناصر الإنتاج مما يؤدي إلى اختلاف في أثمان المنتجات.[3] كما يرى هكشر و أولين أنه إذا كان التبادل حرا بين البلدين فإن كل بلد ستخصص و يصدر المنتج الذي يتطلب إنتاجه كميات أكبر من عمال الإنتاج الوافر نسبيا و سيستورد المنتج الذي يستعمل في إنتاجه كميات من عامل النتاج نادر نسبيا.

و لقد قام ساموسن SAMUELSON بإثبات نظرية مساواة أسعار عناصر الإنتاج و التي عرفت باسم، هكشر و أولين ساموسن إذ بين ساموسن أن ارتفاع سعر السلعة ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع العنصر الإنتاجي

1- عائشة خلوفي، **مذكرة تخرج ماجستير، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية**، سنة 2011-2012، ص 175.
2- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 101.
3- فيلالي عبد الرحمان، **مطبوعة في الاقتصاد الدولي** ، سنة 2015-2016 ، ص 12.

الذي يستخدم بكثافة في إنتاجها ووفقا لهذه النظرية تستطيع التجارة الدولية أن تحدث مساواة في العوائد النسبية و المطلقة لعوامل النتاج المتجانسة في البلدان المتاجرة مع بعضها البعض. [1]

**ثالثا : الاختبار التجريبي لنظرية هيكشر وأولين .**

**لغز ليونتيف :**

في عام 1954 قام ليونتيف باختبار نظرية هكشر وأولين وذلك بتحليله لعوامل الإنتاج المكونة لها من خلال استخدام بيانات 1947 من صادرات وواردات الو م. أ بمعرفة ما اذا كانت هذه الصادرات والواردات تتفق مع ما جاءت به نظرية أولين وهذا مع أساس أن الوم.أ تتمتع بوفرة في رأس المال وإستراد السلع كثيفة العمل ،إلا أن الاقتصادي ليونتيف لاحظ في دراسته لهيكل الصادرات والواردات الأمريكي ارتفاع رأس المال في الواردات الأمريكية وارتفاع الكثافة العمالية في الصادرات الأمريكية وهو مايتناقض مع مضمون نظرية هكشر وأولين .[2]

**المطلب الثالث : النظريات الحديثة في التجارة الخارجية**

## 1)– الدراسات التطبيقية التي قام بها الاقتصادي B.S MINAS

أثبت أن دالة الإنتاج كثيفة العمل يمكن أن تصبح عند مستوى معين من الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج دالة كثيفة رأس المال وبالتالي يتغير هيكل الصادرات من السلع كثيفة العمل إلى سلع كثيفة لرأس المال ، وبالمقابل يتغير هيكل الواردات بالتبعية من سلع كثيفة رأس المال إلى سلع كثيفة العمل وفي هذه الحالة يكون قد تم حل لغز ليونيف من خلال هدم فرضية عدم انعكاس دوال الإنتاج الأساسية التي يعتمد عليها هكشرو أولين .

1– علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 118.

**إيل هكشر : اقتصادي سودي من مؤلفاته**

**THE EFFECT OF FOREIGN TRADE ON THE DISYTRIBUTION OF IN CONE**

**برتلن أولين: اقتصادي سويدي و تلميذ هكشر من مؤلفاته التبادل الإقليمي و التجارة الدولية 1993.**

**بول سامولسن: اقتصادي امريكي حائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية 1976.**

2– فيلالي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 13.

## 2 )– نظرية ليندر:[1]

فرق ليندر في تفسير التجارة الدولية بين السلع والدول التي تنتجها ومن بين الفروض التي قام عليها تحليله هي:

- الدولة تقوم بتصدير التي لها أسواق كبيرة ورائجة من أجل انتاج كبير الحجم .
- افتراض أن الدولة تتميز بتشابه الدخل وتشابه الذوق .
- ان اختلاف نوع السلع حسب ليندر له تأثير على التجارة الدولية ، فالسلع الأولية سلع كثيفة الاستخدام للمواد الأولية وحسب ليندر فإن نموذج هكشر وأولين لا يصلح لتفسيرها ، اذ تتمتع الدول الغنية بميزة نسبية في انتاج السلع التي تعتمد على المواد الأولية ، وبالتالي تستطيع التخصص في انتاجها وتصديرها ،فهذا يؤذي إلى قيام التجارة بينها وبين الدول الأخرى التي تتمتع بنذرة نسبية في توافر هذه المواد الأولية . كما بينت نظرية ليندر أن الدول النامية لا تستطيع الاستفادة كثيرا من قيام التجارة الدولية، لأن التجارة إن أدت الى ارتفاع مستويات الذخل في الصادرات الأولية فإنها قد تصيب القطاعات الأخرى خاصة المنافسة للواردات بالتراجع وهو ما يعرف بالمرض الهولندي إلا أنها تستطيع الاستفادة إذا أحسنت استخدام مواردها من الصادرات ووجهتها لتنمية قطاعات أخرى غير تصديرية وتصحيح هياكل اقتصادها .

## 3)– النظرية التكنولوجية :[2]

اعتمدت هذه النظرية على التحليل الديناميكي والتطورات التكنولوجية لتفسير قيام التجارة الدولية ويمكن ان تتخد هذه التطورات شكل اختراع أو اكتشاف واستخدامه في تحديث النشاطات الاقتصادية أو استخدام طرق جديدة في الإنتاج .

ويرى أصحاب النظرية أن التطور التكنولوجي يمثل عنصر جديدا من عناصر الإنتاج وتم تقسيم المزايا النسبية لهذه النظرية إلى نوعين :

**أ)– المزايا النسبية الطبيعية** : تختلف بين الدول في مدى وفرة أو نذرة عناصر الإنتاج فيها وبالتالي أسعارها والتكاليف النسبية لانتاج السلع .

1– محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص 81.

2– فيلالي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 14.

**ب)– المزايا النسبية المكتسبة** : ترتكز على العديد من العوامل أبرزها :

– التطور النوعي للموارد البشرية ( العلماء والباحثين ) .

– التطور التكنولوجي المستند إلى التوسع في البحث العلمي والتكنولوجي .

– إمكانية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول وحركة رؤوس الأموال

ومن بين النماذج التكنولوجية لتفسير التجارة الدولية نذكر :

## أولا: نموذج الفجوة التكنولوجية POSMER.[1]

يرجع تفسير نموذج الفجوة للاقتصادي POSMER والتي تفيد أن التفاوت التكنولوجي بين الدول المتقدمة والدول النامية أثر على هيكل التجارة الدولية ،حيث تتمتع الدول المتقدمة على ميزة نسبية مكتسبة أدت الى تعوضها في العديد من السلع .

1– ذ. عادل أحمد حشيش، ذ. مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، ص 147.

**الشكل (1)** : تمثيل بياني للفجوة التكنولوجية

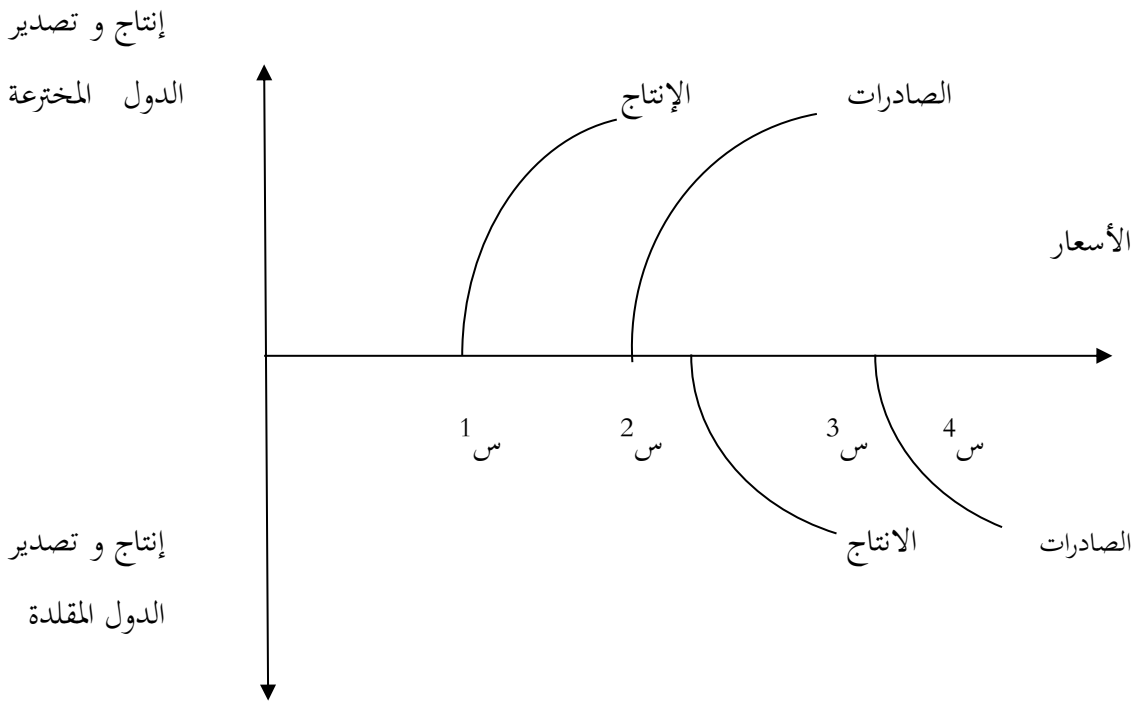


**المصدر**: سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير.

من خلال الشكل السابق الذي يوضح الإنتاج والتصدير بين نوعين من الدول، نلاحظ أن هنالك فجوتين مختلفتين هما :

- **فجوة الطلب** : وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد للدولة صاحبة الاختراع التي تحتكر انتاج المنتج وتصديره عند س 1، وبداية انتاجه في الدولة المقلدة عند س2 .
- **فجوة التقليد** : وهي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدولة صاحبة الاختراع الدول المتقدمة س 1، وظهوره في الدول المقلدة الدول النامية س 2 .

الفجوة التكنولوجية هي دالة في الزمن محصورة بين فجوة الطلب س1 – س2 وفجوة التقليد س1 س 3

**ثانيا : نظرية دورة حياة المنتج :**[1]

يدرس هذا النموذج العلاقة بين المبيعات من المنتج في كل فترة وعمر هذا المنتج ويساهم في تحليل أنماط التجارة وقد قامت عدة محاولات لربط هذا النموذج بالتجارة الدولية والتي بدأها vernon 1961 و hirch 1967

## 1)- نموذج raynmet vernon :

بنى vernon نموذجه على افتراض أن التفوق التكنولوجي الذي ينطلق بشكل مستمر في الوم.أ يجعلها ريادية في تطوير المنتجات الجديدة وتثمينها ثم تنتقل هذه المنتجات إلى المراحل الموالية إلى دول أخرى خارج الوم.أ .

وقد اعتبر verner أن دورة حياة المنتج تمر بثلاث مراحل مختلفة تتمثل في :

- مرحلة المنتج الجديد * مرحلة النمو * مرحلة النضج

والشكل التالي يمثل مراحل دورة حياة المنتج .

**الشكل (2)** : مراحل دورة حياة المنتج

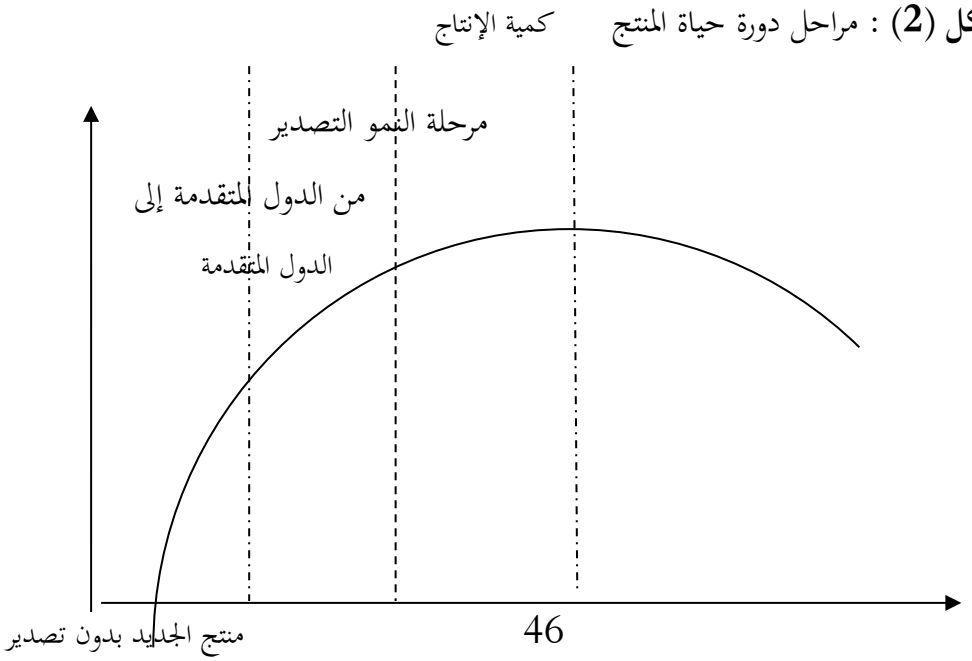


مرحلة النضج تصدير من الدول المتقدمة إلى الدول النامية

**المصدر**: سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير.

[1]- سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 123.

**التعليق :**

من خلال الرسم نقوم بشرح كل مرحلة من مراحل المنتج

**أ)– مرحلة المنتج الجديد** : تتميز هذه المرحلة بكثافة التكنولوجية بالتالي يكون الإنتاج بصفة معتبرة والذي يتطلب كثافة في رأس المال وباستخدام الوم.أ كإطار مرجعي لأنها تتميز بارتفاع متوسط دخل الفرد واليد العاملة المؤهلة في سوق محدود أي تكون في حالة الاحتكار التام للمنتج .

**ب)– مرحلة النمو**: في هذه المرحلة ترتفع مبيعات المنتج بسرعة ويبدأ في تصدير المنتج من الدولة صاحبة الابتكار إلى الدول الأخرى وبالتالي ظهور منافسين في السوق الدولي .

**ج)– مرحلة النضج** : في هذه المرحلة فإن التكنولوجية تكون منتشرة بين دول العالم المتقدمة والسائرة في طريق النمو فيقوم منتجو الدول السائرة في الطريق النمو بتحويل مبيعاتهم إلى الدول المتقدمة من أجل زيادة الأرباح وتقليل التكاليف، فتصبح الدول المبتكرة مستوردة بينما الدول المتطورة مصدرة لهذا المنتج .[1]

## 2)– نموذج HIRCH :[2]

قام HIRCH باجراء تعديلات على نموذج دورة المنتج قصد إيجاد العلاقة التي تربط بين التطور التكنولوجي والدول السائرة في النمو حيث اختصر نموذج دورة المنتج إلى ثلاث مراحل :

**المرحلة الأولى** : مرحلة المنتج الجديد التي تتميز باستخدام كبير لرأس المال البشري سواء المؤهل والغير مؤهل.

**المرحلة الثانية** : دخول المنتج مرحلة النمو والنضج .

**المرحلة الثالثة** : يدخل المنتج مرحلة النضج ويصبح نمطيا يتمتع بالثبات والاستقرار .

ويتميز **HIRCH** بين الدول الأكثر تقدما ذات المهارات العالية أي التي تكون لها ميزة نسبية للإنتاج في المرحلة الأولى ثم تأتي الدول المتقدمة الأخرى التي تتمتع بكثافة رأسمالية بالإضافة للعمل ثم الدول الأقل تقدما، وهكذا يتم الإنتاج وتحدد الميزة النسبية .

1– ذ. عادل أحمد حشيش، ذ. مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 145.

2 – سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 231.

وقد لخص **HIRCH** دورة حياة المنتوج في الجدول التالي :

**جدول رقم (3) : مراحل دورة حياة المنتج وخصائصها :**

| خصائص دورة المنتج | المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة |
|---|---|---|---|
| **الفن التكنولوجي** | تغير مستمر في الأساليب المستخدمة، والاعتماد على الوفرات الخارجية | التغير المستمر في الانتاج | ثبات التكنولوجيا واستخدامها على آجال طويلة |
| **كثافة رأس المال** | ضعيفة | عالية بسبب ارتفاع تكلفة الاستبدال | عالية بسبب وجود كميات كبيرة من الآلات |
| **شكل الصناعة** | الدخول لمعرفة فن الصناعة محدود مع العديد من الشركات التي تقدم خدمات متخصصة | نمو الشركات | امكانيات مادية مطلوبة للدخول في الصناعة مع تناقص عدد الشركات |
| **رأس المال البشري** | علماء ومهندسون | إدارة | عمالة ماهرة وغير ماهرة |
| **شكل الطلب** | يتحدد بواسطة البائعون | وجود منافسة بين الشركات مما يؤثر على السعر بالانخفاض المستمر | يتحدد بواسطة المشترين |

**المصدر**: فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية.

## 4)- نظرية نسب عوامل الإنتاج الحديثة لكيسنج D.B KESSING[1]

اعتمد كيسينج على نظرية هكشرو أولين وساموبلسون محاولا تفسير التخصص والتبادل الدوليين اعتمادا على درجة تأهيل اليد العاملة وتأثيرها على مدى تخصص أي دولة في رأي نوع من الصناعات وبعد دراسة معمقة لصادرات وواردات الوم.أ تبين لكيسنج أن هيكل المبادلات تابع للتوفر النسبي على العمل المؤهل بين المتعاملين وصادرات الوم.أ وفيرة العمل المؤهل بينما وارداتها لا تحتوي على كميات كبيرة من العمل المؤهل ومن صالح الوم.أ أن تتخصص وتصدر السلع التي يتطلب إنتاجها نسبة كبيرة من العمل المؤهل .

1- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق الأردن، ص 85.

**5)- نظرية المنافسة :** [1]

قام الاقتصادي الأمريكي M.PORET إظهار العوامل الجديدة التي تحدد تطور التجارة الدولية المعاصرة وبين اربع متغيرات رئيسية تحدد تطور التجارة الخارجية المعاصرة للبلدان الصناعية :

- عناصر الإنتاج * ظروف الطلب * وضع الفروع القريبة ( التابعة ) التي تقدم الخدمات الضرورية
- استراتيجية الشركة في ظروف المنافسة .

- بين بورتر أن البلد لا يرث عناصر الإنتاج ( المتغير الأول ) بل أن هذه العناصر تخلق في مجرى عملية إعادة الإنتاج الموسع فيه في حين أن ظروف الطلب ( المتغير الثاني ) هي عبارة عن متطلبات السوق الداخلية التي تحدد تطور الشركة

أما المتغير الثالث يحدد تطور التجارة الخارجية للشركة فيتمثل في وجود بيئة إنتاجية مؤهلة ذات كفاءة عالية .

أما المتغير الرابع هو إستراتجية الشركة في ظروف المنافسة واستنتج بورتر أنه لا توجد إستراتيجية منافسة كاملة وإنما الاستراتيجية التي تنفق مع أعمال قطاع صناعي محدد ومهارات يمكن أن تجلب النجاح .

**نظرية وفرات الحجم :**

تمثل نظرية اقتصاديات الحجم تعديل آخر لنظرية هكشروأولين لنسب عناصر الإنتاج وذلك بإدخالها وفرات الإنتاج كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة وتسعى هذه النظرية إلى تفسير نمط التجارة الدولية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الذاخلي الكبير مثل : الوم أ ، ألمانيا وفرنسا وبريطانيا ... الخ .

كما تعتبر النظرية توفر سوق ذاخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير السلع التي يتم انتاجها في كل شروط اقتصاديات[2] الحجم المتمثلة في زيادة العائد نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج .

ومن هنا يمكن التمييز بين وفرات الحجم الداخلية والخارجية ووفرات الحجم الداخلية: [3] تعتمد على حجم المؤسسة الذي يساعد على خفض متوسط تكلفة الإنتاج من خلال : تقسيم وتخصيص أكبر للعمل وإستخدام آلات جديدة للإنتاج .

---

2- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 203.

1- سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق ص 240 .

2- يحي يوسف ، مرجع سابق ، ص 09 .

ووفرات الحجم الخارجية : تعتمد المؤسسة في هذه الحالة على حجم القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه المؤسسة .

**نظرية التبادل اللامتكافئ :**[1]

لقد برزت أفكار من الاقتصاديين " ميردل وبرييش " في بداية الخمسينيات والتي تشكل في مجموعها ، نظرية التبادل اللامتكافئ : ومحورها أن عدم التكافؤ هو السمة الأساسية التي تميز واقع التبادل التجاري .

3- محمد دياب ، مرجع سابق ، ص 146 .

## المبحث الثاني : سياسات التحرير التجاري

### المطلب الأول : ماهية التحرير التجاري

**1)– التعريف بسياسة التحرير التجاري :**[1]

هو جملة الإجراءات والتدابير الهادفة الى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد أي عدم تدخل الدولة اتجاه الواردات أو الصادرات أي التخلي التام في وضع القيود على التجارة الخارجية وأسعار الصرف ويؤدي تحرير التجارة الى تغير في الأسعار النسبية .

**2)– أسباب تحرير التجارة الخارجية** : تتمثل الأسباب في :

– تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار البترول .

– الضغوط التي تمارسها المؤسسات الدولية وبعض الدول الغربية وذلك بعد تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية عام 1982 .

تزايد عدد التجارب الناجحة فيما يخص تحرير التجارة الخارجية حيث أفظت جميع الدراسات بوجود علاقة قوية بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي .

**3)– مزايا تحرير التجارة الخارجية :**[2]

تؤدي عملية تحرير التجارة الخارجية إلى العديد من المنافع المزايا للدول النامية :

- تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية .
- التقليص من الالتزامات الحكومية .
- المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي .
- تنمية الصادرات والتي تؤدي إلى تغطية تكاليف الواردات
- زيادة الضغوط على المؤسسات المحلية لكي تبتكر وتحقق أكثر مستويات الإنتاج كفاءة .

1- عبد المطلب عبد المجيد، **سياسات الاقتصادية مكتب زهراء الشرق**، القاهرة ، سنة 1997 ، ص 29.

2- حسن لخضر، **برامج الاصلاح التجارة الخارجية و تقييمها**، على الموقع الإلكتروني.

www.arab.ari.org/cour25pdf

- تقدم للمستهلكين نطاقا أوسع من إختيارات السلع
- تسمح للشركات أن تشغل بشكل كامل ميزتها النسبية .

**المطلب الثاني : سياسات التحرير التجاري**[1]

1-1 **سياسات الاستراد** : وتشمل على إلغاء القيود الكمية وتخفيض معدلات الرسوم الجمركية وتوحيدها :

**أ)– إلغاء القيود الكمية** : اخضاع التجارة الخارجية سواء كانت صادرات أو واردات إلى نظام الحصص وتسمى القيود المباشرة وهدفها حماية الصناعة الوطنية ويتم التخلص من القيود الكمية :

– إلغاء القيود الكمية تدريجيا أي رفع السقف الموضوع على الواردات

– إلغاء القيود سلعة بعد سلعة

– تحويل القيود الكميةّ إلى رسوم جمركية

– عرض الحصص الاستيرادية في المزاد العلني

– تحويل الحصص إلى " رسوم– حصص " ويمكن اتباع سياسة تمزج بين الرسوم الحصص وذلك بإلغاء الرسوم الجمركية إلى عدد معين من الحصص .

**ب) تخفيض الرسوم الجمركية والاتجاه نحو توحيدها :**

الهدف من تخفيض الرسوم الجمركية هو التخفيض من الحماية الفعلية على السلع وبالاتجاه نحو سياسة أكثر حيادية بين التصدير والاستراد ويحتوي على اتجاهين :

**الجانب 1** : يتمثل في تخفيض معدلات الرسوم الجمركية

**الجانب 2** : تقليل هذه الرسوم .

1- محمد دياب، **التجارة الدولية**، عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، ص 318-319.

### 2-1 سياسات تشجيع الصادرات :

تؤدي هذه السياسات دورا محوريا في برامج تحرير التجارة وذلك للأسباب التالية :

- توفير مصادر من العملات الصعبة
- خلق فرص عمل جديدة
- إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات
- تحقيق معدلات نمو مرتفعة .

### 3-1 سياسات الصرف والسياسة التجارية إيجاد الشركاء التجاريين

**أ)- سياسة سعر الصرف** : يقصد بتغير سعر الصرف كل تخفيض أو رفع في سعر الوحدة النقدية الوطنية مقوما بالوحدات النقدية الأجنبية

**أهداف تخفيض سعر العملة الوطنية :**

من بين الأهداف التي ترمي إليها الدولة من تخفيض سعر العملة :

- معالجة العجز في الميزان التجاري حيث أن التخفيض يحفز التصدير ويقبد الاستيراد وزيادة دخل بعض فئات المنتجين المحلين وتحقيق مديونيتهم

**ب)- السياسة التجارية : اتجاه الشركاء التجاريين**

ان قيام الدولة بمفردها بتحرير تجارتها الخارجية أمر غير مجد بل يلزم وجود أطراف أخرى يقدمون تنازلات وتأتي التنازلات من خلال المفاوضات متعددة الأطراف مثل GATT أو مفاوضات ثنائية مع الدول الصناعية أو من خلال الاتفاقيات الإقليمية .

## المطلب الثالث : شروط نجاح التحرير التجاري وأثاره

### 1)- شروط نجاح التحرير التجاري :[1]

تعتمد سياسة تحير التجارة الخارجية على مجموعة من الأدوات أهمها (تغيير نظام الأسعار، تغيير نمط تدخل الدولة في التجارة الخارجية، تغيير أسعار الصرف) ، أما الشروط الواجب توفرها هي :

- وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة

- أن تكون السياسات المتعلقة بالاستثمار والأسعار والبطالة تعمل في اتجاه التحير ودعمه .

- الغاء الحصص والقيود الكمية المماثلة والتي يمكن في البداية استبدالها بتعريفة جمركية لأن التعريفة تضيف نوعا من الشفافية على الحماية .

- من المفيد قبل الشروع في إجراء تخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية القيام باجراءات لزيادة الصادرات

- يتوقف نجاح وإستمرار برامج تحرير التجارة على توفر بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري ويلتزم كل الدول بقواعد التحرير .

### 2)- أثار تحرير التجارة الخارجية [2]

**أ- أثار اقتصادية** : تؤثر برامج تحرير التجارة الخارجية على الجانب الاقتصادي من خلال :

- رفع معدلات نمو الإنتاج وتحسين الإنتاجية
- استغلال وفرات الحجم وذلك بالحد من القوى الإحتكارية
- رفع معدلات التصدير وتنويعه فارتفاع الصادرات يضمن عائدات من العملة الصعبة وبالتاي تحسن وضع ميزان المدفوعات
- تخقيض العجز في الميزان التجاري من خلال التأثير على الصادرات والواردات

1- التحرير التجاري و سعر الصرف، **مذكر لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية**، دراسة حالة الجزائر، سنة 2013-2014.

2- عبد المجيد قدي: **مدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2005، ص 248-249.

**ب)– الآثار الاجتماعية :**

تعتبر الآثار الاجتماعية من أصعب الجوانب من حيث التقييم حيث تكتسب هذه الآثار أهمية خاصة نظرا لأن أي برنامج يؤثر سلبا على توزيع الذخل وعلى الطبقات الفقيرة ونظرا للمصاعب التي تواجهها هذه الآثار اعتمدت الدراسات التي قيمت الآثار الاجتماعية لبرامج تحرير التجارة الخارجية بعض المؤشرات منها :

**أولا: حصة الأجور في الدخل الوطني :**

تراجع حصة الأجور في الدخل الوطني تشير إلى تفاقم البطالة وتدني مستوى المعيشة، حيث يتسبب رفع الحماية في تقهقر بعض الشركات أو القطاعات .

**ثانيا : مستوى الاستهلاك للفرد الواحد :**

حيث يعبر مستوى الإستهلاك عن مستوى الرفاهية وتدني مستوى الّإستهلاك يعني تدهور مستوى المعيشة .

**ثالثا : مستوى النفقات الاجتماعية :**

عندما تكون الطبقات الفقيرة من أكبر المستفدين من التقديمات الاجتماعية وبالتالي فإن تقلص هذه النفقات خلال البرامج دليل على تقهقر مستوى الطبقات

**رابعا : برامج النهوض بالطبقات الفقيرة :**

تلجأ العديد من الدول التي تحرر تجارتها إلى انشاء برامج النهوض بالطبقات الفقيرة ووجود هذه البرامج دليل على وجود تأثير سلبي محتمل على هذه الطبقات .

## المبحث الثالث : تحرير التجارة في الجزائر

### المطلب الأول : تطور التجارة الخارجية في الجزائر

#### 1)– مرحلة الرقابة : 1962 – 1970 [1]

تميزت الفترة الممتدة بين 1962- 1970 بوضع العناصر الأولى لمراقبة الدولة لهذا القطاع إذ تمثلت هذه العناصر في وسائل وأدوات تقليدية حمائية وهي :

**أ)– مراقبة الصرف** : يسمح من الحد من خروج رؤوس الأموال الى الخارج بالإضافة إلى التحكم في التقلبات النقدية في السوق

**ب)– التعرفة الجمركية** : وهي استخدام معدلات جديدة من أجل حماية الاقتصاد الوطني وتشجيع الصناعة التحويلية

**ج)– نظام الحصص للايستراد** : حددت القيود الكمية بصفة نهائية عن طريق التفاوض في إطار اتفاقيات ثنائية من أجل حماية الإنتاج الوطني .

#### 2)– احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970 – 1979[2]

استخدمت الدولة عناصر أساسية لإجراء هذا الاحتكار وهي :

**أ)– وضع اللمسات الأولى لاحتكار الدولة للواردات** : وذلك بتعميم الاحتكار للتجارة بصفة عامة والواردات بصفة خاصة .

**ب)– التراخيص الاجمالية للإستراد AGIL** :

قي سنة 1974 تم انشاء الرخص العامة للإستيراد وهي بمثابة منح بالعملة الصعبة تمنح للمؤسسات العمومية سنويا من أجل التخفيف من حدة الاحتكار .

---

[1]– بيبي يوسف، **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في أيطار المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة جامعة الجزائر ، سنة 2006 – 2007، ص 139.

[2]– تركية صغير، **سياسة التجارة الدولية في الجزائر و انعكاساتها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990– 2014**. جامعة الوادي، سنة 2014-2015، ص 52.

**ج)– تعزيز احتكار الدولة للتجارة 78– 02 المؤرخ في 11 فيفري 1978 :**

يكرس احتكار الدولة للتجارة الخارجية ويمنع أشكال التدخل للمتعاملين الخواص على مستوى التجارة .

**3)– تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر : 1980 – 1989 :[1]**

جرى العمل بهذا القانون إلى غاية 1988 وتمثلت في الإجراءات الجديدة لنظم الاحتكار و يوجد إجراءان يتخدان من أجل هذا التنظيم وفق لنشاط المستوردين الخواص ينص القانون رقم 78– 02 المادة 18 .

ووفق جميع نشاطات الوساطة في مجال التجارة الخارجية إضافة الى إعادة هيكلة المؤسسات وترفيه الصادرات وفقا للقانون 88 – 29 .

**4)– الإصلاحات في مجال تحرير التجارة الخارجية :[2]**

**أ)– مرحلة التحرير التدريجي خلال الفترة 1990– 1993 :**

**وتميزت بمرحلتين :**

المرحلة الأولى من 1990 – 1991 تميزت ببروز نظام تجاري جديد حيث تم الغاء البرنامج الشامل للايستراد وعوضت بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك المباشرة .

**مرحلة العودة إلى التجارة الخارجية 1992– 1993 :**

بسبب الفوضى التي ميزت السوق الجزائرية جراء عملية التحرير غير المضبوطة تدخلت الدولة عن طريق إصدارها تعليمة حكومية رقم 625 الصادرة في 28 أوت 1992 جاءت لتأطير سياسة التجارة الخارجية وتحقيق المراقبة لعملية الاستيراد .

1- بيبي يوسف، مرجع سبق ذكره ، ص 141.

2- عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع و الأفاق الجزائر**، سنة 2011، ص 243.

**ب)– مرحلة الانتقال الى التحرير الكامل للتجارة الخارجية من 1994 – 2000 :**

تضمن البرنامج الإصلاحي الذي بدأ تطبيقه من قبل السلطات ابتداءا من 1994 إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيدا لشروط صندوق النقد الدولي ، المتمثلة في تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي من خلال تحرير الجزائر لتجارتها الدولية وفتح حدودها في وجه السلع والخدمات الأجنبية ودخول رؤوس الأموال وتم ذلك من خلال التعليمة 94- 20 المؤرخة قي 12 أفريل 1994 المتعلقة بتمويل الصادرات .

ولزيادة الانفتاح وتدعيم التكامل الإقليمي تم تخفيض الحماية الجمركية على الواردات سنة 1996 من 60 % إلى 50 % ثم إلى 45 % في 1997 .

أما بالنسبة للصادرات ألغي الحظر السابق عليها في جوان 1996

**5)– مرحلة التحرير في ظل المخططات التنموية 2001– 2014 [1]**

**أ– برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ( 2001 – 2004 ) :**

أقر في افريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول 2001-2004 بنسب متفاوتة تبلغ قيمة الاجمالية 525 مليار دينار جزائري ويدعم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري والأشغال العمومية

**ب– مرحلة سياسة دعم النمو 2005– 2009** : يتضمن 5 محاور أساسية تعكس الجزائر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والجدول التالي يبين المحاور

1- عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره ، ص 250.

**الجدول رقم (04) : محاور برنامج دعم النمو للفترة ( 2005 – 2009 ) :**

| القطاعات | مبلغ مليار دج | النتيجة % |
|---|---|---|
| تحسين ظروف المعيشة | 1908.5 | 45.4 |
| تطوير المنشآت الأساسية | 1703.1 | 40.5 |
| دعم التنمية الاقتصادية | 337.2 | 8 |
| تطوير الخدمة العمومية | 203.9 | 4.9 |
| تطوير التكنولوجيا الجديدة | 50 | 1.2 |
| **المجموع** | **4202.7** | **100** |

**المصدر**: برنامج التكميلي لدعم النمو لفترة 2005-2009

**ج)– مرحلة توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014 :**

جاء في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيدها في البرنامجين السابقين وكان الهدف منه :

- إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها في السكك الحديدية والطرق والمياه .

## المطلب الثاني : انضمام الجزائر إلى الجات

GATT وتعني الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة وهي معاهدة دولية تقوم بتنظيم المبادلات التجارية بين الدول وجاءت لتحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية والغير تعريفية .

وتم توقيع اتفاق الجات بجنيف في 30 أكتوبر 1947 وافقت عليه 23 دولة ويهدف الى الغاء إجراءات الحماية التي سادت غداة الحرب والعودة إلى التبادل الحر .[1]

والغرض من انشاء الغات هو أن تكون مجرد تنظيم دولي مؤقت حتى يخرج ميثاق هافانا وكانت تهدف إلى :

الزيادة في الدخل الوطني للدول الأعضاء وتوسيع وتشجيع حركة الإنتاج العالمية وحركة رؤوس الأموال مند نشأت الغات حتى اكتمال أبعادها في مؤتمر مراكش 1994 كانت تعمل على تلبية حاجات الدول المتقدمة الصناعية

[1]– سمير محمد عبد العزيز، **التجارة العالمية و الجات**، الإسكندرية، ط 2 سنة 1996 ، ص 19.

وتأمين مصالحها وفي نفس الوقت قد تؤدي إلى نتائج مدمرة على اقتصاديات الدول النامية حيث تشير بعض التحليلات إلى أن إستخدام أنظمة متطورة للري مثلا لانتاج كميات كبيرة من السلع الزراعية بأعداد أقل من الايدي العاملة هي نظرية يقود تطبيقها في البلدان الناميةّ إلى نتائج خاطئة وذلك لأن الذين سينفدون عملهم سيهاجرون إلى المدن ويعيشون في مناطق فقيرة مما يؤدي إلى خلل سكاني .

ونتيجة الوثيقة الختامية لاتفاقية الغات فهي تعطي حق الدول النامية في التنمية وعلى كافة الدول الأعضاء مراعاة ظروف التنمية في هذه الدول واحتياجاتها المالية والتجارية وتعد الدول النامية أمثال الجزائر السوق الرئيسية لمنتجات الدول الصناعية المتقدمة وكان من الضروري إتاحة ذلك عن طريق منح الدول النامية بعض التسهيلات التي تمكنها من المشاركة .[1]

- **ويمكن ان نستخلص عن جولات مفاوضات الجات الثمانية هي :**

تلاقي مصالح الدول الصناعية ولقد ظهرت خلافات وتناقصات بين الأطراف الرئيسية أوروبا وأمريكا ، اليابان ولم تستطع الخروج من هذه الخلافات حتى انذرت بحرب اقتصادية ساخنة بين الوم أ والمجموعة الأوربية.

وأهم موضوع الخلاف هو تحرير التجارة السلع الزراعية وكانت الأسباب تعود إلى تضارب المصالح أن كل من الو م أ وأوروبا يعتمدان على سياسة خاصة لحماية المنتجين الزراعيين وأرادت أمريكا على أوروبا أن تقوم بتخفيض دعمها للنتجين الزراعيين بنسبة 70 % تدريجيا لمدة 10 أعوام لكن الدول الأوروبية رفضت وهذا ما أوجب على الغات أن تتحول إلى منظمة مراقبة دائمة تسمى المنظمة العالمية للتجارة وأصبحت تساوي في وضعها مع صندوق التقد الدولي والبنك العالمي للانشاء والتعمير .[2]

## المطلب الثالث : انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

في 1987/06/03 تقدمت الجزائر بطلب الانضمام إلى الغات وتم قبولها في 1987/06/17 وفي 1995/01/01 تحول قوى العمل للجات إلى المنظمة العالمية للتجارة وتعمل المنظمة على قيادة المراحل المقبلة لتحرير التجارة العالمية وحل المنازعات بأنظمة أكثر فاعلية .[3]

---

[1]– د. ناصر دادي عدون، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف و العراقيل**، جامعة شلف، ص 67.

2- بوكونة نورة ، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير** ، 2011-2012، ص 96.

3- بوكونة نورة ، نفس المرجع، ص 106.

**1)– دوافع انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية**

**أ– التطور والاتجاهات الجديدة للتجارة الخارجية** : تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في التنمية يجعلها تحتل المكانة الأولى في النظام الاقتصادي حيث تشكل الوسيلة لتطوير النظام العالمي الجديد .

**ب– الآثار على الدول النامية** :

بعد انتهاء جولة الأورغواي وانشاء منظمة التجارة العالمية لحقت تغيرات بالنظام التجاري الدولي في السنوات الأخيرة .

والدول النامية تواجه دائما تحديات كبيرة وهذا قد يؤدي إلى مكاسب إذ تم التغلب عليها وقد تؤدي إلى خسائر إذا عجزت عن مواجهتها ودائما تبقى الدول النامية بعد اتفاق مراكش بين التأييد والتحفظ ونلخص أهم هذه الآثار على النحو التالي :

- يحظى قطاع المنتوجات من القطاعات الهامة لمعظم الدول النامية تخفيض مستوى الحماية بشكل ملحوظ .
- إلغاء الحماية نهائيا على مدى السنوات العشر القادمة .
- ارتفاع كلف الواردات للدول النامية من الدول الأخرى بعد إلغاء أو تخفيض الدعم بالنسبة لبعض المنتجات يضعف القدرة التنافسية لهذه الدول في الأسواق العالمية .
- هشاشة وضعف قطاع الخدمات في الدول النامية يؤدي بالتحرير التدريجي لتجارة الخدمات إلى اشتداد المنافسة في سوق الخدمات العالمي .
- قيادة استخدام بعض أدوات السياسة الاقتصادية الانتقائية بسبب كثافة الضوابط التجارية متعددة الأطراف وتوسع نطاقها .

كان لها دور رئيسي في نجاح صادرات البلدان النامية وطرحت قضايا جديدة في مفاوضات التجارة في مجال الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار تعكس الاستراتيجية الجديدة حيث تفرض على البلدان المتقدمة أن تشبع الدول النامية على تبني أشكالا من استراتجيات التنمية وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى الافراغ المسبق للتنمية .

**ج)– شروط انظمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة :**

**1– الشروط العامة :** [1]

- الالتزام بالتفاوض مع الدول الموقعة على اتفاقية الجات واتفاقيات حول تخفيض الرسوم الجمركية كما تعمل على الدخول إلى السوق الخارجية ويمكن للبعض اختيار مقعد ملاحظ أي القبول المؤقت دون أن تصبح طرفا موقعا حيث يمكنها الحظور في المجلس وملاحظة الوثائق

**2– الشروط الخاصة :**

أ– **الحقوق الجمركية** : على الجزائر أن تلتزم بتخفيض الحقوق الجمركية وكانت تستعمل الجزائر طريقة اتفاقية بروكسل المتعلقة بالقيمةعند الجمارك.

ب– **المرور الى اقتصاد السوق** : تستمر الجزائر في إعادة هيكلة الاقتصاد ليشمل جميع الميادين وإقتصاد السوق للتلاءم مع النظام الإشتراكي الذي يجهل قوانين السوق ولا مع النظام الرأسمالي.[2]

**انعكاسات وآثار الانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة :**

- **السياسة الصناعية** : نذكر بعض الإيجابيات والسلبيات كالتالي :
- **الانعكاسات الإيجابية :**

- تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الإنتاجية في ظل المنافسة الأجنبية
- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر
- تحديد تجارة الخدمات وتوفير الجو المناسب لعمل المؤسسات الإنتاجية .

**الانعكاسات السلبية :**

- ارتفاع تكاليف الصادرات الصناعية
- عدم تطور التكنولوجية المستخدمة
- ضعف السياسة التسويقية المتبعة في المؤسسات الإنتاجية

1– ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ، ص 69.

2 http.// elbassir.net.maktaba.séminaire2001-2002

**الانعكاسات على السياسة الزراعية :**

**أ)– الانعكاسات الإيجابية :**

– الاستفادة من تخفيض الفاتورة الفلاحية .

– السماح بتنفيد الالتزامات الخاصة بالزراعة

– الاستفادة من تقديم الدعم لتصدير المنتجات الزراعية .

**ب)– الانعكاسات السلبية :**

– انخفاض قيمة الدعم الحكومي .

– زيادة التبعية الفلاحية للغرب وزيادة العجز التجاري الفلاحي .

* الانعكاسات على قطاع الخدمات

**1)– الانعكاسات الإيجابية :**

– توسيع التوجيه التصديري للخدمات المصرفية .

– فتح قطاع الخدمات للقطاع الخاص .

**2)– الانعكاسات السلبية :**

– السماح بالتواجد التجاري للموردين الأجانب لضرورة تنفيد الجزائر لجدول الالتزامات المبنية في اتفاق تجارة الخدمات الأجنبية .

– القيام بالاتصالات على مستوى هذا القطاع عن طريق تزويده بالإطارات الفنية وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف قطاع الخدمات.[1]

1– د.عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن عمان، ط 1 ، سنة 2008 ، ص 119.

# سوق العمل والبطالة

**تمهيد :**

إن المعرفة المعمقة الخاصة بالتشغيل والبطالة تحتل مكانة خاصة في الفهم الجيد لينامكية واختلال سوق العمل والذي يعتبر محل إهتمام مختلف المنظرين الإقتصاديين قصد فهم آليات العمل وتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد البشرية .

- إن التجربة الجزائرية في ميدان التشغيل التي قامت الدولة بها على أساس أنها المشغل الرئيسي للعمالة ومصدرهم في خلق مواطن العمل، وضمان عملية التشغيل بالرغم من الدور الذي لعبته الدولة في تلك الفترة من خلال التحكم في معدلات البطالة إلا أن انتاج هذا الأسلوب كان له أيضا عيوبه في إدارة النشاط الاقتصادي وتدني الإنتاجية .
- وترتبط البطالة في الجزائر بجملة من المتغيرات الافتصادية والعوامل الديمغرافية وإلى حد ما بالمتغيرات الاجتماعية وأغلب الدراسات الحديثة حول سوق العمل بينت أن معدلات البطالة في الجزائر مرتبطة إرتباطا وثيقا بهيكل الاقتصاد .
- ونهدف في هذا الفصل إلى تحديد آليات توازن سوق العمل وفقا لمختلف المدارس الاقتصادية ( النيوكلاسيكية والكينزية ) إضافة الى ابرازهم النقاط التي يعتمد بها سوق العمل في الجزائر وأثر التحرير التجاري على توازن في سوق العمل ومستوى البطالة في الجزائر .

## المبحث الأول : التحليل الاقتصادي لتوازن سوق العمل

كان سوق العمل محل اهتمام مختلف المنظرين الاقتصاديين وقصد فهم آليات العمل ، فاهتم الكلاسكيون الأوائل بدراسة العمل في حد ذاته لمعرفة المنتج منه من غير المنتج وتضمين العمل وتقسيمه وعدم قدرة الكلاسكيون على فهم أزمة الكساد العالمي أدة الى ظهور الكينزيون والذين يرون أن السوق لا يصحح نفسه تلقائيا .

وتم ظهور النقديون الذين يرون أن الدخل الحكومي عادة ما يضر أكثر مما ينفع .

وفي ايطار النقاش الذي ساد بين النقديون والكنزيون حل فكر جديد ( الكلاسكيون الجدد) الذين يعالجون الاقتصاد الكلي على أساس التوقعات الرشيدة

### المطلب الأول :العمل عند الكلاسيك

قاموا الكلاسكيون في تحليل سوق العمل والبحث عن الآليات التي تحقق توازن بين العرض والطلب بتحديد عوامل الإنتاج التي تعتبر العمل أحد عناصرها الأساسية[1] .

**1)– افتراضات النظرية[2] :**

ينطلق التحليل الكلاسيكي في تفسيره سوق العمل من الافتراضات التالية :

- سوق العمل هي سوق منافسة كاملة .
- وجود مرونة في الأجور والأسعار بالدرجة أي تضمن تحقيق التوازن بين العرض والطلب .
- عنصر العمل هو عنضر متجانس
- حرية دخول وخروج عارضين وطالبين جدد لسوق العمل
- يتمتع العامل بالحركية، كاملة بحيث يمكنه الانتقال من عمل لآخر وقطاع آخر ومنطقة لأخرى[3] .

ويعتبر التحليل الكلاسيكي لتوازن سوق العمل مشتق أساسا من النظرية الاقتصادية الجزئية وينطلق التحليل الكلاسيكي للتوازن الكلي دالة الإنتاج الكلية ، حيث دالة الإنتاج الكلية بها علاقة تربط بين حجم الإنتاج الحقيقي (y) والمتغيرين الأساسيين العمل (l) و رأس المال (k)

$$y= f(l,k)$$

1– رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة ( تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية )** عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر 1988 ،ص 145 .

2– نعمة الله نجيب إبراهيم، **اقتصاد العمل** ،كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، ص 94 .

3 – أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي** ، دارالثقافة للنشر ،2007، ص 55 .

ومن منطلق ان النموذج الكلاسيكي اعتمد في تفسيره لمختلف الظواهر الاقتصادية على فترة قصيرة الأجل وبناءا على هذا يكون عنصر رأس المال ثابتا وعنصر العمل متغيرا ويتحدد حجم الإنتاج في الفترة القصيرة الأجل بعنصر اليد العاملة المستخدمة $y= f(l)$

**محددات العرض والطلب :**

**أ- الطلب على العمل :**

يرتكز التحليل الكلاسيكي في الطلب على العمل على السلوك الفردي للمنتجين، وفي داخل الاقتصاد وحالة المنافسة الكاملة يعمل المنتجون بمبدأ تعظيم الربح [1]

ويرى الكلاسيك أن الطلب على العمل يرتبط عكسيا مع معدل الأجر الحقيقي (W)

$$Ld = Ld(W) = Ld\left(\frac{w}{p}\right)$$

$$Ld \frac{dLd}{dw} < 0$$

- Ld : الكمية المطلوبة من العمل
- W : يمثل الأجر الاسمي
- P : المستوى العام للأسعار

1- عبد العزيز بن أحمد ديب، **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، جامعة الملك عبد العزيز بجدة ،ربيع الأول، 1435 هـ ،ص207 .

وبافتراض أن دالة الطلب على العمل هي مستمرة وقابلة للاشتقاق يمكن تمثيلها بيانيا :

**الشكل رقم ( 1-2)** : دالة الطلب على العمل عند الكلاسيك

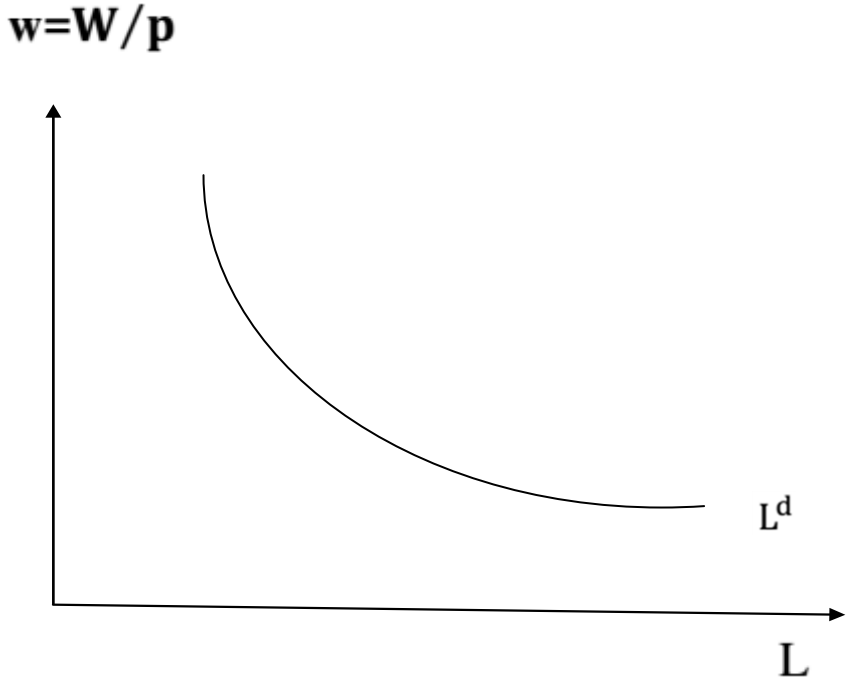


**المصدر** : عمر صخري،التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ،2008 ، ص 41 .

- إن المنتجين في حالة منافسة كاملة ولا يستطعون التأثير على السعر وإنما يتحدد هذا الأخير في سوق السلعة بتفاعل قوي للعرض مع الطلب وهذا يعني أن p ثابت ومساو للإيراد الحدي MR
- إذا : $p=MR$
- $P= MC=MR$

حيث أنه مع شرط تعظيم الربح لمنتج ما يكون لدينا التكلفة الحدية (MC) تساوي الإيراد الحدي MR

$$MR = MC$$

وفي المدى القصير يكون العمل هو المتغير الوحيد وبالتالي تصبح التكلفة الحدية كمايلي :

$$Mc = \frac{W}{Mpl}$$

MC : التكلفة الحدية

W: الأجر الإسمي

MPL : الناتج الحدي للعمل

وباستبدال التكلفة الحدية (MP ) بالطلب على العمل سوف نحصل على دالة الطلب على العمل كالتالي :

$$Ld = Ld\ (W) = Ld\ (\frac{W}{P})$$

**عرض العمل :**[1]

يعتمد عرض العمل على الأجر الحقيقي المتوقع، فإذا ارتفع الأجر الحقيقي زادت الكميات المعروضة من ساعات العمل والعكس صحيح .

وعرض العمل يتحدد من خلال العلاقة التالية :

$$W=\frac{w}{p}$$

ومنه فإن دالة عرض العمل كالتالي :

$$Ls = Ls\ (W) = Ls\ (\frac{w}{p})$$

[1] - عبد العزيز بن أحمد ديب، **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 210 .

**الشكل رقم (2-2)** : دالة عرض العمل عند الكلاسيك

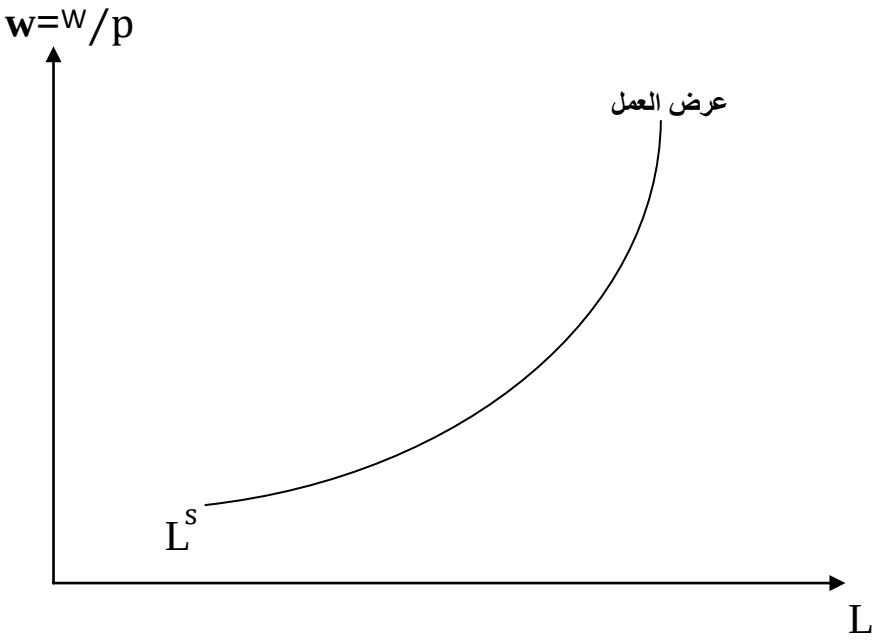


**المصدر** : عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 41 .

ويتضح من خلال التمثيل البياني لدالة عرض العمل العلاقة الطردية بين عرض العمل ومعدل الأجر الحقيقي ( بافتراض أن دالة عرض العمل هي دالة مستمرة وقابلة للإشتقاق ) .

**توازن سوق العمالة عند الكلاسيك** :

يتحدد التوازن في الفكر الكلاسيكي عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه

الطلب على العمل = عرض العمل $Ld = Ls$

ولقد افترض الكلاسيك أن مرونة الأجر كفيلة باحداث التوازن ،فإذا كانت الأجور العائدة أعلى من المستوى التوازني للأجر الحقيقي ، فإن الزيادة الكبيرة التي تحدث في استخدام العمالة ستؤذي الى انخفاض هذا الأجر والعكس صحيح . [1]

[1] – إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية** ،دار الجامعة الجديدة ، 2008 ، ص 77 .

**الشكل رقم ( 3-2)** : توازن سوق العمل عند النيوكلاسيك

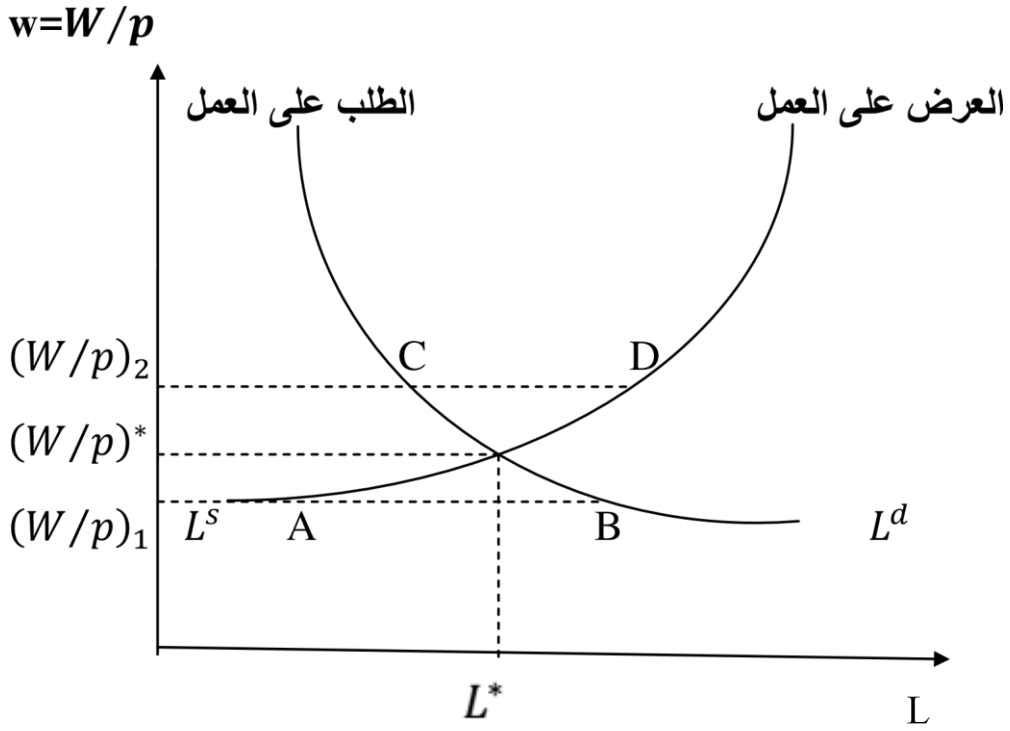


**المصدر** : ايمان عطية ناصف ، مرجع سبق ذكره، ص 78 .

يتضح من خلال الشكل (3-2) : الخاص بتوازن سوق العمل عند النيوكلاسيك أنه يوجد ثلاث مستويات للأجر الحقيقي، كل مستوى يعكس حالة من حالات سوق العمل وهي[1] :

**الحالة الأولى** : عند مستوى الأجر الحقيقي1 (W/p ) ، يكون حجم الطلب أكبر من حجم العرض، وهذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص في عدد العمال القادرين والراغبين في العمل بقدر المسافة (AB ) ،مما سيؤذي الى تناقص المنتجين للحصول على عمال ،وهذا ما سيؤذي بدوره الى رفع الأجور الاسمية والحقيقية (بافتراض أن الأسعار تبقى ثابتة ) .

**الحالة الثانية** : عند مستوى الأجر الحقيقي 2( W/p ) يكون حجم العرض أكبر من حجم الطلب ،وهذا يعني وجود فائض في العمالة (بطالة) بمقدار (CD ) ومن اجل استيعاب كافة القادرين والراغبين على العمل يجب ان يقبلوا تخفيض أجورهم الاسمية والحقيقية .

[1] - brian snodon,howard r.vane,modern macroeconomics ;its origins,development and current state,edward

**الحالة الثالثة** : يعتبر مستوى الأجر الحقيقي *( W/p ) هو السعر التوازني الذي يتم فيه تعادل الطلب مع العرض على العمل ،والتي تسمى بنقطة التوازن ( توازن سوق العمل ) ، أي أن سوق العمل في حالة استخدام تام .

**التحليل الكلاسيكي للبطالة[1]** :

يمكن ان نوضح كيف فسر الكلاسيك البطالة فيمايلي :

إن معدل البطالة يمثل عدد الأفراد القادرين على العمل وغير راغبين فيه عند مستوى الأجر الحقيقي التوازني، وهم بالتالي يمثلون بطالة اختيارية، والتي يعود سببها إلى طلب بعض العمال أجور أعلى بكثير من إنتاجيتهم الحدية ، وفي حالة حدوث اختلال في هذا التوازن فغن قوى العرض وقوى الطلب سوف تعيده إلى وضعه التوازني ( من جديد ) عند مستوى التشغيل الكامل ،في ظل مرونة الأجور ، أي أن كل العمال الذين يرغبون في العمل يقبلون بالأجر الحقيقي التوازني .

فإذا ترتفع معدل الأجور بأعلى من مستوى الأجر التوازني يتحقق فائض في عرض العمال، عندها سيلاحظ العمال بانه من السهل على صاحب العمل أن يقوم بملأ الوظائف الشاغرة التي لديه ، كما أنهم سيجدون من جانبهم صعوبة في الحصول على عمل أخرى، الامر الذي يجعلهم يميلون إلى قبول أجور أذنى وهكذا تميل الأجور إلى الانخفاض .

بالمقابل إذا انخفض الأجر الحقيقي عن مستوى الأجر الحقيقي التوازني ، سوف يتحقق فائض في الطلب الامر الذي يدفع أصحاب العمل إلى التنافس فيما بينهم للحصول على العمال، وبذلك يتجه مستوى الاجر الحقيقي إلى الإرتفاع ليصل في النهايه إلى مستوى الاجر الحقيقي التوازني، إذا كما نلاحظ وفقا للفكر الكلاسيكي فإن مرونة الأجور تضمن دائما القضاء على البطالة .

لذلك يرفض الكلاسيك والنيوكلاسيك فكرة وجود بطالة اجبارية في الاقتصاد لأنهم يفترضون سيادة حالة المنافسة الكاملة ومرونة الأجور التي تتحرك إلى الأعلى وللأسفل لضمان حدوث حالة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل في سوق العمل ،واختفاء البطالة حالما تظهره، وإن ظهورها إما أن يكون في صورة بطالة اختيارية أو بطالة احتكاكية ( تلك التي تتواجد نتيجة لبحث العمال وانتقائهم من وظيفة إلى أخر )

[1] – عبد العزيز بن أحمد ذياب، مرجع سبق ذكره ، ص230 .

**المطلب الثاني : العمل عند كينز**

يرجع ظهور هذا الفكر الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز، صاحب المؤلف الشهير " النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود " الصادر سنة 1936 [1]

**1)– نقد التحليل الكلاسيكي لسوق العمل :**

**1–2–1: نقد قانون ساي ( j.b say) :**

1– عدم ايمان كينز بصحة قانون ساي ( قانون المنافذ loi des débouchés ) الذي يعتبر ركيزة التحليل الكلاسيكي ، اذ يرى كينز بأن الطلب يخلق العرض عليه ، فنقطة البداية عند كينز هي الطلب الإجمالي وليس العرض الإجمالي.

2– انتقد كينز القانون الثاني لساي الذي مفاده أن : « les produit s'échangemnt entre les produits »

- هذا القانون الذي يرتكز عليه الكلاسيك فيما يخص حيادية النقود .

**2–2–2 : نقد الكلاسيك حول دالة عرض العمل ومرونة الأجور :**

كينز لا يختلف عن النيوكلاسيك فيما يتعلق بدالة الطلب على العمل التي تتحدد عن طريق معدل الأجر الحقيقي المرتبط مباشرة بالانتاجية الحدية .

- ويعتبر كينز أن عرض العمل يتحدد بمعدل الأجر الإسمي (W) ويستند في استدلاله على نقطتين أساسيتين :
- * يرى كينز أن الأفراد معرضين لظاهرة الخداع النقدي وذلك عكس الكلاسيك
- أما النقطة الثانية فيستبعد فبها الفرضية الكلاسيكية التي مفادها أن الأجور الحقيقية والأجور الاسمية تتغير بشكل تناسبي حيث أنه ليست هناك حتمية في هذا الأمر ،نظرا لكون المستوى العام للأسعار يتحدد بكمية النقد المتداولة .

كما يرى كينز أن الأجور الاسمية غير مرنة ( صلبة ) نحو الانخفاض ويرجع ذلك الى :

- عوامل مؤسسية ترتبط بخصوصيات المفاوضات حول الأجور

[1] – قصاب سعدية، **اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر** 1990 –2004 ،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 2005–2006 ، ص 19 .

- عوامل سيكولوجية وإحتمالية أخرى كصعوبة قيام أرباب العمل بخلق المنافسة بين العمال[1] .

## 2-2 الطلب على العمل في النوذج الكنزي :

إن كينز لا يختلف عن الكلاسيك فيما يتعلق بدالة الطلب على العمل لأنه يقبل بفرضية المنافسة الكاملة التي يعمل في اطارها المنتجون على تحقيق هدف تعظيم الربح .

أما طلب دالة الطلب على العمل الكينزية فهي نفس النموذج المستخدم في النظرية الكلاسكية للمدى القصير .

وبموجب فرضية المنافسة الكاملة تكون الأسعار معطاة، أي أنه لا يمكن لأي منتج التأثير على الأسعار

فتكون قاعدة التوازن للاستمرار في الإنتاج وعرض كميات إضافية من السلع حتى تتساوى التكلفة الحدية لهذه السلعة مع قيمة الناتج الحدي للعمل أي أن :

$$W = MC(MPL)$$

يشترط تعظيم الربح إفتراض المنافسة الكاملة يمكن كتابته كمايلي : $P=MR=MC$

$$MC= W(MPL)$$

$$W= W/P$$

حيث أن MC : التكلفة الحدية للإنتاج السلعة

MPL : الناتج الحدي للعمل

W : الأجر الحقيقي

وعليه تصبح دالة الطلب على العمل مرتبطة عكسيا بالأجر الحقيقي [2].

[1] – محمد شريف إيمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن الجزء الأول**، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 .

[2] – دراسات متقدمة في **النظرية الاقتصادية الكلية** ،مرجع سبق ذكره، ص213

### 3-2 عرض العمل عند كينز :

بالنسبة لكينز فإن التوازن لا يؤدي حتما إلى الإستخدام الكامل وهذا عكس ما يظنه الكلاسيك ، لأنه بالإمكان حدوث التوازن رغم وجود نقص في استخدام العمال ،وعرض العمل حسب المدرسة الكينزية يتحدد بالأجر النقدي ،وليس بالأجر الحقيقي ،فأصحاب الأجور خاضعون لما يسمى بالوهم النقدي أو الخداع النقدي لأن تقديراتهم خاطئة لتحركات الأسعار .

ويمكن تلخيص رأي كينز في النقطتين الأساسيتين :

1- يرى كينز أن العمال معرضون للخداع النقدي وسلوكهم في عرض خدماتهم يتحدد أساسا بالأجر النقدي على خلاف الكلاسيك .

2- إن الأجر النقدي غير مرن (لزج) نحو الانخفاض، أي أن هناك حد أدنى للأجر النقدي لا يمكن أن ينخفض إلى أقل منه، ولا يوجد أي عامل يقبل بعرض خدماته بأقل منه، وذلك بسبب وجود الاتحادات العالمية وعدم توافر المنافسة الكاملة في الأسواق ..

أو بمعنى عدم مرونة الأجور النقدية نحو الانخفاض يؤذي الى وجود نوع من البطالة لم يعرفه الكلاسيك من قبل ألا وهو البطالة اللارادية والجبرية .

وانطلاقا مما سبق تكون دالة العرض للعمل مرتبطة بالأجر النقدي، ارتباطا طرديا كمايلي : $LS = F(W)$

حيث أن :

$LS$ : الكمية المعروضة من العمل $\frac{\Delta Ls}{\Delta W} > 0$

$W$ : الأجر النقدي

$(\overline{W})$ : الحد الأدنى للأجر النقدي

**الشكل رقم (4-2)** : دالة عرض العمل عند كينز

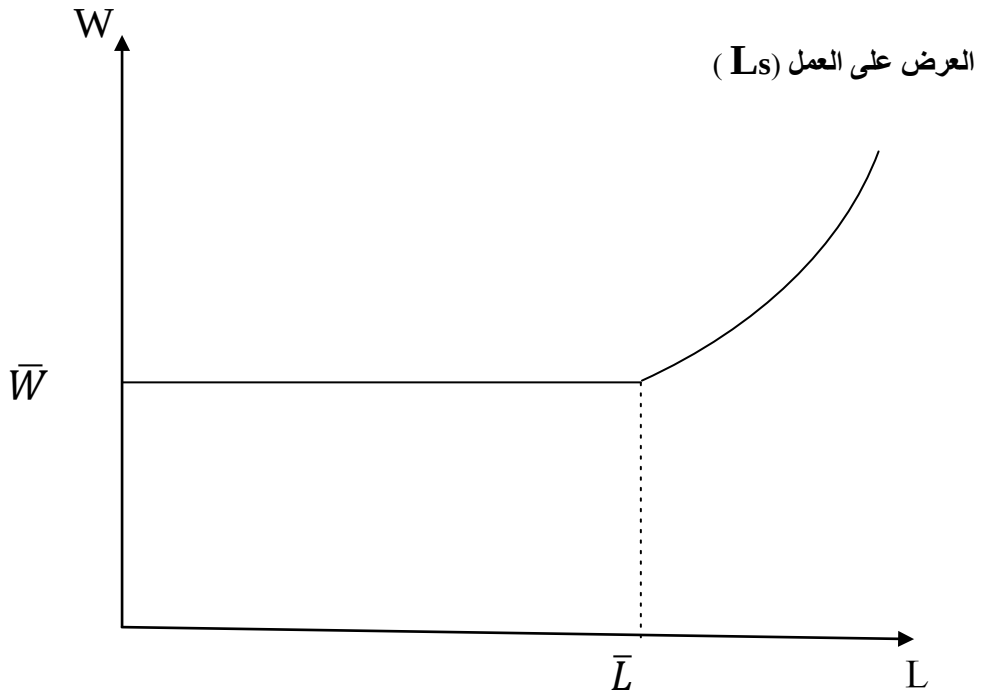


**المصدر** : بلعربي عبد القادر، الجزائر بين البطالة والإقتصادغير رسمي، دراسة قياسية ، أطروحة متقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تلمسان 2009-2010، ص31 .

من خلال المنحنى أن معدل الأجر الاسمي ( $\bar{W}$ ) يمثل الحد الأدنى للأجر الاسمي الذي يعرض العمال فيه خدماتهم، وهم غير مستعدين لعرض خدماتهم بمعدل أجر أقل منه، كما هو في موضح في الجزء الأفقي الذي يمكن تفسيره كمايلي :

- **النقطة الأولى** : أن ظاهرة الخداع النقدي التي يتعرض اليها العمال المهتمين بالأجر الإسمي دون مستويات الأسعار والقدرة الشرائية .
- **النقطة الثانية** : تتلخص في وجود الأجر الأدنى والممثل بالنقطة ( $\bar{W}$ ) .
- وأخيرا وجود نقابة تسهر على الأجر ، أما حينما يتم توظيف كل الراغبين في العمل عند هذا المعدل، فإنه بعد ذلك يصبح توظيف عدد عمال أكثر يتطلب رفع معدل الأجر النقدي السائد مما يعطي لمنحنى عرض العمل ميل موجب كما هو موضح في الشكل وذلك ابتداءا من النقطة ( $\bar{L}$ )

## 2-4 توازن سوق العمل عند كينز :

يتم التوازن في سوق العمل عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه أي عندما يكون Ls = Ld

والشكل التالي يوضح ذلك :

**الشكل رقم (1-2)** : توازن سوق العمل عند كينز

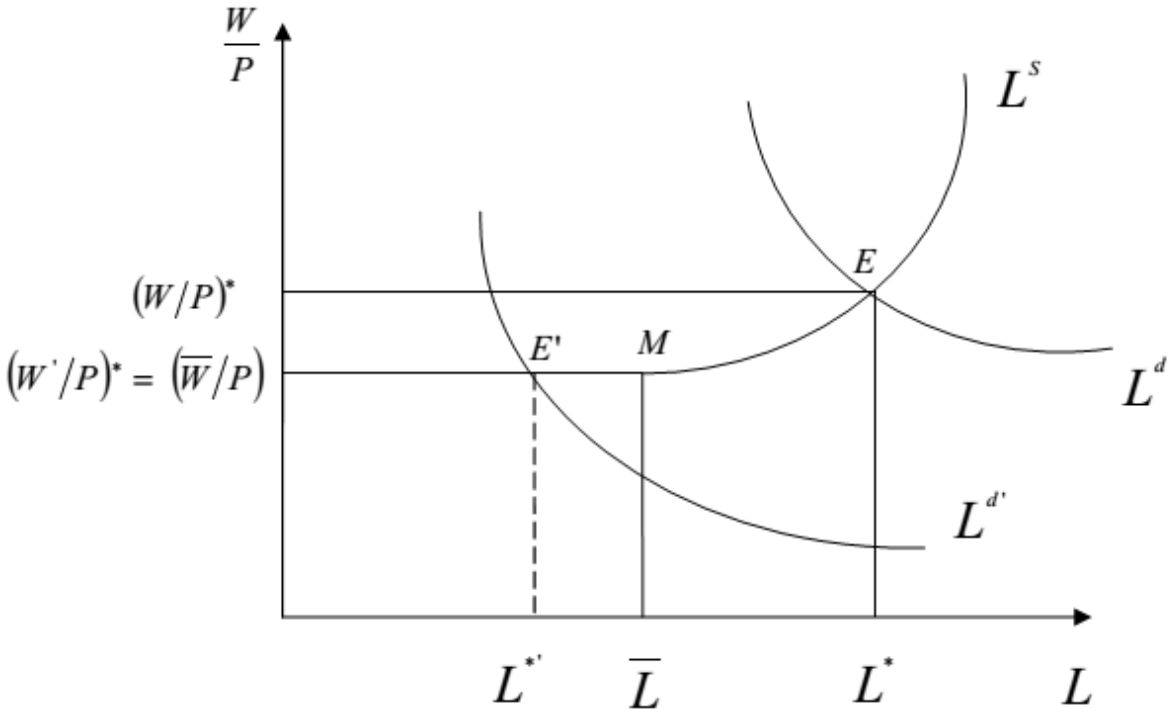


**المصدر** : محمد شريف إيمان ،مرجع سبق ذكره

نعلم ان وجود الحد الأدنى للأجر الاسمي يجعل حجم العمل الأقصى المعروض ( $\overline{L}$ ) عندما يكون معدل الأجر الاسمي السائد ( $W = \overline{w}$ )

وإذا ما تعدى حجم الطلب هذا المستوى ( $\overline{L}$ ) فلابد من رفع هذا المعدل، ومنه هناك حالتين لتوازن سوق العمل [1]:

- **الحالة الأولى** : إذا كانت دالة الطلب على العمل هي (Ld)، أي أن حجم الطلب قد تعدى حجم العمل الأقصى المعروض (L) ، وبالتالي فلابد من رفع معدل الأجر الاسمي، حيث سيتحدد عند النقطة

[1] - دحماني محمد ادريوش، مرجع سبق ذكره، ص 98 .

(a ) حجم الطلب وحجم عرض العمل وكذلك معدل الأجر الاسمي والحقيقي التوازني ( L ، W/P)، والتي تعبر عن حالة الاستخدام الكامل للاقتصاد .

- **الحالة الثانية** : إذا اعتبرنا أن دالة الطلب على العمل هي ( Ld' ) ،وهي التي يكون فيها الطلب على العمل أقل من الحجم المعروض : L Ld' ، إذ يؤذي الانخفاض في الطلب على العمل إلى انخفاض معدل الأجر الإسمي ، ولكن إلى مستوى لا يتعدى مستوى الحد الأدنى ( W) وبالتالي يتحدد توازن سوق العمل عند النقطة a' ( W'/p)*,L*' ) وهي الحالة التي يكون فيها الاقتصاد في حالة الاستخدام الغير كامل :

$$\begin{cases} L^{*'} < \bar{L} \\ \bar{W} = W^{*'} \end{cases}$$

وتكون هناك بطالة غير إرادية مقدرة بالمسافة : $\bar{L} - L^{*'}$ .

**التحليل الكينزي للبطالة** [1]:

لقد أضاف الفكر الكينزي تغيير جديد بمفهوم التوازن الاقتصادي وتحليل مشكلة البطالة وذلك يرفضه فكرة البطالة الإرادية وإمكانية الوصول إلى حالة من التوازن في كل الأسواق ومنها سوق العمل .

ويرى أن البطالة تصبح إجبارية عند إختلال سوق العمل بفعل انخفاض إجمالي الطلب الفعال وأي يمكن معالجتها عن طريق تدخل الدولة من خلال سياستها الاقتصادية والمالية لرفع مستوى اجمالي الطلب الفعال لضمان التوظيف الكامل .

[1] - عبد العزيز بن أحمد ذياب، مرجع سبق ذكره ، ص233 .

## المطلب الثالث : النظريات الحديثة لسوق العمل

### 1- نظرية إختلال سوق العمل[1] :

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي الفرنسي » E.Malinvand كمحاولة لتفسير معدلات البطالة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينات .

تفترض هذه النظرية جهود في الأمد القصير ويرجع هذا الجمود من وجهة أنصار هذه النظرية إلى عجز كل من الأجور والأسعار عن الاستجابة الكافية للتغير الذي يحدث في هيكل العرض والطلب السوقي وتكون النتيجة الحتمية هو وجود فائض في المعروض من قوة العمل يزيد عن حجم الطلب الذي يؤذي الى وقوع البطالة الاجبارية ،ولا تقتصر هذه النظرية في تحليلها للبطالة على دراسة سوق العمل ، وانما شملت أيضا الاختلال الذي يمكن أن يحدث في سوق السلع الذي يؤذي إلى ظهور بطالة في سوق العمل ، وانطلاقا من هذه النظرية يمكن حصر نوعين من البطالة إما بسبب عدم كفاية الطلب الكلي أو انخفاض معدل ربحية الاستثمرات :

1- **البطالة الكينزية:** فعندما ينخفض إجمالي الطلب الفعال تكدس المنتجات ويزداد الآخرون من السلع وهذا ما يدفع بالمنتجين ورجال الأعمال إلى تقليض نشاطهم ،ووفق التوظف والتخلص من بعض العمالة وهذا يقود الى حالة من البطالة في سوق العمل ينشأ عنها عجز اجمالي الطلب الفعال على السلع والخدمات .

- **البطالة الكلاسيكية** : وهي الإختلال في السوق يمكن ان يحدث بفعل ارتفاع الأجور التي تقلل من ربحية المنشآت مما يقود رجال الاعمال والمنظمين إلى عدم زيادة مستوى التشغيل بل وربما خفض عدد العمالفي المنشآت واللجوء إلى التكنولوجيا الإنتاج كثيفة رأس المال .

### 2- نظرية تجزئة السوق[2] :

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصاديين p.doeringer و m.pione ولقد قاما بدراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية في الستينات وتبين هذه النظرية على أساس اسقاط فرض تجانس وحدات العمل، اذ تفترض وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعيار درجة الاستقرار التي يتمتع بها سوق العمل ، كما تفترض أن العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد .

[1] – محمد شريف إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 289 .

[2] – قصاب سعدية ، مرجع سبق ذكره، ص 83 .

أ- **السوق الرئيسي** : هو سوق النشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنون إنتاجية كثيفة بجانب عمالة عالية المهارة ويتميز بفرص العمل أفضل وأجور أعلى وظروف عمل مستقرة .

ب- **السوق الثانوي** : هو سوق منشآت صغيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة كثيفة العمل ويتسم هذا السوق بانخفاض الأجور ووجود ظروف غير مواتية للعمل ،ويكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة .

**3- نظرية البحث عن العمل[1] :**

ترجع ضياغتها لمجموعة من الاقتصاديين pewry,phelp,ordo,hall وطبقا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة المشاهدة في المجتمع الى رغبة الافراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها .

ومن تم فإن البطالة السائدة في الاقتصاد هي البطالة الاحتكاكية تعد سلوكا اختياريا، ينتج عن سعي العمال إلى الحصول على أجور أعلى وفرص عمل أكثر ملائمة .

ومن ناحية أخرى فان رجال الاعمال يفضلون الاحتفاظ بالوظائف الشاغرة لبعض الوقت بدلا من شغلها بأول المتقدمين وذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر ملائمة لنقل الوظائف الشاغرة لديهم .

وتتوقف فترة البطالة ( فترة البحث عن العمل ) على الاجر الذي يتوقع الفرد أن يحصل عليه نيجة لتحسن معلوماته باحوال سوق العمل ووفقا للظروف الاقتصادية في المجتمع جيث تزداد فترة البطالة كلما زاد الاجر المتوقع الحصول عليه .

**4- قانون أوكن[2] :**

يعتبر من التظريات المفسرة للتغيرات في معدت البطالة ولقد قام الاقتصادي الأمريكي أوكن (1918 – 1980 ) بدراسة تحليلية لبعض المتغيرات الاقتصاد الأمريكي في الفترة الممتدة من 1947 – 1960 حيث لاحظ بعد الدراسات التي قام بها أن أي ارتفاع بنقطة إضافية ( ( 01) في معدلات البطالة يصاحبها انخفاض ب ( 03) في الناتج الوطني الحقيقي

[1] – فاروق بن صالح الخطيب ، عبد العزيز بن احمد دياب، **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية** .

[2] – دحماني محمد درويش، **إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، ص 131-132 .

ولقد توصا أوكن من خلال دراسته إلى انه اذا رغبنا في تحسين مستوى النمو الاقتصادي فما علينا إلا أن نعمل على رفع العمالة وتشغيل الأيدي العاطلة عن العمل من خلال توفير البيئة والآليات والوسائل المناسبة لتحقيق ذلك، ولقد تم صياغة هذا القانون من خلال صيغتين رياضيتين الفعلي ومستواها الطبيعي ، والفارق بين الناتج المحلي الفعلي ومستواه الممكن على النحو التالي :

**الصيغة الأولى :**

$$\frac{Yp-y}{Yp} = B(u - un)$$

**بحيث :**

Yp : الناتج المحتمل ( ناتج العمالة الكاملة )

Y : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ( الناتج الفعلي الحقيقي )

U : معدل البطالة الفعلي

U0 : معدل البطالة الطبيعي

B : معامل أوكن يقيس الإنخفاض في معدل البطالة ما يتجاوز الإنتاج حد معين

**الصيغة الثانية :** $\frac{\Delta y}{y} = K - B\Delta u$

**بحيث :**

$\Delta y$: التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

$\Delta u$: التغير في معدل البطالة

K : التغير في الناتج المحتمل حول ناتجه المحتمل المتوسط مقسوم على الناتج المتوسط المحتمل، والكل مضروب في 100

- انطلاقا من الصيغتين الرياضيتين الممثلة لقانون أوكن يتضح وجود علاقة عكسية تبادلية بين البطالة والنمو الاقتصادي أي أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمقدار ( 01) سوف يؤذي إلى تحقيق معدل البطالة بمقدار معين

## 5- نظرية الأجور الكفؤة[1] :

تبين هذه النظرية أن المؤسسات تكون على استعداد لدفع أجور أعلى من أجر التوازن وذلك لضمان زيادة الإنتاجية ورفع مستوى الآداء ثم المساهمة في استقرار اليد العاملة بالمؤسسة اعتبار الجهد المبذول في العملية الإنتاجية مرتبط بمدى أهمية الأجر المدفوع مقارنة بالبدائل الأجرية المتاحة ومنه لا ترغب المؤسسة بتشغيل عمال بأجر أقل ، ولقد لاحظ h.laben stein (1957 ) أن زيادة الأجر يسمح للعمال التغدي جيدا ، وهذا ما يؤدي الى ارتفاع إنتاجية العمل ووجود علاقة سببية طردية بين الأجر والإنتاجية ( الأجور هي التي تحدد الإنتاجية ) وقد فسر ظهور البطالة المقنعة من خلال تحليل العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل .

ولقد أعطيت هذه النظرية أربع تفسيرات لتبرير العلاقة المتزايدة بين الأجر والإنتاجية .

1- سياسة الأجور المنخفضة والتي تعطي تأثير سلبي على إنتاجية العمل في المدى المتوسط والطويل .
2- ولكي يستطيع صاحب العمل ملاحظة خصائص الأشخاص الذين يوظفهم ، يمارس سياسة الأجور المرتفعة قبل أن يجلب للمؤسسة العمال دوي المهارة .
3- الدفع بأجور مرتفعة نسبيا، يمكن أن يشكل وسيلة إظهار للعمال أن أجورهم قد دفعت بطريقة عادلة وبالتالي يمكن أن تظهر سلوكات تحسن إنتاجية العمل ، ومنه ليس من الضروري أن يكون الأجر

## 6- نظرية الرأس المال البشري :

تعود هذه النظرية إلى كتابات آدم سميث في مؤلفه الشهير (the wealth of natous ) 1776

يميز سميث بين العمالة الماهرة التي تتطلب تعليما والعمالة العادلة التي يلزمها ذلك ، وهو يرى بأن التعليم والتدريب الرسمي عبارة عن استثمار ، يكون المتوقع منه توليد أرباح من الشغل المستقبلي لتعويض تكاليف التعليم .

وتعتبر هذه النظرية من النظريات التي تخص دالة العرض العمل وتهتم بتحليل ظاهرتين في آن واحد ، اختلاف الأجور وتطور البطالة .

وتفترض هذه النظرية وجود علاقة بين المعارف المكتسبة والكفاءة المتحصل عليها والإنتاجية المفترض أن تحصل وتغيرات الإنتاجية على الأجور .

[1] - ديدوح شكرية، **الدول وسوق العمل**، رسالة ماجيستير، جامعة تلمسان ، 2003 – 2004 .

ولقد أكدت الدراسات دور رأس المال البشري في المساهمة باحداث النمو والتنمية، فمناصب الشغل الواجب ايجادها تعتمد بالأساس على نوعية وطبيعة رأس المال البشري الناتج في البلد وقد تحدث بطالة هيكلية فضلا عن البطالة الاحتكاكية نظرا لعدم تطابق مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق الشغل[1] .

ويمكن عرض مقاربة رأس المال البشري في اتجاهين أساسيين :

### 6-1 نموذج الكسب عن مينسر ( minser )[2] :

يرجع الفضل في تطوير نظرية رأس المال البشري ألى مينسر والذي حاول فهم الدور الذي تلعبه القرارات الفردية باعتبارها سلوك إقتصادي رشيد في تفسير التفاوت المشاهد في الأجور .

وركز مينسر في نموذجه على قرارات الاستثمار قي رأس المال البشري الى مينسر بواسطة الأفراد وذلك باستبعاد القوى التنافسية التي تترتب عليها تفاوت في الدخول .

### نموذج رأس المال البشري عند بيكسر ( g.bicer )[3]

ركز بيكسر في تحليله لظاهرة البطالة على دور مستوى التعليمي الذي يعتبر خاصية فردية من بين عدة خصائص والتي يمكن ان تلعب دور في تفسير هذه الظاهرة حيث يرى أن التعليم والتدريب والتكوين محددات أساسية للانتاجية .

### 7- نظرية الإشارة والمؤشرات :

قد تم تطوير النظرية من طرف الاقتصاديين (k.j arow 1973 ) و( spence 1974 )

انطلاقا من رفض فكرة أن الاستثمار في التعليم هو الكفيل لرفع إنتاجية العامل والذي نادت اليه نظرية رأس المال البشري، فقد اعتبروا ان التعليم هو إشارة يرسلها الباحثين عن العمل لأصحاب العمل بأنهم يتمتعون بالقدرات الفكرية والمكتسبات المعرفية ولا يرمز لزيادة إنتاجية العاملين ولقد فسر ( spence) أن أصحاب العمل يتخدون قرارات التعيين في ظل حالة عدم التأكد إستنادا على مجموعة من المعلومات الشخصية الخاصة بالباحثين عن العمل .

[1] – محمد المتميمي، مرجع سبق ذكره ،ص04 .

[2] – دحماني محمد، درويش، مرجع سبق ذكره ،ص 134 .

[3] – jean-Michel consineau,emploi et salaine,les presser de l'université de montéal.2010.p102 .

## 8- نظرية الداخلين والخارجين[1] :

تعود هذه النظرية الى الاقتصادي السويديA.lindbect والانجليزي D.snowa كبديل لنظرية الأجور الفعالة نعني **بالداخلين:** العمال الذين يشاركون في العملية الإنتاجية داخل المؤسسة .

**الخارجين** : كل البطالين بشكل عام .

وانطلقت من الرفض الكلي لفرضيات النظرية النيوكلاسيكية في تفسير أسباب الزيادة بصورة أكبر من الزيادة في الإنتاجية الحدية للعمل .

قدمت هذه النظرية تحليلا مبنيا على : أساس التناقض بين الأجور العمال الحاليون داخل المؤسسة ( الداخلين) والبطالين المرشحين للتوظيف ( الخارجين ) ويرى هذا التوجه أن العمال الحاليون بالمؤسسة هم الذين يساهمون مباشرة في رسم السياسة الأجرية بالمؤسسة مقارنة بالخارجين، وتفسير ذلك يكمن في تفضيل المؤسسة لعمالها المتواجدين لديهم بسبب تكاليفهم المرتفعة المتمثلة أساسا في تكاليف اختبارات الانتقاء عند التوظيف، إضافة الى تكاليف التكوين بعد الالتحاق بالمؤسسة ، وكل هذه التكاليف التي تسمى تكاليف دوران اليد العاملة تجعل المؤسسة تعمل على المحافظة على عمالها الحاليين بدلا من اللجوء إلى التوظيف الجديد .

[1] - Bernard Baudry, Marché Du Travail Et Emploi Au Cambodge: Contraintes à Court Terme Et enjeux à Long terme, Thèse de doctorat en Sciences Economiques, Université Lumière Lyon 2, 2007, p:68.

## المبحث الثاني : سوق العمل في الجزائر

**تمهيد :**

لقد تميز سوق العمل بالجزائر مند النصف الثاني للثمانيات إلى غاية 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت إلى 30 ،فالأزمة الاقتصادية الحادة الحادة التي عاشها خلال الفترة والتي اتسمت بتراجع كبير في حجم الإستثمرات وإنخفاض في أسعار النفط أدى إلى بروز إختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي شمل فيه تزايد أكبر رجالي العمل وفي سنة 2004 إلى يومنا هذا عرفت انتعاشا اقتصاديا معتبرا وتم تحديد إمكانيات مالية كبيرة عن طريق الإستثمار المباشر للدولة ومساهمة الاستثمار الخاص الوطني والاجنبي .

**المطلب الأول : المحطات الهامة للإقتصاد الجزائري والتشغيل**

**1- سياسة التشغيل خلال ( 1967 – 1977 ) [1]**

لقد عرفت هذه الفترة اطلاق أول مخطط والذي كان يعتبر تجريبيا ، عرفت معدل بطالة مرتفعة جدا بسبب الأسعار ونتيجة لانتهاج الجزائر النهج الاشتراكي في اقتصادها واعتمادها على التخطيط الاقتصادي تم خلق عدد كبير من مناصب العمل ( 35 ) منها في قطاع البناء و ( 28 ) في الصناعة و (23 ) في الوظيف العمومي و (19 ) في قطاع الخدمات ، ولم يعد للبطالة الآثار السلبية على المجتمع .

**2- مرحلة من 1977 – 1985 :**

خلال هذه الفترة تم التحكم الجيد في معدل البطالة بحيث تم خلق 150 000 منصب شغل سنويا، أما معدل البطالة فقد بلغ سنة 1985 نسبة 9.7 وهو أكثر بقليل من المعدل الذي سجل سنة 1984 حيث بلغ 8.7

**.مرحلة من 1986 – 1995 :**

بلغت المعدلات السنوية للبطالة أعلى مستوياتها حيث سجلت أعلى نسبة سنة 1995 بمعدل 28.1 وتعود أسباب تفاقم هذه الأوضاع خلال هذه الفترة إلى الأزمات المتتالية التي مست الاقتصاد الجزائري ويرجع المختصون تفاقم ظاهرة البطالة إلى سببين :

- الآثار السلبية الأزمة البترولية التي شهدها العالم سنة 1986 .

[1] – أ.دبقة شريف،أ. العايب عبد الرحمن، العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة – حالة الجزائر – أبحاث إقتصادية وإدارية العدد الرابع، جامعة فرحات عباس، سطيف، ديسمبر2008 ، ص107،108 .

- التطبيق الصارم لبرنامج التعديل الهيكلي ابتداءا من منتصف التسعينات والذي دفع ثمنه عمال القطاع الاقتصادي العمومي بفقدانهم لمناصب العمل .

**التعديل الهيكلي** : [1]في محتواه الواسع يعني ضرورة تصحيح الاختلالات المالية والنقدية الخارجية والداخلية التي تسبب عموما مديونية خارجية عالية، أي عجز في ميزان المدفوعات الجارية ، في ميزانية الدولة .

وخلال تطبيق هذا البرنامج عرف قطاع الشغل أزمة حادة بسبب الشروط المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي التي تمحورت في :

- مواصلة تصحيح الاختلالات الهيكلية للوصول إلى الاستقرار الكلي بهدف إعادة بعث النمو .
- التركيز على معيار النمو وتحرير الاقتصاد .

**آثار البرنامج على الاقتصاد خلال هذه الفترة[2] :**

- قدر عدد المؤسسات التي لم تدرج ضمن الإستقلالية المالية 1323 مؤسسة تشغل 220000 عامل، والتي أحيلت إلى الخوصصة بمعدل 2.5 سنويا .
- تم التنازل عن 1000 مؤسسة لفائدة العمال، والذي يقارب عددهم 20000 من مجموع 50000 عامل .
- عدد العمال المسرحين تجاوز 500 ألف خلال الفترة من 1994- 1995 نتيجة تصفية وخوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و 268 عمومية و 85 مؤسسة خاصة ومست البطالة 47800 امرأة سنة 1995 بعدما كان عدد البطالين 125000 سنة 1992 .

**4- مرحلة من 1996 – 2004 :**

أ- **1996 – 2000** : في هذه الفترة كان معدل البطالة في تصاعد مستمر وأصبحت البطالة في الجزائر هيكلية حيث تم تسجيل أعلى نسب خلال سنتي 1999 و 2000 بمعدل 29.2 % و 29.5% على التوالي[3] :

[1] – أحمد شفير ،الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل- حالة الجزائر- مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 128 .

[2] – سايح حنان، بوعناني فاطمة الزهراء، سياسة التشغيل في الجزائر، مذكرة تخرج ليسانس في العلوم التجارية،2013 – 2014 ،ص 53 .

[3] – سحنون يسمينة ،الإصلاحات الاقتصادية في الجزائروأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، جامعة 20 أوت 1945، سكيدة 2011 -2012 ، ص 42-42 .

### ب- 2001 – 2004 :

في هذه المرحلة حققت الجزائر نتائج إيجابية على صعيد التوازنات الاقتصادية .

وقامت بتطبيق برنامج الانتعاش الاقتصادي 2001 – 2004 :

وهو برنامج مهم ،وضخم رصدت له إمكانيات مالية معتبرة تقدر ب 525 مليار دج أي 7.7 مليار دولار موزعة على أربع سنوات ( 2001 – 2005 )[1] يكتسي هذا البرنامج أهمية بالغة من الناحيتين الاقتصادية والإجتماعية بغية تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى وتهيئ الأرضية المناسبة للمنافسة الشديدة،لمباشرة شرائها مع الاتحاد الأوربي وانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة من جهة والقضاء على الفقر والتخفيف من ابطالة من جهة أخرى، ويهدف هذا البرنامج إلى ثلاثة محاور أساسية :

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة .
- تحديث البنية الأساسية للإقتصاد الوطني وبالتالي توفير الشروط المناسبة لجلب الإستثمار الأجنبي .
- توفير المزيد من مناصب الشغل للتخفيف من ظاهرة البطالة التي بلغت مستويات حرجة[2]

الجدول التالي يبين مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي :

**الجدول رقم** : ( **05** ) مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 "

| القطاع / السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **أشغال كبرى وهياكل قاعدية** | 100.7 | 70.2 | 37.6 | 2.0 | 210.5 | 41.1 |
| **تنمية محلية وبشرية** | 71.8 | 72.8 | 53.1 | 6.5 | 204.2 | 38.8 |
| **دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري** | 10.5 | 20.3 | 22.5 | 12.0 | 65.4 | 12.4 |
| **دعم الإصلاحات 30** | 30 | 15 | - | - | 45.0 | 8.6 |
| **المجموع** | 205.4 | 185.9 | 113.9 | 20.5 | 525.0 | 100 |

**المصدر** : المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي ، تقريرحول الوضعية الاقتصادية والإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني ، سنة 2001، ص 87 .

[1] – التقدم في مجال التنمية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول الجزائر، المغرب، تونس، السداسي الثاني ،2004 ، ص263-273

[2] – سايح حنان، بوعناني فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص56 .

عن الجدول أعلاه يبين لنا أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد حضي بأكبر من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وهذا مايدل على على عزم الحكومة تدارك العجز الحاصل في هذا القطاع مما يساهم في انعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية ، 38.8 % من اجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ، هذا دليل على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم يدل إلا 12.4 % من اجمالي المبلغ، فيما يخص دعم الإصلاحات فقد حضي ب 8.6 % من اجمالي المبلغ وجه لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج .

- ساهم هذا المخطط بامتصاص البطالة، وسمح بانشاء 751812 منصب شغل منها 464930 منصب دائم و 292852 منصب مؤقت وقد استعادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر بحيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004 .

**5- مرحلة ما بين 2005 – 2009 :**

في هذه الفترة تم تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي " والذي أعلنت عنه رئاسة الحكومة بتاريخ 07 أفريل 2005 وهذا البرنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد على مدار خمس سنوات وهو يهدف إلى تدعيم النمو، رصد له 4200 مليار دج ، جاء هذا البرنامج في ايطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيدها في اطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وذلك بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر بعد الإرتفاع الذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار[1] .

[1] – منصوري الزين، تداعيات سياسة الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر ،عنوان الملتقى مجهولة ،جامعة البليدة، 2006، ص 10 .

**جدول رقم ( 06 )** : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009

| القطاعات | مبالغ بالملايير دج | النسب |
|---|---|---|
| - برنامج تحسين ظروف المعيشة | 1908.5 | 45.5 |
| - برنامج تطوير المنشآت الأساسية | 15000 | 40.5 |
| - برنامج دعم التمية الاقتصادية | 10.15 | 8 |
| - تطوير الخدمة العمومية وتحديثها | 4 | 4.8 |
| - برنامج تطوير التكنولوجيا للإتصال | 50 | 1.1 |
| **المجموع** | **4022.7** | **100** |

**المصدر** : نشرية صادرة عن الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ، أفريل 2005 .

يبين لنا الجدول أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان يمثل النسبة الأكبر من قيمة البرنامج، ولقد وزع هذا البرنامج على عدة قطاعات ( السكن، التربية، مشاريع التنمية المحلية ، التعليم العالي ) ، يحتل تطوير المنشآت الأساسية حوالي 40.5 %من إجمالي البرنامج ويأتي قطاع الشغل في صدر اهتمامات هذا البرنامج ويليه قطاع الأشغال العمومية، أما برنامج دعم التنمية الاقتصادية فيتضمن 5 قطاعات رئيسية تتمثل في الفلاحة والصناعة والصيد البحري ، ترقية الاستثمرات السياحة ثم برنامج تطوير الخدمة العمومية والهدف منه تحسين الخدمة العمومية . أما برنامج تطوير تكنولوجيا الاتصال فكان يهدف إلى فك العزلة عن المناطق النائية[1] .

وساهم هذا البرنامج في انشاء 122000 منصب شغل إلى غاية 2007 منها 756000 منصب شغل دائم أي ما يقارب 62 من المناصب المستحدثة بمعل 4000000 منصب عمل سنويا .

[1] – عماني وبوحصان، دراسة قياسية لأثر الاستثمرات العامة على النمو الاقتصادية في الجزائر، مؤتمر بعنوان تقييم آثار برنامج الاستثمرات العامة وانعكساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2010 – 2014 ،سطيف، 11-12 مارس، ص9 .

**6- الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على التشغيل والبطالة :**

من نتائج تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر تفاقم مشكلة البطالة التي وصلت نسبتها إلى أكثر من 29 % بمجموع 23 مليون بطال مع سنة 1997 حيث نجد أن مصدر البطالة يكمن في 52 % في القطاع العمومي و 48 % في القطاع الخاص وذلك كنتيجة حتمية لتراجع مخصصات الاستثمار وترشيد الانفاق العام مما جعل الجزائر تنظر في إعادة نشاطها الاجتماعي وهكذا عملت من أجل التخفيف من الانعكسات السلبية خاصة عند تحرير الأسعار وتقليص عدد المستخدمين وآثارها على القوى الشرائية [1].

**المطلب الثاني : سوق العمل في الجزائر**

1- **السكان والقوى العاملة** : إن مجموع السكان ( PT ) يتكون من فئتين ، فئة بلغت السن القانونية للعمل [ 16- 59 ] وتطلق الى هذه المجموعة مصطلح السكان في سن العمل ( PHT) وفئة أخرى لم تبلغ هذا السن أو تجاوزته [ أقل من 16 سنة أو لاأكثر من 60سنة ] ، وينقسم السكان كذلك إلى سكان ينتمون للقوى العاملة ( PA ) وسكان خارج القوى العاملة ( PWA ) ويطلق الاقتصاديون هذين الصنفين : السكان النشطين وغير النشطين .

إن سوق العمالة يهتم فقط بالقوى العاملة ( السكان النشطون ) والتي تكون من الأفراد المستقلين ( P0 ) بالإضافة إلى الأفراد العاطلين عن العمل لكنهم يرغبون في العمل ( STR ) أما السكان العاملون أو القوى العاملة المستخدمة هي التي يمارس أفرادها العمل فعلا للحصول على الكسب الذي يكون بشكل أجر أو راتب أو ربح أو حصة في الإنتاج ،وهذا يعني أنها تشمل الأفراد الذين يعملون لدى الغير والذين يعملون لحسابهم الخاص وهم أصحاب الحرف والمهن المستقلة،أما العاطلون فهم الأفراد القادرون على العمل والراغبون فيه والذين يبحثون عن العمل عند الأجر السائد ولم يجدوه .

ونستنتج من هذا التحليل أنه هناك علاقة تربط بين السكان ومكونات القوى العاملة

عدد السكان الإجمالي = عدد السكان النشطين + عدد الأفراد العاطلين

$$\mathbf{PT} = PA + PNA$$

**عدد السكان النشطين =** عدد الأفراد المشتغلين + عدد الأفراد العاطلين

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي ( 2005) ،ص113 .

$$\mathbf{PA} = P0 + STR$$

**مكونات القوى العاملة[1] :**

- **العاملون** :ان السكان العاملين حسب المكتب العالمي للعمل يشمل مجموع الأفراد من الجنسين الذين صرحوا أنهم زاولوا نشاطا اقتصاديا خلال الفترة المرجعية، بما في ذلك الذين صرحوا أنهم عاطلون نساء البيت أو أشخاص غير نشطين وكذا أفراد الخدمة الوطنية وهم الفئة النشطة .
- **العاطلون** : تعرف البطالة بأنها الفرق بين حجم العمل المعروض عند المستويات السائدة للأجور في ظل ظروف معينة للعمل ، وحجم العمل المستخدم عن هذه المستويات خلال فترة زمنية معينة، والسكان العاطلين حسب مفهوم المكتب العالمي للعمل يشمل مجموع الأفراد القادرين على العمل والذين هم في سن العمل وقادرين عن العمل أو مصرحين أنهم في البحث عن العمل وبالتالي يعتبر بطالا إذا توفرت فيه الشروط التالية :

- ان يكون في سن العمل والذي يحدد بين 15 – 64 سنة
- لا يملك عملا عند اجراء التحقيق الإحصائي، ونعني بالشخص الذي يملك علا هو ذلك الشخص الذي ولو لمدة ساعة خلال الفترة التي يتم فيها اجراء التحقيق .
- أن يقوم بالبحث عن العمل أي أنه قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب العمل .
- أن يكون مستعد للعمل وتتوفر لديه المؤهلات لذلك .

**إنعاش الشغل[2]:**

يتميز سوق الشغل حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط بضعف وتراجع مشاركة الساكنة البالغة من العمر 15 سنة فما فوق في النشاط الاقتصادي على الصعيد الوطني ( تراجع معدل النشاط ب 1.3% مابين ( 2010 و2013 ) ليسجل 48.9 % في 2014 خاصة لدى فئات النساء والشبان حيث لا يتعدى معدل النشاط لديهم 26.3 % و 32.1% على التوالي .

- كما نميز سوق الشغل باستقرارمعدل البطالة في حدود 9 خلال السنوات الأخيرة مسجلا على التوالي 9.1 % و 9.2 %بين سنة 2010 و 2013 و 9.3 %في 2014 إلا أن معدل البطالة يبقى مرتفعا في المدن خاصة فئات الشبان .

[1] – د. البشير الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل، جامعة الشلف، الجزائر، ص178-179 .

[2] – حصيلة وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية برسم سنة 2014 وبرنامج العمل سنة 2015 ،ص05 .

وبالرغم من التحسن الملحوظ لمستوى التعليم في صفوف الأشخاص النشطين خلال السنوات الأخيرة إلا أن مستوى مؤهلات عرض الشغل على العموم يبقى ضعيفا حيث حوالي 60 من السكان النشطين لا يتوفرون على أي شهادة سنة 2013 .

فالبطالة تعتبر من بين الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها بلادنا وترتبط أساسا بعدة عوامل ديمغرافية واقتصادية واجتماعية ويعتبر العامل الديمغرافي من أهم العوامل التي أدت الى زيادة حدة الضغط على السوق الشغل هذا بالإضافة الى إشكاليات عدم ملاءمة التكوين مع حاجيات سوق الشغل والتي تعتبر من العوامل التي تساهم في ارتفاع البطالة، وخاصة لدى حاملي الشهادات العليا .

أما العامل الاقتصادي ،فيتجلى في النمو الاقتصادي الذي لا يوفر فرص الشغل بعدد كاف لإمتصاص تراكم وتدفق طالبي العمل، حيث سجل احداث حوالي 73000 منصب شغل كمتوسط سنوي مابين 2010 و 2013 و 39000 منصب شغل مابين 2013 و 2014 [1]

**مؤشرات سوق العمالة ،معدل النشاط ، العمالة والبطالة [2]:**

**5-1 – معدل النشاط ( TA )** : يمكن تحديد معدل النشاط الإجمالي بقسمة عدد السكان النشطين على حجم السكان الإجمالي وهو يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 ساكن، إلا أن هذا المعدل لا يعبر عن النشاط الحقيقي للسكان لأننا أدمجنا أفرادا لا يسمح لهم القانون بمزاولة العمل في حساب هذا المعدل لهذا يلجأ الى مقياس أكثر دقة وهو معدل النشاط الصافي والذي يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 فرد من السكان الذين هم في سن العمل يعطى هذا المعدل رياضيا بالصيغة التالية :

$$\mathrm{Ta} = \frac{PA}{PAT}$$

5-2 – **معدل الشغل ( T0) ومعدل العمالة ( TE)** : هذا المعدل هو عبارة عن مقياس يبين لنا عدد المشغلين من كل 100 فرد مقيم ومقلوبه عبارة عن معدل الّإعالة والذي يبين عدد الأفراد الذين يعيلهم شخص واحد وتظهر أهمية هذا المؤشر في كون أن توفير منصب شغل واحد هو توفير لقيمة العيش لعيال هذا الشخص .

[1] – الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، عنوان المداخلة ، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة .

[2] - د. البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 181 .

فمثلا : كان كل فرد في الجزائر يعيل 6 أفراد في سنة 1996 وأصبح يعيل 4 أفراد في سنة 2006 فهذا يدل على تحسن سوق العمالة من جهة وميول الأفراد في الاعتماد على النفس من جهة أخرى .

أما معدل العمالة ( TE ) فهو نسبة العمال المشتغلين من السكان في سن العمل ويعكس مدى قدرة الاقتصاد على استخدام اليد العاملة الموجودة وضعف هذا المعدل دلالة على هدر الموارد البشرية التي تعتبر من أهم الموارد ويعبر عنه رياضيا بالصيغ التالية :

$$\mathbf{T0} = \frac{P0}{PT}$$

$$\mathbf{TE} = \frac{P0}{PAT}$$

**5-3- معدل البطالة :**

يعرف معدل البطالة ( TC ) كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة أي :

$$\mathbf{TC} = \frac{STR}{PA}$$

إذا كان هذا المعدل صغيرا فهذا دلالة على أن سوق العمل قريب من التشغيل الكامل وإذا كان كبيرا معناه أن سوق العمل في حالة اختلال وعدم الاستقرار ومناصب العمل الشاغرة تملأ بسهولة وهذا المعدل يعكس نسبة المجموعة التي تكون في وقت معين راغبة في العمل لكنها لا تجد الفرصة .

المطلب الثالث : هيكل العمالة في الجزائر

جدول رقم (07) : توزيع العمالة حسب التأهيل

| السنوات | غير المؤهلة | العمالة المؤهلة |
|---|---|---|
| 1990 | 3574699,00 | 941661,00 |
| 1991 | 3557120,00 | 981180,00 |
| 1992 | 3553069,00 | 1024451,00 |
| 1993 | 3163450,00 | 1050550,00 |
| 1994 | 3136923,00 | 1188077,00 |
| 1995 | 3081420,00 | 1423580,00 |
| 1996 | 3115039,00 | 1525961,00 |
| 1997 | 3757489,00 | 1949511,00 |
| 1999 | 3998463,00 | 2074537,00 |
| 2000 | 4068907,00 | 2111085,00 |
| 2001 | 4101023,00 | 2127749,00 |
| 2003 | 4400782,00 | 2283274,00 |
| 2004 | 5388418,00 | 2409582,00 |
| 2005 | 5450000,00 | 2594000,00 |
| 2006 | 6127000,00 | 2741000,00 |
| 2007 | 5689228,00 | 2904772,00 |
| 2008 | 6160000,00 | 2986000,00 |
| 2009 | 6298880,00 | 3173120,00 |
| 2010 | 6430660,00 | 3305340,00 |
| 2011 | 6121000,00 | 3478000,00 |
| 2012 | 6395255,00 | 3774745,00 |
| 2013 | 6688560,00 | 4099440,00 |
| 2014 | 6348180,00 | 3890820,00 |

**المصدر** : الديوان الوطني للاحصائيات **ONS**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان حجم العمالة غير المؤهلة كان في تزايد مستمر منذ بداية 1990 الى غاية 2014 مقارنة بالعمالة مؤهلة ،كما نلاحظ ان حجم العمالة غير المؤهلة بتزايد مستمر حيث بلغت سنة **1990** 357469900 و سنة **2014** 634818000 مقارنة بالعمالة المؤهلة والتي شهدت انخفاضا حيث بلغت سنة **1990** 84166100 في حين وصلت سنة **2014** 3890820 .

**1- توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية :**

إجمالا العمال حسب القطاعات الاقتصادية يسيطر عليها قطاع الخدمات يليها قطاع الفلاحة وفي الأخير الأشغال العمومية والصناعة هذا ما يبينه الجدول التالي :

**جدول رقم (08)** : توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية من سنة 1990 الى 2014

| اجمالي حجم اليد العاملة | السنوات | فلاحة | صناعة | بناء واشغال عمومية | تجارة وخدمات |
|---|---|---|---|---|---|
| 2548990 | 1990 | 907490 | 545160 | 651370 | 444970 |
| 2579960 | 1991 | 1027380 | 512000 | 566630 | 473950 |
| 2504140 | 1992 | 761330 | 625420 | 599990 | 517400 |
| 907490 | 1993 | 215345 | 843456 | 454552 | 98655 |
| 1027380 | 1994 | 657842 | 451245 | 454565 | 632956 |
| 761330 | 1995 | 145425 | 653255 | 454251 | 745124 |
| 1035000 | 1996 | 876455 | 645135 | 124523 | 132554 |
| 2894000 | 1997 | 884000 | 584000 | 588000 | 838000 |
| 2421000 | 1999 | 1185000 | 493000 | 743000 | 325469 |
| 3222673 | 2000 | 872880 | 826060 | 617357 | 906376 |
| 6228772 | 2001 | 1312069 | 861119 | 650012 | 3405572 |
| 6684056 | 2003 | 1412340 | 804152 | 799914 | 3667650 |
| 7798412 | 2004 | 1617125 | 1060785 | 967568 | 4152934 |
| 8044220 | 2005 | 1380520 | 1058835 | 1212022 | 4392843 |
| 8868804 | 2006 | 1609633 | 1263591 | 1257703 | 4737877 |
| 8594243 | 2007 | 1170898 | 1027817 | 1523610 | 4871918 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 5178000 | 1575000 | 1141000 | 1252000 | 2008 | 9146000 |
| 5318000 | 1718000 | 1194000 | 1242000 | 2009 | 9472000 |
| 5377000 | 1886000 | 1337000 | 1136000 | 2010 | 9736000 |
| 5603000 | 1595000 | 1367000 | 1034000 | 2011 | 9599000 |
| 956565 | 1663000 | 1335000 | 912000 | 2012 | 3910000 |
| 668856 | 1790808 | 1413228 | 1143528 | 2013 | 5016420 |
| 1002523 | 1826000 | 129000 | 899000 | 2014 | 2854000 |

**المصدر** : الديوان الوطني للاحصائيات **ONS**

يتضح من الجدول أعلاه أن قطاع التجارة والخدمات أكثر استقطابا والذي يتضمن ( النقل والسياحة ) مقارنة بالقطاعات الأخرى إذ نلاحظ أنه هناك تطور خلال السنوات ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية إذ أصبحت الجزائر مند سنة 2001 في تطور مستمر في مجال البناء وبالمقابل يشهد كل من قطاع الفلاحة والصناعة تراجعا مستمرا مما يدل على ضعف النمو ووجود مخاطر اقتصادية تعيق تطورها .

**جدول رقم (09) : توزيع العمالة وفقا لمعيار السن ( 1990 – 2014 )**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أقل من 20 | 341885 | 372726 | 341536 | 469538 | 393147 | 469379 | 385352 | 4150000 |
| 24-20 | 835533 | 810158 | 851363 | 1123794 | 1129925 | 1201696 | 1194515 | 1276000 |
| 29-25 | 952547 | 962368 | 1036460 | 1275676 | 1357067 | 1360371 | 1477470 | 1591000 |
| 34-30 | 944678 | 936882 | 1041010 | 1157632 | 1257917 | 1305236 | 1292875 | 1337000 |
| 39-35 | 924616 | 898307 | 2977556 | 10554982 | 1055709 | 1253100 | 1086317 | 1178000 |
| 44-40 | 659964 | 738612 | 807590 | 880621 | 950859 | 120574 | 1080505 | 1082000 |
| 49-45 | 638205 | 630472 | 651461 | 7021841 | 743339 | 825347 | 804121 | 916000 |
| 54-50 | 333607 | 435283 | 495958 | 562296 | 615926 | 622754 | 630888 | 662000 |
| 59-55 | 252513 | 223698 | 243577 | 315166 | 337505 | 346483 | 389470 | 429000 |
| أكثر من 60 | 246644 | 220264 | 237543 | 253866 | 242826 | 279364 | 252831 | 260000 |

| 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| 414000 | 383000 | 304000 | 278000 | 301000 | 267000 |
| 1317000 | 1311000 | 1207000 | 1135000 | 1221000 | 11153000 |
| 1673000 | 1696000 | 1696000 | 1770000 | 1975000 | 1748000 |
| 1355000 | 1453000 | 1453000 | 1694000 | 1771000 | 1698000 |
| 1169000 | 1235000 | 1235000 | 1309000 | 1371000 | 1350000 |
| 116000 | 1113000 | 1113000 | 1225000 | 1340000 | 1240000 |
| 995000 | 1085000 | 1085000 | 1145000 | 1096000 | 1096000 |
| 709000 | 740000 | 740000 | 796000 | 872000 | 855000 |
| 473000 | 519000 | 519000 | 539000 | 543000 | 546000 |
| 251000 | 247000 | 247000 | 280000 | 300000 | 286000 |

**المصدر** : الديوان الوطني للاحصائيات **ONS**

نلاحظ من خلال الجدول ان الفئات اقل من 20 سجلوا قيم ضئيلة من اجمالي اليد العاملة كما نلاحظ ان الفئة العمرية من[ 25- 29] تحتل قيم عالية من اجمالي العمالة حيث تراوحت ما بين 952547 لسنة **2000** ، وكانت في تزايد مستمر حتى وصلت 174800 سنة **2014** تليها الفئة[ 20-24] والتي تراوحت بين 80035533 سنة **2000** و 11153000 سنة **2014** ، كما سجلت الفيئتان[ 30-34 ]، [ 35-39 ] قيم معتبرة أما الفئة اكبر من 60 ، فكانت مابين 246644 و 286000 ، اذ كانت منخفظة وذلك بسبب أن أغلبها قد تكون في سن التقاعد

**جدول رقم ( 10 ) : توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية حسب الجنس**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ذكر | 5382909 | 5345223 | 5751032 | 6439158 | 6780348 | 7371940 | 7247367 |
| أنثى | 797083 | 883549 | 933024 | 1359254 | 1173872 | 1496864 | 1346876 |
| حضري | 378348 | 3590366 | 3886288 | 4548034 | 4826063 | 5290595 | 5288589 |
| ريفي | 2396544 | 3296544 | 2638406 | 2797768 | 3250378 | 3218157 | 3578209 |
| **2008** | **2009** | **2010** | **2011** | **2012** | **2013** | **2014** | |
| 7718000 | 8025000 | 8262000 | 8038000 | 9393000 | 8885000 | 85117000 | |
| 1428000 | 1447000 | 1474000 | 1561000 | 1777000 | 1903000 | 1722000 | |
| 7749000 | 6627000 | 6361000 | 6297000 | 4354000 | 7252000 | 6862000 | |
| 3305654 | 1397000 | 2845000 | 3375000 | 330200 | 5816000 | 3377000 | |

**المصدر** : الديوان الوطني للاحصائيات **ONS**

نلاحظ من خلال الجدول أن العمالة ترتكز بشكل كبير في المناطق الحظرية حيث بلغت 6862000 سنة **2014** ، اما المناطق الريفية 337700 ، كما نلاحظ ان الذكور يستحودون على الجزء الأكبر من اليد العاملة كما نرى خلال الفترة **2003-2007** اختلالا في توزيع العمالة بين المناطق الحضرية والريفية هذا ما يؤثر سلبا على الاقتصاد خاصة في المناطق الريفية ، مميؤثر على توزيع العمالة .

**الجدول رقم (11)** : توزيع العمالة حسب الحالة المهنية

| السنوات | أرباب عمل | أجراء دائمين | أجراء غير دائمين | رعاية اجتماعية |
|---|---|---|---|---|
| **2001** | 1826020 | 2570793 | 1306407 | 525552 |
| **2003** | 1855361 | 28299197 | 1515442 | 484057 |
| **2004** | 2472097 | 2901009 | 1785836 | 639470 |
| **2005** | 2183060 | 3076084 | 2203060 | 582018 |
| **2006** | 2846886 | 2900099 | 2430052 | 691767 |
| **2007** | 2518114 | 2904854 | 2681404 | 489872 |
| **2008** | 2655290 | 3198350 | 2815308 | 473000 |
| **2009** | 2762000 | 3136000 | 3101000 | 473000 |
| **2010** | 2872120 | 3212880 | 3251824 | 399176 |
| **2011** | 2963000 | 3456000 | 2978000 | 202000 |
| **2012** | 2882000 | 3675000 | 3396000 | 217000 |
| **2013** | 3117000 | 3878000 | 3562000 | 231000 |
| **2014** | 2811000 | 364000 | 3623000 | 165000 |

**المصدر** : الديوان الوطني للاحصائيات **ONS**

نلاحظ من خلال الجدول أن العمل المأجور الدائم والغير دائم يشكل اعلى القيم خلال الفترة **2001-2014** حيث بلغت 2570793 و 364000 على التوالي ، الا انها عرفت انخفاضا محسوسا خلال السنوات القليلة الماضية خاصة سنة **2006-2007** وهذا التراجع هو سبب العرض الكبير من اليد العاملة وانخفاض الطلب على العمالة الدائمة في المؤسسات والإدارات على حساب العمالة الغير دائمة ، وعرف العمل المأجور المؤقت ( الغير دائم ) ارتفاع خاصة سنة **2012** ، وهذا الارتفاع يعني عجز الحكومات المتعاقبة على توفير مناصب شغل دائمة ، كما تعكس تدهور ظروف سوق العمل لغير صالح العمل ، بالرغم من أن هذا الأخير يجعل سوق العمل أكثر مرونة وخاصة في حالة الركود الاقتصادي .

**الجدول رقم (12)** : توزيع العمالة حسب القطاع القانوني

| السنوات | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| قطاع عام | 2674855 | 5080140 | 2735939 | 2987085 | 3149344 | 3235000 |
| قطاع خاص | 5123557 | 2964082 | 6122865 | 5607159 | 5607159 | 6237000 |

| 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|
| 3346000 | 3843000 | 4354000 | 4440000 | 4100000 |
| 6390000 | 5756000 | 5816000 | 6338000 | 6139000 |

**المصدر** : الديوان الوطني للاحصائيات **ONS**

من خلال الجدول نلاحظ أن العمالة في القطاع الخاص كانت في تطور مستمر من سنة **2006–2014** مقارنة بالقطاع العام حيث شهدت تدهورا وانخفاضا خاصة سنة **2006** وهذا بسبب عمليات التصفية والخوصصة

**الجدول رقم (13)** : توزيع العمالة حسب الأجر

| السنوات | cadre | agent de maitrise | agent d'exéantion | ensemblue |
|---|---|---|---|---|
| 2010 | 51650 | 31156 | 19551 | 26893 |
| 2011 | 55215 | 34037 | 21592 | 29552 |
| 2012 | 59432 | 36746 | 23453 | 31755 |
| 2013 | 67736 | 41236 | 26843 | 36104 |
| 2015 | 76372 | 45966 | 28103 | 39242 |

**المصدر** : الديوان الوطني للاحصائيات **ONS**

نلاحظ ان العمالة حسب الأجر شهدت تطورا خاصة في سنة 2015 .

## المبحث الثالث : البطالة في الجزائر

**تمهيد :**

تعتبر البطالة في الوقت الحالي من أخطر الأزمات التي تواجهها الدول، وذلك لأنها بلغت مستويات مخيفة يمكن أن تنجز عنها نزاعات وإضطربات كثيرة، كما أنها تهدد تماسك وإستقرار المجتمعات خاصة في الدول النامية وتنعكس آثارها السلبية على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى والجانب الاقتصادي ، وللحد من هذه الظاهرة يجعل من الضروري البحث عن أسبابها لمعالجة الخلل غير أننا نجد الأسباب لحد ذاتها متجددة ومتغيرة تستدعي معالجة ديناميكية

### المطلب الأول : ماهية البطالة ( المفهوم والأنواع )

**– تعرف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء :**[1]

يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية :

- أن يكون في سن يسمح له العمل ( بين 15 سنة و 64 سنة ) .
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، وهو الشخص الذي لا يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق
- أن يكون في حالة بحث عن عمل حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل
- أن يكون على إستعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك .

**تعريفات أخرى للبطالة :**

- يعرف العاطل عن العمل (unempoyed) بأنه كل شخص راغب في العمل وقادر عليه باحث عنه ولم يجده [2]
- تعرف البطالة بأنها الانقطاع الاجباري أو اللا إرادي من العمل لعدد معين من أفراد القوة العاملة [3].

1- L'office national des statistique l'emploi et chomage ,donnés statistiques,n 226, échitions

[2]– مدحت القريشي، اقتصاديات العمل– ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، 2007، ص 25 .

[3]– أحمد الأشقر – الاقتصاد الكلي – مرجع سبق ذكره ، ص 290 .

**تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل :**[1]

تتكون فئة البطالين من كل الأشـخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 سـنة و 59 سـنة ووجدوا أنفسـهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية :

- بدون عمل : أي الذين لا يعملون مقابل أجر
- متاح للعمل : أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا
- يحث عن عمل : أي الذين اتخدوا خطوات محددة خلال فترة زمنية للبحث على عمل مأجور .

**أنواع البطالة :**

هناك أنواع متعددة من البطالة تختلف باختلاف طبيعتها :

- التقسيم التقليدي :

يقسم الاقتصاديون البطالة إلى ثلاث أنواع :

**1- البطالة الدورية:**[2]

تحدث هذه البطالة في فترات الكسـاد التي يتعرض لها الاقتصـاد بين فترة وأخرى ، ذلك أن الاقتصـاد في كل دول العالم تقريبا يتعاقب عليه فترات من الازدهار تعاقبا دوريا .

ففي فترة الازدهار يكون معدل البطالة منخفضـــا، وفي فترة الكســـاد يكون مرتفعا ، ومن بيت طرق معالجتها إستخدام طرق أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية التوسعية لزيادة الطلب الكلي .

**2- البطالة الاحتكاكية :**

وهي أن يكون الشـخص عاطل عن العمل لكونه لم يتمكن يصـورة مؤقتة من العثور على عمل يلاءم كفاءته ولكن لديه خبرات عمل تجعله يتوقع الحصول على عمل بسرعة [3].

[1] - bureau international du travail – la nomalisation international du travail , nouvelle série53,genéve)

[2]- مدحت القريشي- مرجع سبق ذكره ، ص 193 .

[3]- البشير عبد الكريم – تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطة منها من خلال عقد التسعينات – مجلة اقتصاديات شمل افريقيا ، العدد الأول ، الجزائر ، 2004، ص 152 .

3- **البطالة الهيكلية :**

هي التغيير في الهيكل الصناعي وتظهر كنتيجة لبعض التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني كالتطور التكنولوجي فيجد العامل أن مهاراته لم تعد تتناسب مع فرص العمل المتاحة .

- **تقسيمات أخرى :**

**البطالة المقنعة** : هي حالة العمالة الناقصة كما ونوعا فالعمالة الناقصة كما هي إشتغال الفرد أسبوعيا عددا من الساعات أقل من عدد الساعات الاعتيادي أما العمالة الناقصة نوعا هي حالة اشتغال الفرد في عمل دون مستوى مؤهلاته وخبراته .

**البطالة السافرة** : تعني وجود أفراد ينتمون إلى قوة عمل ولكنهم متعطلون وعاجزون عن الحصول على أية فرصة عمل برغم رغبتهم في العمل وفدرتهم عليه ، وتظهر البطالة السافرة بشكل واضح في فائض العرض في سوق العمل مقارنا بالطلب عليه .

**البطالة الموسمية** : هي مرتبطة بحالة الطقس أو بمتغيرات موسمية في العرض وهي صفة لبعض القطاعات الاقتصادية وقد تختلف من دولة لأخرى بسبب العادات والتقاليد .

**البطالة الاختيارية** :تشمل الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم

**البطالة المتبقية** :تتألف هذه البطالة من أفراد يصعب أو يتعذر استخدامهم بشكل دائم وثابث ويجدوا من الصعب عليهم أن يتكيفوا مع المستلزمات والمطالب التي توجبها طرق الإنتاج الحديثة :

**بطالة الفقر** : هي البطالة الناتجة عن نقص في التنمية وأفرادها لا يجدون في محيطهم فرصة للعمل الدائم والمستمر وتكون سائدة في الدول النامية .[1]

[1]- أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص 301-302 .

**المطلب الثاني : أسباب البطالة في الجزائر، آثارها ، طرق معالجتها**

## 1- أسباب البطالة :[1]

يمكن حصر أسباب البطالة في الجزائر لعدة أسباب منها اقتصادية، إجتماعية وأخرى سياسية والتي نذكر منها:

- إخفاق خطط التنمية الاقتصادية : يرجع السبب إعاقة تقدم مخططات التنمية الاقتصادية إلى فشل برامج التخطيط الاقتصادي.
- تفاقم أزمة المديونية الخارجية وتبعات تنفيد برامج الخصخصة .
- تداعيات تطبيق سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية :

وهي السياسات التي تسرعت في تطبيقها الجزائر بعد دخولها في مفاوضات التصحيح الهيكلي لاقتصادياتها مع المؤسسات المالية الدولية .

- إخفاق برامج التصحيح الاقتصادي : انبثق عن عن تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي تبعات زادت من حدة البطالة في الجزائر نذكر منها :
- عدم التزام الدولة بتعيين الخرجيين وتقليص التوظيف الحكومي .
- تقليص معدل الانفاق العمومي الموجه للخدمات الاجتماعية .
- التوجيه غير السليم للموارد المالية .
- **بطء وتيرة النمو الاقتصادي** : إن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تتميز بكونها ضعيفة جدا وهذا يؤثر مباشرة على العملية الاقتصادية للفرد ويؤذي إلى انخفاض الطلب على اليد العاملة .
- **سوء الإدارة** : وهو من العوامل الأساسية التي تؤثر في حجم البطالة وإزديادها ، لأن الحكومة تفتقر للخطط القصيرة والمتوسطة في معالجة البطالة .
- شريح أصحاب العقود المؤقتة : يتم تسريح العمال في الكثير من المؤسسات الإنتاجية بسبب قلة أو توقف الإنتاج فيها أو بيع المؤسسات التي لا تحقق عائدا .
- **ضعق التحفزات** : حيث لا يجد الشباب التحفيز الكافي لفتح مشروعات صغيرة .

[1]- أ.عبدلي فاطيمة، الآثار الاجتماعية والإقتصادية للبطالة وعلاقتها بحركة السكان " دراسة البطالة عند خريجي الجامعات " جامعة حسيب بن بوعلي شلف ، ص 9 .

- الانعكسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة : إن انخراط الجزائر في اتجاهات النظام العالمي الجديد قد يؤدي في المستقبل إلى زيادة الاستثمرات في بعض القطاعات التي تختارها القوة المتمثلة لهذه الاتجاهات في مقدمتها الشركات الدولية .

وزيادة إنتاجية العمل في بعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية المرتبطة بالأسواق العالمية والنتيجة المتوقعة لسياسات هذه المنظمات هي زيادة معدلات البطالة .

2-***آثار البطالة*** : هناك عدة آثار للبطالة إذ أن البطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض والمشكلات الاجتماعية في أي مجتمع ، وتمثل تهديد واضحا على الاستقرار السياسي :

**الآثار الاقتصادية (PU) :** [1]

- انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل .
- ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع لأن الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك إنتاجا لدى أفراده .
- انخفاض حجم القوى العاملة .
- اختلال معادلة استهلاك الإنتاج ، مما يؤذي إلى أن الاقتصاد يستهلك نفسه ولا ينمو.
- العجز عن ضمان مذخرات التنمية وبالتالي نقص الاستثمار .

**الآثار الاجتماعية :**

- نشوء احباط نفسي سيئ لدى العاطل
- القيام بأعمال غير شرعية لإعالة أنفسهم وأسرهم
- تأخير سن الزواج وذلك لعدم استهلاك الشاب العوامل التي توفر له العيش بهدوء .

**الآثار السياسية :**

- ضعف الوحدة الوطنية التي تبني العدالة الإجتماعية
- ضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالات المدمرة اتجاه الوطن والأفراد والمجتمع [2]
- فشل برامج الاضطربات السياسية وعدم الاهتمام بالشأن العام .

[1]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 200، 201 .

[2]- عبدلي فاطيمة، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

أجهزة وبرامج التشغيل المنتهجة بهدف القضاء على البطالة :

- **جهاز الادماج المهني للشباب** : تأسس مند مطلع التسعينات بهدف التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل بمبادرة محلية وكان هدف الجهاز إزالة وتصحيح النقائص والتركيز على المبادرة والشراكة المحلية .
- **صندوق دعم تشغيل الشباب FAEG** : تم إنشاء هذا الصندوق سنة 1989 الهدف منه تمكين الشباب من الحصول على عمل بمبادرة محلية يساهم فيه الشباب ب 30% والباقي تساهم به البنوك [1].
- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC )** [2]:

تتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل ، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين .

- **وكالة التنمية الاجتماعية ADS** : أنشأت هذه الوكالة سنة 1996 بمرسوم تنفيدي رقم 223/96 الصادر بتاريخ 29 جوان 1996 ، مهمتها محاربة الفقر، البطالة ، التهميش .
- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ** : لقد اعتمدت الحكومة جهازا جديدا لتأطير سياسة دعم التشغيل في 02 جويلية 1996 والمتعلق بدعم تشغيل الشباب مع تحديد أشكال هذا الدعم ويهتم هذا الجهاز بثلاث نقاط :
  - إدماج نشاطات الشباب في آليات السوق
  - تدخل البنوك حسب المنطق الاقتصادي والمالي فيما يخص تقييم الأخطار.
  - إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة والاستشارة .
- **عقود ما قبل التشغيل CPE** : يعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا، موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية والذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة .
- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI** :

تتكون الوكالة من مجموعة من الإرادات والهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق إستثمراتهم حيث تركز على تقييم المشاريع ودراستها ومن تم إتخاد القرارات بشأنها سواءا بالقبول والرفض تهدف إلى تشجيع وتطوير الإستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها .

[1] – غالم عبد الله، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة ، 2011 ، ص 05 .
[2] – دحماني محمد أدريوش، مرجع سبق ذكره، ص 225 .

- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM :**

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 04/01 / المؤرخ في 2004/01/22 وهي آلية جديدة تهدف إلّى ترقية الشغل الذاتي من خلال مرافقة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها .

- **الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM :**

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 90/259 المؤرخ في 1990/09/08 المعدل والمكمل للأمر رقم 71/42 المؤرخ في 1971/06/17 وتكون من المديرية العامة و 11 مديرية جهوية وحوالي 165 وكالة محلية .

- **تجربة صندوق الزكاة :**

تم إنشاء صندوق الزكاة الجزائري سنة 2003 ، كان ينشط عن طريق اللجان ( المركزية والولائية ) وتم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة 2005 ومن أهم أهداف هذا الصندوق هو تقديم قرض مصغر يمنح للقادرين على العمل من الجنسين ويسدد في أجل لا يتعدى 4 سنوات .[1]

**المطلب الثالث : تطور البطالة في الجزائر**

**1- خصائص البطالة في الجزائر والإتجاه العام لها :**

حققت الجزائر تراجع مهم في معدلات البطالة بداية الثمانينات القرن الماضي إلا أن الإختلال عاد مجددا لسوق العمل وتفاقم تدريجيا بداية من النصف الثاني من سنوات الثمانينات ، وهذا بعد أزمة النفط التي زعزعت هيكل الاقتصاد إلى جانب فشل خطط التنمية القائمة على التخطيط المركزي الذي أدخلته في دائرة الاختلالات الاقتصادية من مديونية،وجزت به في دوامة الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية ونتج عنها غلق وتصفية الكثير من المؤسسات وتسريح العمال .

لكن هذه الوضعية سرعان ما تغيرت حيث شهدت الجزائر تراجع في معدلات البطالة خلال العشرية الأخيرة وهذا نتيجة البرامج التي سطرتها الدولة إلى جانب الاستثمرات التي ساهمت في توفير مناصب الشغل وإمتصاص أعداد هائلة من العاطلين .

[1]- بوعناني فاطة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 60-61 .

2- هيكل البطالة في الجزائر :

جدول رقم (14) : توزيع البطالة حسب الطبقة

| السنوات | حضري | ريفي | المجموع |
|---|---|---|---|
| **2000** | 1577231 | 933632 | 2510863 |
| **2001** | 1455341 | 884108 | 2339449 |
| **2003** | | | |
| **2004** | 1223119 | 855151 | 2078270 |
| **2005** | 994371 | 677163 | 1671534 |
| **2006** | 835056 | 613232 | 1448288 |
| **2007** | 777366 | 463475 | 1240841 |
| **2008** | 878309 | 496354 | 1374663 |
| **2009** | 1012000 | 157000 | 1169000 |
| **2010** | 793000 | 279000 | 1072000 |
| **2011** | 754000 | 322000 | 1076000 |
| **2012** | 746000 | 316000 | 1062000 |
| **2013** | 912000 | 341000 | 1253000 |
| **2014** | 864000 | 311000 | 1175000 |
| **2000** | 886000 | 328000 | 1214000 |

**المصدر** : الديوان الوطني للاحصائيات **ONS**

من خلال الجدول نلاحظ ان كلا من الريف والمدينة يعانيان من شـــبح البطالة ، حيث حدث نوع من الهجرة المعاكسـة نحو المناطق الداخلية ( المدن ) في البلاد وهذا ما جعل المناطق الحضـرية اكثر ارتفاعا للفئة البطالة مقارنة بالمناطق الريفية

**جدول رقم (15)** : توزيع البطالة حسب الجنس

| السنوات | ذكور | اينات | المجموع |
|---|---|---|---|
| **2000** | 2225145 | 285718 | 2510863 |
| **2001** | 1934910 | 404539 | 2339449 |
| **2003** | | | |
| **2004** | 1759933 | 318337 | 2078270 |
| **2005** | 1370415 | 301119 | 1671534 |
| **2006** | 1199075 | 249213 | 1448288 |
| **2007** | 988288 | 252553 | 1240841 |
| **2008** | 1 072 004 | 302 659 | 1374663 |
| **2009** | 868000 | 301000 | 1169000 |
| **2010** | 752000 | 320 000 | 1072000 |
| **2011** | 728000 | 348000 | 1076000 |
| **2012** | 738000 | 324000 | 1062000 |
| **2013** | 888000 | 365000 | 1253000 |
| **2014** | 804000 | 371000 | 1175000 |
| **2015** | 859000 | 355000 | 1214000 |

**المصدر** : الديوان الوطني للاحصائيات **ONS**

يتضـــح من خلال الجدول أعلاه ان البطالة لدى الرجال اكبر من البطالة لدى النســـاء ، حيث بلغت حوالي 2225145 رجل عاطل عن العمل بينما وصلت 285718 للنساء سنة **2000** في الوقت الذي نجد فيه أن نسـبة البطالة لدى الرجال تتجه نحو الانخفاض **2008** ، حيث انتقلت من 1072004 الى 858000 سـنة **2009** و 728000 سنة **2011** .

**جدول رقم (16)** : توزيع البطالة حسب الفئة العمرية

| حسب الفئة العمرية / السنوات النوع | 2000 | 2001 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **اقل من 20** | 640136 | 393441 | 329136 | 256907 | 205417 | 166414 |
| **20-24** | 761933 | 687958 | 666872 | 505378 | 481169 | 369982 |
| **25-29** | 554975 | 578984 | 509289 | 462633 | 398779 | 333483 |
| **30-34** | 254264 | 280890 | 245568 | 206447 | 176666 | 170394 |
| **35-39** | 112245 | 155896 | 133532 | 104297 | 84257 | 91115 |
| **40-44** | 70818 | 93286 | 75108 | 58291 | 43096 | 48942 |
| **45-49** | 47976 | 72662 | 62516 | 41583 | 31613 | 28415 |
| **50-54** | 49512 | 58163 | 40295 | 24577 | 19498 | 25544 |
| **55-59** | 19004 | 18169 | 15954 | 11421 | 7793 | 6552 |
| **اكثر من 60** | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| **المجموع** | **2510863** | **2339449** | **2078270** | **1671534** | **1448288** | **1240841** |

| 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 175 245 | 140000 | 125000 | 116000 | 95000 | 129000 | 129000 | 112000 |
| 421 404 | 388000 | 342000 | 349000 | 342000 | 408000 | 373000 | 365000 |
| 393 024 | 348000 | 320000 | 336000 | 323000 | 337000 | 306000 | 355000 |
| 187 488 | 149000 | 142000 | 140000 | 134000 | 159000 | 163000 | 178000 |
| 93 151 | 69000 | 65000 | 58000 | 74000 | 91000 | 87000 | 88000 |
| 48 364 | 34000 | 32000 | 32000 | 36000 | 57000 | 50000 | 54000 |
| 22 192 | 19000 | 19000 | 22000 | 32000 | 38000 | 31000 | 34000 |
| 24 182 | 15000 | 17000 | 13000 | 14000 | 17000 | 23000 | 20000 |
| 9 613 | 7000 | 10000 | 10000 | 12000 | 17000 | 13000 | 8000 |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| **1374663** | **1169000** | **1072000** | **1076000** | **1062000** | **1253000** | **1175000** | **1214000** |

**المصدر** : الديوان الوطني للاحصائيات **ONS**

من خلال الجدول نلاحظ ان العاطلين عن العمل ( بطالين ) أغلبهم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة ضمن هذه الفئة نلاحظ أن الفئة من 20-24 تعاني أكثر من غيرها من البطالة واحتمال أن يكون السبب راجع إلى المنظومة التعليمية والتي أصبحت لا تتلاءم مع احتياجات سوق العمل بصورة عامة لأن هذه الفئة تتوافق مع السنوات التي يتخرج خلالها معظم الطلبة الجامعيين والمكونين من المعاهد مما جعل البطالة تمس بالدرجة الأولى الشباب الذين يشكلون وجود أكبر من فئة السكان نستنتج ان البطالة ترتكز بشكل خاص الى الشباب الداخلين الى سوق العمل .

# دراسة وصفية لعلاقة اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة مع التحرير التجاري

**مقدمة الفصل :**

نهدف من خلال الفصـل التطبيقي الى تحديد العلاقة بين متغيرات حجم العمالة ( الطلب الكلي على اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة ) والمتغيرات المفســـرة المتمثلة في التحرير التجاري والمســـتوى التكنولوجي الناجم بفعل هذا التحرير حيث تم اختبار اجمالي الواردات الجزائرية للتعبير عن متغيرة التحرير التجاري وحجم الواردات من ســـلع التجهيز الصناعية خلال فترة 1990 – 2014 .

حيث قمنا بدراســـة معامل الارتباط بين المتغيرات التابعة والمســـتقلة واختبار مدى وجود فروق معنوية لمتغيرات الدراسة وحساب المتوسطات الحسابية والانحرفات المعيارية .

## I) دراسة وصفية لعلاقة اليد العاملة المؤهلة و غير المؤهلة مع التحرير التجاري :

نهدف من خلال هذا الجزء من الدراســـة التطبيقية تحديد العلاقة الموجودة بين كل من حجم الطلب على اليد العاملة المؤهلة و الغير مؤهلة مع متغيرات التحرير التجاري و المستوى التكنولوجي الناجم بفعل هذا التحرير، حيث تم إختيار إجمالي الواردات الجزائرية للتعبير عن متغيرة التحرير التجاري و حجم الواردات من سلع التجهيز الصناعية للتعبير عن متغيرة التقدم التقني.

**1. منهجية الاختبار:** لدراسة أثر التحرير التجاري و المستوى التكنولوجي الناجم عنه على اليد العاملة الممثلة في كل من : اليد العاملة المؤهلة، اليد العاملة غير المؤهلة ، نسـبة اليد العاملة المؤهلة إلى اليد العاملة غير المؤهلة، فقد قسـمت هذه الدراسـة الوصـفية لفترتين من خلال محاولة الاعتماد على منهجية الاختبار الأولي و البعدي : الفترة الأولى من 1990 إلى 1997 و التي تعتبر مرحلـة بـدايـة التحرير التجـاري في الجزائر ( التحرير التـدريجي و الإجباري)، أما الفترة الثانية فكانت ممتدة من 2004 إلى 2014 و التي تمثل مرحلة الانفتاح الكلي للتجارة الخارجية في الجزائر. إن الهدف من هذا الاختبار هو تحديد مدى وجود إختلاف ذو دلالة إحصـــائية لكل من متغيرات التحرير التجاري و حجم اليد العاملة بين فترتي الدراسة .

**2. دراسة الارتباط بين المتغيرات محل الدراسة** : لتحديد العلاقة الموجودة بين كل من حجم المعالة المؤهلة و غير المؤهلة و كذا النســـبة بين اليد العاملة المؤهلة و غير المؤهلة مع كل من متغير التحرير التجاري و المســـتوى التكنولوجي، قمنا بحساب معامل الارتباط (بيرسون) بين المتغيرات التابعة الممثلة : حجم العمل المؤهل، العمل غير المؤهل، نسبة العمل المؤهل إلى غير المؤهل مع المتغيرات التفسيرية الممثلة في التحرير التجاري ( إجمالي الواردات) و التغير التكنولوجي ( الواردات من السلع الصناعية و الاستثمارية) و الجدول التالي يوضح نتائج الارتباط :

**الجدول رقم (17) :نتائج معامل الإرتباط بيرسون بين المتغيرات التابعة والمستقلة .**

| المتغيرات المستقلة / المتغيرات التابعة | قيمة معامل الإرتباط | التحرير التجاري | التغير التكنولوجي |
|---|---|---|---|
| **اليد العاملة المؤهلة** | معامل الارتباط | 947** | ,965** |
| | درجة معنوية | ,000 | ,000 |
| **اليد العاملة الغير مؤهلة** | معامل الارتباط | ,870** | ,946** |
| | درجة معنوية | ,000 | ,000 |
| **النسبة بين اليد العاملة المؤهلة والغير مؤهلة** | معامل الارتباط | ,822** | ,801** |
| | درجة معنوية | ,000 | ,000 |

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

**المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS 24**

تشير نتائج الجدول رقم أعلاه إلى وجود إرتباط قوي ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التابعة المتمثلة في كل من : حجم اليد العاملة المؤهلة، حجم اليد العامة غير المؤهلة، النسبة بين اليد العاملة المؤهلة و غير المؤهلة مع المتغيرات المستقلة و المتمثلة في كل من التحرير التجاري و المتغير التكنولوجي، حيث كان معامل الارتباط بين جميع هذه المتغيرات موجب ( أكبر من 0.80 ) و ذو دلالة إحصائية بإعتبار أن القيمة المعنوية (Sig) كانت أقل من 0.01. و هذا ما يدل على أن حجم اليد العاملة بنوعيها ( المؤهلة و الغير مؤهلة) ذات علاقة طردية مع متغيرة التحريرالتجاري و التغير التكنولوجي.

**إختبار مدى وجود فروق معنوية لمتغيرات الدراسة بين فترة البحث:**

نهدف من خلال هذا الاختبار تحديد مدى وجود إختلاف ذو دلالة إحصائية لمتغيرات البحث بين فترتي الدراسة، و لهذا الغرض فقد تم الاستعانة بكل من إختبار **T** العينتين مستقلتين و إختبار تحليل التباين **ANOVA** بإعتبارهما من أهم الاختبارات الإحصائية التي تستخدم في تحديد مدى التجانس أو الاختلاف الموجود بين معطيات البحث للمرحلتين محل الدراسة، حيث تتمثل منهجية هذين الاختبارين في التأكد من صحة وجود فرق معنوي بين متوسطي العينتين من عدمه ( العينة الخاصة بالفترة الأولى من 1990 إلى 1997، و العينة الخاصة بالفترة الثانية من 2004 إلى 2014 .

**اختبار T لدراسة الفروق المعنوية لمتغيرات اليد العاملة المؤهلة، غير المؤهلة، النسبة بين العمل المؤهل و غير المؤهل بين فترتي البحث:** سوف نقوم من خلال هذا الاختبار تحديد مدى وجود فرق ذو دلالة إحصائية لكل من متغير اليد العاملة المؤهلة و الغير المؤهلة و كذا النسبة بينهما بين فترتي الدراسة.

قبل إجراء إختبار T ، قمنا باستخراج المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمتغيرات البحث كما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول رقم (18)** :المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمتغيرات اليد العاملة المؤهلة و غير المؤهلة و النسبة بين العمل المؤهل و غير المؤهل لفترتي البحث.

| المتغيرات | الفترة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| اليد العاملة المؤهلة | الفترة الأولى | 1260621,3750 | 349800,32330 |
| | الفترة الثانية | 3214256,2730 | 551276,42640 |
| اليد العاملة الغير مؤهلة | الفترة الأولى | 3367401,1250 | 268805,51760 |
| | الفترة الثانية | 6099743,7270 | 417901,04660 |
| النسبة بين اليد العاملة المؤهلة والغير مؤهلة | الفترة الأولى | ,3763 | ,10211 |
| | الفترة الثانية | ,5236 | ,06087 |

**المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS 24**

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى وجود إختلاف كبير بين المتوسطات الحسابية لجميع المتغيرات التابعة بين الفترتين محل الدراسة، و للتأكد من ذلك إحصائيا لابد من إستخدام اختبار T العينتين مستقلتين.

**نتائج اختبار T العينتين مستقلتين :**

**يعتمد اختبار T على إختبار الفرضيتين الأتيتين :**

**H0** : عدم وجود إختلاف ذو دلالة إحصائية بين تبايني العينتين.

**H1** : وجود إختلاف ذو دلالة إحصائية بين تبايني العينتين.

**الجدول رقم (19)** :نتائج إختبار T لمتغيرات اليد العاملة المؤهلة و غير المؤهلة و النسبة بين العمل المؤهل و غير المؤهل بين فترتي البحث.

| المتغيرات التابعة | قيمة F | المعنوية الإحصائية (sig ) |
|---|---|---|
| **اليد العاملة المؤهلة** | 2,215 | ,155 |
| **اليد العاملة الغير مؤهلة** | ,769 | ,393 |
| **النسبة بين اليد العاملة المؤهلة والغير مؤهلة** | 4,445 | ,050 |

**المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS 24**

تشير نتائج الاختبار من خلال الجدول أعلاه إلى قبول الفرضية العديمة التي مفادها عدم وجود إختلاف ذو دلالة إحصائية بين تباييني العينتين بالنسبة لكل من حجم اليد العاملة المؤهلة و غير المؤهلة، و ذلك لان مستوى المعنوية (Sig)كانت أكبر من **0.05**، و هذا ما يدل أن البيانات المتحصل عليها خلال الفترتين متجانسة و بالتالي نستنتج أن الطلب على اليد العاملة المؤهلة و غير المؤهلة لم يتغير في مرحلة التحرير الكلي عن المراحل الأولى للتحرير التجاري، أما بالنسبة لمتغير العمل النسبي ( النسبة بين العمل المؤهل و غير المؤهل) فتشير نتائج اختبار **T**إلى رفض الفرضية العديمة بإعتبار أن مستوى المعنوية (**Sig**) هي أقل من **0.05** مما يدل أن هناك اختلاف ذو دلالة إحصائية بين متوسط متغير نسبة العمل المؤهل إلى غير المؤهل بين العينتين محل الدراسة. و منه نستنتج وجود انحياز لصالح لفئة من العمالة على حساب أخرى يمكن أن يعزى لمتغير التحرير التجاري أو التغير التكنولوجي الناجم عنه .

**إختبار T لدراسة الفروق المعنوية لمتغير التحرير التجاري و التقدم التكنولوجي بين فترتي البحث:**

بنفس المنهجية المستخدمة سابقا، قمنا باختبار مدى وجود اختلاف بين المتوسطات الحسابية لكل من متغير التحرير التجاري و التقدم التكنولوجي لفترتي الدراسة.

* **الدراســـة الوصـــفية لمتغيرات التحرير التجاري و التغير التكنولوجي بين فترتي البحث:** قمنا باســـتخراج المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمتغيرات البحث كما هو موضح في الجدول التالي :

**الجدول رقم (20)** :المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمتغيرات التحرير التجاري و التغير التكنولوجي بين فترتي البحث.

| المتغيرات | الفترة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| **التحرير التجاري** | **الفترة الأولى** | 309135,2375 | 176880,74440 |
| | **الفترة الثانية** | 2903871,573 | 1327316,366 |
| **التغير التكنولوجي** | **الفترة الأولى** | 63389,52500 | 36576,05939 |
| | **الفترة الثانية** | 598095,3909 | 177172,8861 |

**المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS 24**

من خلال الجدول اعلاه يتضح مدى وجود إختلاف في المتوسطات الحسابية لكل من متغير التحرير التجاري و متغير التقدم التكنولوجي ، و لتأكيد ذلك لابد من إستخدام إختبار **T** لعينتين مستقلتين

نتائج الاختبار هي موضحة في الجدول التالي :

**الجدول رقم (21)** :نتائج إختبار T لمتغير التحرير التجاري و التغير التكنولوجي بين فترتي البحث .

| المتغيرات | قيمة **F** | المعنوية الإحصائية (**sig** ) |
|---|---|---|
| **التحرير التجاري** | 10,662 | ,005 |
| **التغير التكنولوجي** | 23,646 | ,000 |

**المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS 24**

من خلال نتائج إختبار **T** المحصـل عليها في الجدول أعلاه يتضـح وجود إختلاف ذو دلالة إحصـائية لمتغيري التحرير التجاري و التغير التكنولوجي بين فترتي الدراســـة، و ذلك لان القيمة المعنوية (Sig) هي أقل من 0.05.وبالتالي نقبل الفرضـية البديلة و هذا ما يؤكد أن إجمالي الواردات و حجم الواردات من سـلع التجهيز قد عرف تطورا كبيرا خلال فترة التحرير الكلي (2004-2014) مقـارنـة بفترة التحرير التـدريجي (1990-1997).

**اختبار T لدراسة الفروق المعنوية لليد العاملة وفقا لمعيار القطاع القانوني ( العام ، الخاص ) والسنوات.**

سوف نقوم من خلال هذا الاختبار تحديد مدى وجود فرق ذو دلالة إحصائية لكل من القطاع العام والخاص.

قبل إجراء إختبار **T** ، قمنا باستخراج المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمتغيرات البحث كما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول رقم (22)** :المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمتغيرة اليد العاملة وفقا لمعيار القطاع القانوني (العام ، الخاص ) والسنوات

| المتغيرات | القطاع | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| اليد العاملة | قطاع عام | 3631396,6360 | 783717,26360 |
| | قطاع خاص | 5190301,7270 | 1803928,69600 |

**المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS 24**

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى وجود إختلاف كبير بين المتوسطات الحسابية لمتغيرة اليد العاملة وفقا لمعيار القطاع القانوني ( العام ، الخاص )والسنوات، و للتأكد من ذلك إحصائيا لابد من إستخدام اختبار **T** العينتين مستقلتين.

**نتائج اختبار T العينتين مستقلتين :**

**يعتمد اختبار T على إختبار الفرضيتين الأتيتين :**

**H0** : عدم وجود إختلاف ذو دلالة إحصائية بين تبايني العينتين.

**H1** : وجود إختلاف ذو دلالة إحصائية بين تبايني العينتين.

**الجدول رقم (23)** :نتائج إختبار T لمتغيرة اليد العاملة وفقا لمعيار القطاع ( العام، الخاص) والسنوات

| المتغيرات التابعة | قيمة F | المعنوية الإحصائية (sig ) |
|---|---|---|
| اليد العاملة | 2.279 | 0,147 |

**المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS 24**

تشير نتائج الاختبار من خلال الجدول أعلاه إلى قبول الفرضية العديمة التي مفادها عدم وجود إختلاف ذو دلالة إحصائية بين تباييني العينتين بالنسبة لليد العاملة وفقا لمعيار القطاع، و ذلك لان مستوى المعنوية (Sig) كانت أكبر من **0.05** و هذا ما يدل أن البيانات المتحصل عليها متجانسة.

**إختبار ANOVA الأحادي لدراسة الفروق المعنوية لليد العاملة وفقا لمعيار الأجر :**

بنفس منهجية اختبار **T** سوف نقوم باستخراج المتوسطات الحسابية لليد العاملة وفقا لمعيار الاجر، ثم نقوم بإختبار مدى وجود إختلاف ذو دلالة إحصائية بينها.

**الدراسة الوصفية لمتغير اليد العاملة وفقا لمعيار الأجر:**

قمنا باستخراج المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لليدالعاملة لمعيار الأجر كما هو موضح في الجدول الآتي

**ا الجدول رقم (24)** :المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لليد العاملة وفقا لمعيار الأجر

| اليد العاملة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري |
|---|---|---|
| **Cadre** | 62081,00 | 9989,702 |
| **Agent Maîtrise** | 37828,20 | 5871,531 |
| **Agent d'Exécution** | 23908,40 | 3562,533 |

**المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS 24**

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المتوسطات لليد العاملة تختلف بشكل كبير ما بين مستويات الأجور، ولتأكيد ذلك يجب إستخدام إختبار **ANOVA** الأحادي.

**نتائج إختبار ANOVA الأحادي** : نتائج الاختبار هي موضحة في الجدول التالي :

**الجدول رقم (25)** : نتائج إختبار **ANOVA** الأحادي لمتغيرة اليد العاملة وفقا لمعيار الأجر .

| المتغير التابع | قيمة F | المعنوية الإحصائية ( sig ) |
|---|---|---|
| **اليد العاملة** | 38.090 | 0,000 |

**المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات**

إن نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول أعلاه تؤكد على وجود إختلاف ذو دلالة إحصائية للمتوسطات الحسابية اليد العاملة وفقا لمعيار الأجر، و ذلك لان القيمة المعنوية (**Sig**) هي أقل من 0.05

**إختبار ANOVA لدراسة مدى وجود فروق معنوية لمتغير اليد العاملة الإجمالي في كل القطاعات بين فترات البحث:**

نهدف من خلال هذا الاختبار دراســة مدى وجود إختلاف ذو دلالة إحصــائية لإجمالي اليد العاملة بين فترات الدراسة : فترة التحرير التدريجي (من 1990 إلى 1994) و فترة التحرير الإجباري (1995 إلى 1998) و فترة التحرير المطلق (1999 إلى 2014) حيث أن منهجية إختبار **ANOVA** لا تختلف عن منهجية إختبار **T** بإعتبار أنه يعمل على دراسة الفروق الإحصائية لإجمالي اليد العاملة على أساس مقارنة المتوسطات الحسابية لهذا المتغير وفقا لمعيار القطاع الاقتصادي أو الفترة أو وفقا للمعيارين معا.

**إختبار ANOVA الأحادي لدراسة الفروق المعنوية لإجمالي اليد العاملة وفقا لمعيار القطاع :**

بنفس منهجية اختبار **T** سوف نقوم باستخراج المتوسطات الحسابية لإجمالي اليد العاملة في كل قطاع، ثم نقوم بإختبار مدى وجود إختلاف ذو دلالة إحصائية بينها.

**الدراسة الوصفية لمتغير إجمالي اليد العاملة في كل قطاع إقتصادي:**

قمنا باستخراج المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجمالي اليد العاملة في القطاعات الاقتصادية كما هو موضح في الجدول الأتي :

**الجدول رقم (26)** : المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجمالي اليد العاملة في كل قطاع إقتصادي

| إجمالي اليد العاملة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري |
|---|---|---|
| **قطاع الزراعة** | 1138075,9200 | 222913,49480 |
| **قطاع الصناعة** | 905658,1200 | 320893,17180 |
| **قطاع الأشغال العمومية** | 1053217,8800 | 485956,18220 |
| **باقي القطاعات** | 3982731,8400 | 1418295,14000 |

**المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS 24**

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المتوسطات الحسابية لحجم اليد العاملة تختلف بشكل كبير ما بين القطاعات الاقتصادية، و لتأكيد ذلك يجب إستخدام إختبار **ANOVA** الأحادي.

**نتائج إختبار ANOVA الأحادي** : نتائج الاختبار هي موضحة في الجدول التالي :

**الجدول رقم (27)** : نتائج إختبار ANOVA الأحادي لمتغير إجمالي حجم اليد العاملة وفقا لمعيار القطاع .

| المتغير التابع | قيمة F | المعنوية الإحصائية ( sig ) |
|---|---|---|
| **إجمالي حجم اليد العاملة** | 99,433 | 0,000 |

**المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS 24**

إن نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول أعلاه تؤكد على وجود إختلاف ذو دلالة إحصائية للمتوسطات الحسابية لحجم اليد العاملة وفقا لمعيار القطاع، و ذلك لان القيمة المعنوية (**Sig**) هي أقل من 0.05

**إختبار ANOVA لدراسة الفروق المعنوية لإجمالي اليد العاملة وفقا لمعيار الفترة:**

لقد قمنا أولا باستخراج المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمتغير إجمالي اليد العاملة في كل فترة، ثم قمنا بإختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذه المتوسطات من خلال إختبار ANOVA.

**الدراسة الوصفية لمتغير إجمالي اليد العاملة وفقا لمعيار الفترة :**

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجمالي اليد العاملة في كل فترة هي موضحة في **الجدول الأتي:**

**الجدول رقم (28)**: يوضح المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجمالي اليد العاملة خلال كل فترة

| إجمالي اليد العاملة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري |
|---|---|---|
| **الفترة الأولى** | 1108559,0000 | 678389,84670 |
| **الفترة الثانية** | 1296437,5000 | 1069952,98800 |
| **الفترة الثالثة** | 2094967,4060 | 1673820,14900 |

**المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS 24**

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المتوسطات الحسابية لحجم اليد العاملة تختلف بشكل كبير ما بين فترات محل الدراسة (فترة التحرير التدريجي، الإجباري و المطلق)، و لتأكيد ذلك يجب إستخدام إختبار ANOVA.

**نتائج إختبار ANOVA** : نتائج الاختبار هي موضحة في الجدول التالي

**الجدول رقم (29)** : نتائج إختبار **ANOVA** لمتغير حجم اليد العاملة وفقا لمعيار الفترة

| المتغير التابع | قيمة F | المعنوية الإحصائية ( sig ) |
|---|---|---|
| **إجمالي حجم اليد العاملة** | 36,288 | 0,000 |

**المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS 24**

إن نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول رقم أعلاه تؤكد على وجود إختلاف ذو دلالة إحصائية للمتوسطات الحسابية الخاصة بحجم اليد العاملة الإجمالي بين فترات الدراسة، و ذلك لان القيمة المعنوية (**Sig**) هي أقل من **0.05**، و هذا ما يؤكد أن إجمالي حجم اليد العاملة في كل القطاعات الاقتصادية قد عرف تغير كبير في الفترات الثلاث ،مقارنة بالفترة الأولى للتحرير التحرير التدريجي، الإجباري و المطلق .

**إختبار ANOVA لدراسة الفروق المعنوية لإجمالي اليد العاملة وفقا لمعيار القطاع و الفترة معا.**

بنفس منهجية اختبارات **ANOVA** السابقة سوف نختبر مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير القطاع و الفترة معا.

*** الدراسة الوصفية لمتغير إجمالي اليد العاملة وفقا لمعيار القطاع و الفترة:**

قمنا باستخراج المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجمالي اليد العاملة في كل فترة و قطاع كما هو موضح في الجدول الآتي :

**الجدول رقم (30)**: المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجمالي اليد العاملة وفقا لمعيار القطاع و الفترة.

| إجمالي اليد العاملة | الفترة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| قطاع الزراعة | الفترة الأولى | 950840,0000 | 118259,88900 |
| | الفترة الثانية | 1039125,0000 | 114448,22340 |
| | الفترة الثالثة | 1221324,8750 | 226862,01860 |
| قطاع الصناعة | الفترة الأولى | 638546,0000 | 113987,76810 |
| | الفترة الثانية | 535875,0000 | 35379,78472 |
| | الفترة الثالثة | 1081576,4380 | 260352,51940 |
| قطاع الأشغال العمومية | الفترة الأولى | 628798,0000 | 43519,56422 |
| | الفترة الثانية | 659125,0000 | 50200,22410 |
| | الفترة الثالثة | 1284372,3130 | 467313,59600 |
| باقي القطاعات | الفترة الأولى | 2216052,0000 | 170336,66010 |
| | الفترة الثانية | 2951625,0000 | 808180,81460 |
| | الفترة الثالثة | 4792596,0000 | 1027921,74300 |

**المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS 24**

**من** خلال الجدول أعلاه يتضح أن المتوسطات الحسابية لإجمالي حجم اليد العاملة تختلف بشكل كبير ما بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر من جهة و ما بين فترات التحرير( التحرير التدريجي، الإجباري و المطلق) من جهة أخرى .

و لتأكيد هذا الاختلاف يجب علينا إستخدام إختبار تحليل التباين **ANOVA**.

**نتائج إختبار ANOVA** : نتائج الاختبار هي موضحة في الجدول التالي :

**الجدول رقم (31)**: نتائج إختبار **ANOVA** لمتغير إجمالي حجم اليد العاملة وفقا لمعيار القطاع والفترة

| المتغير التابع | المعيار | قيمة F | المعنوية الإحصائية ( sig ) |
|---|---|---|---|
| إجمالي حجم اليد العاملة | القطاع | 99,433 | 0,000 |
| | الفترة | 36,288 | 0,000 |
| | القطاع والفترة معا | 9,727 | 0,000 |

**المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS 24**

إن نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول أعلاه تؤكد على وجود إختلاف ذو دلالة إحصائية للمتوسطات الحسابية لحجم اليد العاملة وفقا لمعيار القطاع و الفترة معا، و ذلك لان القيمة المعنوية (**Sig**) هي أقل من **0.05**، و هذا ما يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإجمالي حجم اليد العاملة ما بين القطاعات الاقتصادية والفترة معا.

إنطلاقا من النتائج المحصل عليها من خلال إختبارات تحليل التباين**ANOVA** ، و الذي تم إستخدامه لاختبار مدى وجود إختلافات إحصائية للمتوسطات الحسابية لإجمالي اليد العاملة وفقا لمعيار القطاع الاقتصادي أو الفترة أو القطاع و الفترة معا، فقد أظهرت نتائج هذا الاختبار وفقا للمعايير الثلاثة إلى وجود إختلاف ذو دلالة إحصائية لإجمالي اليد العاملة يمكن أن يعزى للتحرير التجاري أو التغير التكنولوجي ما بين القطاعات الاقتصادية في الجزائر: زراعة، صناعة، أشغال عمومية، باقي القطاعات، أو ما بين فترات التحرير( التحرير التدريجي، الإجباري و المطلق) .

**خاتمة الفصل :**

لقد حاولنا من خلال هذا الفصـــل تطبيق مختلف الاختبارات الإحصـــائية لتحديد أثر التحرير التجاري والتقدم التكنولوجي الناجم عنه على الطلب الإجمالي على اليد العاملة لجميع القطاعات الاقتصـــادية في الجزائر وذلك من خلال دراسة وصفية لمتغيرات البحث وتحديد علاقة الانفتاح التجاري مع الطلب على العمل المؤهل وغير مؤهل ، وذلك من خلال اجراء مقارنة بين فترة التحرير التجاري التدريجي ، حيث توصـــلنا الى وجود اختلاف معنوي للطلب النســـبي على العمل ، (نســـبة العمل المؤهل الى غير المؤهل )بين الفترة الأولى والثانية من التحليل التجاري وهذا ما يدل على وجود انحياز ممارس لصـــالح فئة من العمالة على حســـاب فئة أخرى، كما أثبتت الاختبارات المعنوية وجود فروق ذات دلالالة إحصـائية لمتغير التحرير التجاري والتقدم التكنولوجي بين فترتي الدراسـة مم يؤكد على تسـارع وتيرة التحرير التجاري في الجزائر خلال فترة التحرير المطلق مقارنة بفترة التحرير التدريجي ، كما أثبتت الاختبارات المعنوية الى وجود إختلاف ذات دلالة احصائية للطلب على العمل ما بين القطاعات الاقتصادية .

خاتمة عامة

إن أثر الانفتاح التجاري على العمالة يعتبر من المواضـــيع المهمة التي تخص النهوض بالاقتصـــاد الوطني والتي تؤثر على التوازنات الاقتصـــادية الكلية حيث يرتكز الانفتاح التجاري على طبيعة التبادل التجاري ما بين الدول لكن اثر هذا التبادل لا يعني ختمية المكاسـب بل ان حصـيلة التبادل كل دولة مع العالم الخارجي تعتمد على اسـتعداد هذه الدولة للاستفادة من الفرص المتاحة للاندماج في الاقتصاد العالمي.

وباعتبار ان اقتصاد الجزائر اقتصاد صغير مفتوح على العالم الخارجي يؤثر ويتأثر بالانفتاح التجاري ، قامت الدولة بحملة من الإصـــلاحات لتحرير تجارتها والاتفاق مع الاتحاد الأوربي والمنظمة العالمية للتجارة إلا أن النتائج المحققة خلال فترة تحرير الجزائر لتجارتها لم يؤذي إلى إيجاد سبل لتنمية الانتاج بسبب الإصلاحات الناقصة والغير مكتملة وبالتالي تكون هنالك تأثيرات سلبية على الاقتصاد ككل والذي يجعله عرضة للمنافسة الشديدة من قبل الواردات الصناعية في الأسواق المحلية ، وهذه التأثيرات على سلسلة الانفتاح لم تقتصر على الجانب الاقتصادي بل مست أيضـا الجانب الاحتماعي في احتمال التأثير على الطلب على اليد العاملة والذي من شـأنه أن يؤذي إلى حدوث بطالة في سوق العمل الجزائر وفي هذا السياق حاولنا في بحثنا تحديد أهم النتائج التي يمكن أن تنشأ نتيجة سياسات الانفتاح التجاري ومن أجل الإجابة عن إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات قمنا بتقييم هذه الدراسة على الجانب النظري وآخر تطبيقي ، حيث تناولنا في الجانب النظري إلى مختلف النظريات التجارية التي ساهمت في ابراز سياسات التحرير ، وإبراز المفاهيم المرتبطة بالتجارة الخارجية والتحرير التجاري وإبراز مراحل تطور التجارة الخارجية خصوصا منذ 1990 والتي تعتبر كبداية لمرحلة التحرير التدريجي في الجزائر أما الفصل النظري الثاني فقد خصص لدراسة آليات توازن سوق العمل وفقا لمختلف المدارس الاقتصادية ( الكلاسيكية والكينزية ) إضافة الى ابراز أهم النقاط التي تعتمد عليها سـوق العمل في الجزائر وأثر انفتاح التجارة على توازن سـوق العمل ومسـتوى البطالة في الجزائر .

أما الجانب التطبيقي فقد قمنا بدراســـة وصـــفية لمتغيرات البحث وتحديد العلاقة الانفتاح التجاري التدريجي مع الطلب على العمل المؤهل وغير مؤهل وذلك من خلال إجراء مقارنة بين فترة التحرير التجاري التدريجي والمطلق بالنســـبة لكل من متغيرات الانفتاح التجاري المتمثلة في التحرير التجاري المعبر عنه بالاجمالي الواردات والتغير التكنولوجي المعبر عنه بالواردات من السلع الصناعية والرأسمالية إضـافة إلى متغيرات الطلب على العمل المتمثلة في العمل المؤهل وغير المؤهل ونســـبة العمل المؤهل إلى غير المؤهل وإجمالي العمالة في كل قطاع اقتصـــادي حيث تم الاستعانة بالاختبارات الإحصـائية ( اختبار t واختبار anova ) من أجل اختبار مدى وجود فروق معنوية لمتغيرا البحث بين فترتي الدراسة خلال الفترة 1990-2014.

**نتائج الدراسة :**

ومن خلال النتائج المتحصـل عليها في الدراسـة التطبيقية الوصـفية لمتغيرات التحرير التجاري والطلب على العمل واختبار مدى وجود علاقة معنوية ما بين هذه المتغيرات توصلنا إلى مايلي :

- لقد أثبتت الدراســة الوصــفية لمتغيرات البحث المتعلقة بالانفتاح التجاري والطلب على العمل إلى عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية لحجم اليد العاملة مؤهلة وغير مؤهلة بين فترتي التحرير التجاري .

في حين توصلت الدراسة الى وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين تباين العينتين لنسبة العمل المؤهل إلى غير المؤهل بين فترتي محل الدراسة

أي وجود انحياز لصــالح فئة من العمالة على حســاب أخرى يمكن أن يعزى لمتغير التحرير التجاري أو التغير التكنولوجي الناجم عنه .

- كما اثبتت النتائج وجود اختلاف دو دلالة إحصائية لمتغير التحرير التجاري والتغير التكنولوجي بين فترتي الدراســة مايؤكد أن إجمالي الواردات من ســلع التجهيز عرف تطورا كبيرا خلال فترة التحرير الكلي والتدريجي .
- أما بالنسـبة لدراسـة الفروق المعنوية لليد العاملة وفقا لمعيار القطاع القانوني ( العام والخاص) فقد أشـارت النتائج إلى عدم وجود اختلاف دو دلالالة إحصــائية بين تباين العينتين بالنســبة لليد العاملة وفقا لمعيار القطاع .
- أما بالنســبة لدراســة الفروق المعنوية لليد العاملة وفقا لمعيار الأجر فقد أثبتت النتائج وجود اختلاف ذو ذلالالة إحصائية

أما النتائج المتحصــل عليها لدراســة مدى وجود فروق معنوية لمتغير اجمالي اليد العاملة في كل القطاعات بين فترات البحث تستخلص في مايلي :

- اثبتت النتائج وجود اختلاف ذو دلالة إحصــائية لمتغير اجمالي اليد العاملة وفقا لمعيارالقطاع الاقتصــادي ووفقا لمعيار الفترة .
- كما اثبتت النتائج وجود اختلاف دو دلالالة إحصــائية للمتغير الإجمالي لليد العاملة وفقا لمعيار القطاع والفترة معا يمكن ان يعزى للتحرير التجاري أو التغير التكنولوجي ما بين القطاعات الاقتصــادية في الجزائر (زراعة، صناعة،أشغال عمومية ، باقي القطاعات ) التحرير الاجباري والمطلق أو ما بين فترات البحث.

ان هذه النتائج تؤكد على أن الجزائر لم تستفد من التحرير و ذلك بسبب أنها تعاني من اختلالات هيكلية في اقتصادها تجعلها غير قادرة على الاستفادة من مختلف سياسات التحرير التجاري باعتبار ان السلع المستوردة هي فقط سلع استهلاكية لم تؤذي الى زيادة الإنتاج حيث أن أغلب هذه السلع هي سلع رأسمالية ، أما بالنسبة للصادرات هي فقط صادرات بترولية وهذا ما يؤثر على الطلب على اليد العاملة بشكل عام وعلى الفوارق الطبقية . و لهذا يجب على الجزائر تحسين الاطار العام للاستثمار واستحداث الأساليب التي من شأنها حماية المنتوج المحلي والقيام بالإصلاحات هيكلية لاقتصادها والاسترشاد بطرق إحصائية ونماذج إحصائية في بناء وتحسين نوعية السياسات الاقتصادية والتجارية المتبعة . .

.

قائمة المصادر
والمراجع

## أولا: الكتب بالغة العربية


1. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي** ، دارالثقافة للنشر ،2007.
2. إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية** ،دار الجامعة الجديدة ، 2008.
3. التقدم في مجال التنمية، مجلة اقتصـــاديات شمال افريقيا، العدد الأول الجزائر، المغرب، تونس، الســـداســـي الثاني 2004، .
4. حسن لخضر، **برامج الاصلاح التجارة الخارجية و تقييمها**، على الموقع الإلكتروني.
5. د. البشير الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل، جامعة الشلف، الجزائر.
6. د. ناصر دادي عدون، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف و العراقيل**، جامعة شلف.
7. د.عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن عمان، ط 1 ، سنة 2008 .
8. ذ. عادل أحمد حشيش، ذ. مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية.
9. رمزي زكي، **الاقتصـــاد الســـياســـي للبطالة ( تحليل لأخطر مشـــكلات الرأسمالية )** عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر 1988 .
10. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم و التظير**، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، ط 2 ، سنة 1993.
11. سمير محمد عبد الغزيز، التجارة العالمية و الجات، الإسكندرية، ط 2 سنة 1996.
12. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، النظرية و السياسات، دار الفكر عمان ، ط 1 ، سنة 2011.
13. عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع و الأفاق الجزائر**، سنة 2011.
14. عبد العزيز بن أحمد ديب، **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية** ، مرجع سبق ذكره.
15. عبد المجيد قدي: **مدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2005.
16. عبد المطلب عبد المجيد، **سياسات الاقتصادية مكتب زهراء الشرق**، القاهرة ، سنة 1997.
17. **علي عبد الفتاح، أبو شـرار، الاقتصـاد الدولي، نظريات و سـياسـات**، دار المسـيرة، عمان ، ط 02، 1430-2010هـ .
18. فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق الأردن.
19. محمد دياب، **التجارة الدولية**، عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت.
20. محمد شـريف إيمان، **محاضـرات في النظرية الاقتصـادية الكلية نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن الجزء الأول**، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 .

21. محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية** ، الدار الجامعية، القاهرة، سنة 1993.

22. مدحت القريشي، اقتصاديات العمل- ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، 2007.

23. نعمة الله نجيب إبراهيم، **اقتصاد العمل** ،كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية.

24. هجيرة عدنان ، أمين زاكي، **الاقتصـــاد الدولي، النظرية و التطبيق**، دار الاثراء ، عمان ، ط 1 ، ســـنة 2010.

## ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية

1. Bernard Baudry, Marché Du Travail Et Emploi Au Cambodge: Contraintes à Court Terme Et enjeux à Long terme, Thèse de doctorat en Sciences Economiques, Université Lumière Lyon 2, 2007.
2. brian snodon,howard r.vane,modern macroeconomics ;its origins,development and current state,edward
3. bureau international du travail – la nomalisation international du travail , nouvelle série53,genéve)
4. jean-Michel consineau,emploi et salaine,les presser de l'université de montéal.2010.
5. L'office national des statistique l'emploi et chomage ,donnés statistiques,n 226, échitions
6. THE EFFECT OF FOREIGN TRADE ON THE DISYTRIBUTION OF IN CONE .

## ثالثا المذكرات :

1. أحمد شـفير ،الإصـلاحات الاقتصـادية وآثارها على البطالة والتشـغيل- حالة الجزائر- مذكرة ماجيسـتير، جامعة الجزائر، 2001.

2. بوكونة نورة ، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير** ، 2011-2012.

3. بيبي يوسف، **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في أيطار المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة جامعة الجزائر ، سنة 2006 – 2007.

4. التحرير التجاري و سعر الصرف، **مذكر لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية**، دراسة حالة الجزائر، سنة 2013-2014.

5. دحماني محمد درويش، **إشـــكالية التشـــغيل في الجزائر، محاولة تحليل أطروحة لنيل شـــهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.**

6. ديدوج شكرية، **الدول وسوق العمل**، رسالة ماجيستير، جامعة تلمسان ، 2003 – 2004 .

7. سايح حنان، بوعناني فاطمة الزهراء، سياسة التشغيل في الجزائر، مذكرة تخرج ليسانس في العلوم التجارية،2013 – 2014.

8. سحنون يسمينة ،الإصلاحات الاقتصادية في الجزائروأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، جامعة 20 أوت 1945، سكيدة 2011 -2012.

9. عائشة خلوفي، **مذكرة تخرج ماجستير، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية**، سنة 2011-2012.

**10. عبد العزيز بن أحمد ديب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة ،ربيع الأول، 1435 هـ.**

11. فيلالي عبد الرحمان، **مطبوعة في الاقتصاد الدولي** ، سنة 2015-2016 .

12. قصاب سعدية، **اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر** 1990 -2004 ،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 2005-2006 .

## رابعا : الملتقيات ، الدراسات ، الدوريات والمجلات

1. أ.دبقة شريف،أ. العايب عبد الرحمن، العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة – حالة الجزائر – أبحاث إقتصادية وإدارية العدد الرابع، جامعة فرحات عباس، سطيف، ديسمبر2008.

2. أ.عبدلي فاطيمة، الآثار الاجتماعية والإقتصادية للبطالة وعلاقتها بحركة السكان " دراسة البطالة عند خريجي الجامعات " جامعة حسيب بن بوعلي شلف.

3. البشير عبد الكريم – تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطة منها من خلال عقد التسعينات – مجلة اقتصاديات شمل افريقيا ، العدد الأول ، الجزائر ، 2004.

4. تركية صغير، **سياسة التجارة الدولية في الجزائر و انعكاساتها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990–2014**. جامعة الوادي، سنة 2014-2015.

5. حصيلة وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية برسم سنة 2014 وبرنامج العمل سنة 2015 .

6. عماني وبوحصان، دراسة قياسية لأثر الاستثمرات العامة على النمو الاقتصادية في الجزائر، مؤتمر بعنوان تقييم آثار برنامج الاستثمرات العامة وانعكساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2010 – 2014 ،سطيف، 11-12 مارس.
7. غالم عبد الله، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة ، 2011.
8. فاروق بن صالح الخطيب ، عبد العزيز بن احمد دياب، **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية** .
9. المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي ( 2005).
10. الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، عنوان المداخلة ، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة .
11. منصوري الزين، تداعيات سياسة الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر ،عنوان الملتقى مجهولة ،جامعة البليدة، 2006.

**خامسا : المواقع الإلكترونية**

1. www.arab.ari.org/cour25pdf.
2. http.// elbassir.net.maktaba.séminaire2001-2002.